الأربعاء 18 كانون الثاني 2023
العدد 4827 السنة السابعة عشرة
Mercredi 18 Janvier 2023 nº 4827 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الحدث

إيران والغرب
انجراف متسارع نحو الحضيض

12

لا نطعن في الميثاقية والشراكة ومن حق الحكومة تصريف الأعمال

نصرالله: حضور مجلس الوزراء ليس رسالة [2]

الاتجار... بالهودعيّة

[4 ـ 5]

مصارف لبنان: الداخل مفقود والخارج موارد (أرشيف ـ مروان طحطح)

فلسطين

السلطة تعتصم بـ«الدعم العربي»
تغوّل إسرائيلي لا يكبح المقاومة

10

تقرير

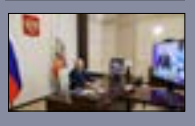

روسيا تبدأ ورشة التحديث

12

ميديا

«كوكب الكواليتي»
«كتير هالقد» اسم على مسمّى

18

المشهد السياسي

نصرالله: مشاركتنا في مجلس الوزراء ليست طعناً بالميثاقية والشراكة

أكّد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أن التزام الحزب حضور جلسة مجلس الوزراء اليوم «ليس تحدياً لأحد، كما أننا لا نتحدى رئيس الحكومة بانسحابنا إذا قررت الحكومة مناقشة باقي النقاط على جدول الأعمال»، مشيراً إلى «أننا تمنينا أن تقتصر الجلسة على موضوع الكهرباء الأكثر إلحاحاً توفيراً لمزيد من التوتر السياسي في البلد. وهذا يعبر عن حرصنا أننا لا نريد خصومة أو معركة مع أحد ولا تغييب أحد». كما شدّد على «أننا بمشاركتنا في جلسة الحكومة اليوم لا نجامل أحداً، ولا نريد أن نطعن في نظام ولا دستور ولا ميثاقية ولا شراكة، بل نقوم بمسؤوليتنا

باسيل: الإمعان بخرق الميثاق وإسقاط الشراكة يأخذنا إلى أبعد بكثير من ضرب التوازنات والتفاهمات

الأخلاقية أمام الناس ولا اصطفاف في هذا الأمر». في رد غير مباشر على إشارة رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل إلى أنّ «الإمعان بخرق الدستور والميثاق وإسقاط الشراكة سيعمّق الشرخ الوطني، وسيأخذنا إلى أبعد بكثير من ضرب التوازنات والتفاهمات».

ولفت نصرالله خلال حفل توزيع الجوائز على الفائزين في «جائزة سليماني العالميّة للأدب المقاوم»، أمس، إلى أن «النقاش حول حق حكومة تصريف الأعمال بالاجتماع بدأ قبل الفراغ الرئاسي. ونحن في حزب الله قناعتنا بأن من حق الحكومة الانعقاد ضمن الحدود الضيقة والاستثنائية لمعالجة قضايا الناس، وكنا نعرف أنه ستكون لذلك تداعيات وقبلنا بها»، مشيراً إلى «أننا لو لم نشارك في جلسة مجلس الوزراء لكانت كل الجوقة الإعلامية والسياسية والكتاب المأجورين حمّلت حزب الله، لا التيار الوطني الحر أو غيره، مسؤولية انقطاع أدوية السرطان والكلى وتراكم النفايات، كما سيحملوننا مسؤولية انقطاع الكهرباء وتسجيل غرامات على بواخر الفيول في البحر». وقال إن «أزمة الكهرباء عابرة للطوائف والمناطق، ومن الممكن أن لا يعيشها بعض الزعماء، لكنها معاناة حقيقية وتلقي بآثارها على حياة الناس».

وأشار نصرالله إلى أن حزب الله «يتفهم قيام بعض المرجعيات الدينية بالضغط السياسي والإعلامي على القوى السياسية الممثلة في المجلس النيابي من أجل الإسراع في انتخابات الرئاسة، لكن يجب الانتباه إلى عدم التحريض الطائفي». لافتاً إلى أن «لا أحد لديه الأكثرية لضمان الفوز من الدورة الأولى لإيصال الشخصية التي يراها لإنقاذ لبنان. هناك من يتحدث عن مخطط لإيجاد فراغ في المواقع المارونية في الدولة، وأؤكد أن لا نية لدى أحد بذلك، لأن الفراغ إذا استمر سيلحق بمواقع أخرى لدى بقية الطوائف، وما من أحد سعيد بالفراغ في البلد أو النزاع حول دستورية هذا العمل أو ذاك أمام الأزمات التي يعانيها لبنان».

وذكّر نصرالله بأن «إيران أبدت استعدادها لتلبية حاجة لبنان من الكهرباء، لكن التعطيل حصل من الجانب اللبناني، ووزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان في زيارته الأخيرة أعاد تقديم العرض الذي يحول الأميركيون دون تنفيذه أن تصل السفن الإيرانية إلى لبنان».

وكرّر «أننا سادة عند الولي الفقيه وهذا يتأكد كل يوم، ولكن ما موقعكم لدى أميركا والسعودية وهل أنتم عبيد لهما؟».

وتحدث نصرالله، في المناسبة، عن الشهيد سليماني الذي «كان قائداً كبيراً وعظيماً وأساسياً في المعركة التي استمرت عقدين ومنعت القوات الأميركية من احتلال المنطقة بعد دخولها إلى أفغانستان» وكان له دور كبير في التصدي «للنسخة الثانية من محاولتهم لاحتلال المنطقة عبر داعش، والكيان الصهيوني في المنطقة». وأوضح أن «النسخة الثالثة من المشروع الأميركي في المنطقة تتمحور حول الإخضاع السياسي عبر الضغط الاقتصادي على إيران وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق»، مشيراً إلى أن «المعركة في فلسطين تحتدم أكثر، والوضع في اليمن لا يزال مفتوحاً على كافة الاحتمالات ولبنان لا يزال محاصراً».

من جهته، اعتبر باسيل، أنّه «مرة جديدة تنحر المنظومة الحاكمة الميثاق والدستور، وتختلق حجة لتعقد جلسة مجلس الوزراء، وهذه المرة من أجل الكهرباء، في وقت توجد حلول دستورية من دون عقد جلسة، عبر توقيع مراسيم جوّالة من مجموع مجلس الوزراء كما ينصّ الدستور وكما قمنا بذلك في فترة الفراغ بين عامي 2014 و2016». وقال: «في حينها كان هناك إجماع أن هذا هو الحل الوحيد لاحترام الدستور والشراكة، واليوم ما فارقة معهم لا الدستور ولا الشراكة». ولفت، في مقطع مصوّر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إلى أن «من لا يحضر إلى جلسة مجلس الوزراء يعتبر أنّه يعتُم على الناس، ونسوا منذ متى وهم يعتمون علينا»، مشيراً إلى أنّ «الإمعان بالكذب بخرق الدستور والميثاق وإسقاط الشراكة من صداقتنا مع إيران وقدمنا عرضاً، وأنتم يا أصدقاء أميركا استفيدوا من صداقتكم معها للحصول على استثناء للقبول الإيراني، وأضمن لكم

(أ ف ب)

وأبلغوا المسؤولين أنه خط أحمر».

وأضاف: «قلنا سابقاً كما أننا أصدقاء لإيران، فإن غيرنا أصدقاء لأميركا والسعودية. استفيدوا من صداقاتنا لأجل لبنان. نحن استفدنا من صداقتنا مع إيران وقدمنا عرضاً، وأنتم يا أصدقاء أميركا استفيدوا من صداقتكم معها للحصول على استثناء للقبول الإيراني، وأضمن لكم أن تصل السفن الإيرانية إلى لبنان».

وكرّر «أننا سادة عند الولي الفقيه وهذا يتأكد كل يوم، ولكن ما موقعكم لدى أميركا والسعودية وهل أنتم عبيد لهما؟».

وتحدث نصرالله، في المناسبة، عن الشهيد سليماني الذي «كان قائداً كبيراً وعظيماً وأساسياً في المعركة التي استمرت عقدين ومنعت القوات الأميركية من احتلال المنطقة بعد دخولها إلى أفغانستان» وكان له دور كبير في التصدي «للنسخة الثانية من محاولتهم لاحتلال المنطقة عبر داعش، والكيان الصهيوني في المنطقة». وأوضح أن «النسخة الثالثة من المشروع الأميركي في المنطقة تتمحور حول الإخضاع السياسي عبر الضغط الاقتصادي على إيران وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق»، مشيراً إلى أن «المعركة في فلسطين تحتدم أكثر، والوضع في اليمن لا يزال مفتوحاً على كافة الاحتمالات ولبنان لا يزال محاصراً».

من جهته، اعتبر باسيل، أنّه «مرة جديدة تنحر المنظومة الحاكمة الميثاق والدستور، وتختلق حجة لتعقد جلسة مجلس الوزراء، وهذه المرة من أجل الكهرباء، في وقت توجد حلول دستورية من دون عقد جلسة، عبر توقيع مراسيم جوّالة من مجموع مجلس الوزراء كما ينصّ الدستور وكما قمنا بذلك في فترة الفراغ بين عامي 2014 و2016». وقال: «في حينها كان هناك إجماع أن هذا هو الحل الوحيد لاحترام الدستور والشراكة، واليوم ما فارقة معهم لا الدستور ولا الشراكة». ولفت، في مقطع مصوّر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إلى أن «من لا يحضر إلى جلسة مجلس الوزراء يعتبر أنّه يعتُم على الناس، ونسوا منذ متى وهم يعتمون علينا»، مشيراً إلى أنّ «الإمعان بالكذب بخرق الدستور والميثاق وإسقاط الشراكة سيعمّق الشرخ الوطني، وسيأخذنا أبعد بكثير من ضرب التوازنات والتفاهمات».

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

الدونيّة اللبنانية لا تستثني القضاء

العاملون في الحقل القضائي في لبنان، جلّهم تعلم وفق المدرسة الفرنسية في الحقوق. بعضهم يزور فرنسا للإفادة من التجارب والخبرات، ومنهم من تحلو له المقارنة أحياناً بين طريقة العمل الإداري في قصور العدل في البلدين.

أحد هؤلاء يروي أن قصر العدل في باريس، وهو مبنى ضخم شُيّد حديثاً وكلف بناؤه نحو مليارَي دولار، شكا القضاة من صغر مكاتبه، وضيق مرآبه الذي يتسع لعدد قليل من السيارات. فتبيّن أن المسؤولين في بلدية باريس وجدوا أنه ينبغي على القضاة والإداريين استخدام المترو ووسائل النقل العام للتنقل. إذ إن الاستعراض أن يكون من سمات العاملين في الحقل العام.

يعيدنا هذا إلى المحقق الألماني ديتليف ميليس، وصورته الشهيرة لدى خروجه من مبنى الأمم المتحدة في نيويورك، وهو يجري منتقلاً من رصيف إلى آخر قبل أن يستقل سيارة أجرة.

ما يحصل اليوم يقضي على ما تبقى من وهم حول سلطة قضائية يمكن الوثوق بها

يومها كان المشهد ليبقى عادياً، لولا أن اللبنانيين الذين اعتادوا المواكب الضخمة لزعمائهم، لم يستغربوا كثيراً «الأسطول» الذي كان يرافق هذا المحقق التافه أثناء تنقّله بين مقرات المسؤولين السياسيين والأمنيين، وبين فنادق بيروت ومطاعمها، من دون أن يجد وقتاً كافياً لتلبية كل الدعوات، متغنياً مع مساعده، الشرطي القذر غيرهالد ليمان، بأنواع النبيذ وثمار البحر على موائد مضيفيه المتزلفين... ناهيك عن مئات آلاف الدولارات التي قبضها مقابل بيع معطيات تخص أعمال لجنة التحقيق الدولية.

لاحقاً، بتنا أمام نموذج آخر مع إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان التي حوّلت مقراً حكومياً في لاهاي إلى ما يشبه مدينة ملاهٍ، وجعلت منه مكاناً لتمضية أوقات ممتعة لكل من يريد أن يستقل سيارة أجرة.

ما يحصل اليوم يقضي على ما تبقى من وهم حول سلطة قضائية يمكن الوثوق بها

ليس منا من لا يحمّل القضاء اللبناني، ومن خلفه كل السلطات، مسؤولية تعطيل التحقيق اللبناني في ملف رياض سلامة وشركائه. إذ ما من مبرر لأن لا يكون في لبنان قاضٍ واحد مستعداً لتحمل المسؤولية والادعاء على حاكم مصرف لبنان، فيما هناك جيش من القضاة والإداريين يعملون في خدمة الوفود القضائية الأوروبية. عملياً، على من يهلل لقدوم الوفود القضائية الأجنبية أن يتوقف عن الحديث عن السيادة. وفي المقابل، على المعترضين عليهم أن يعرفوا أن هذا مآل ترك السلطات القضائية تعمل وفق ما تمليه الاعتبارات السياسية. في النتيجة، ما يحصل اليوم يقضي على ما تبقى من وهم حول سلطة قضائية يمكن الوثوق بها، ويفتح الباب مجدداً على أسئلة حول الأحلام التي لا تزال تراود الغرب الأبيض بممارسة الوصاية على هذا البلد المسخ.

قوى الأمن الداخلي في لبنان، جلّهم تعلم وفق المدرسة الفرنسية في الحقوق. بعضهم يزور فرنسا للإفادة من التجارب والخبرات، ومنهم من تحلو له المقارنة أحياناً بين طريقة العمل الإداري في قصور العدل في البلدين.

أحد هؤلاء يروي أن قصر العدل في باريس، وهو مبنى ضخم شُيّد حديثاً وكلف بناؤه نحو مليارَي دولار، شكا القضاة من صغر مكاتبه، وضيق مرآبه الذي يتسع لعدد قليل من السيارات. فتبيّن أن المسؤولين في بلدية باريس وجدوا أنه ينبغي على القضاة والإداريين استخدام المترو ووسائل النقل العام للتنقل. إذ إن الاستعراض أن يكون من سمات العاملين في الحقل العام.

يعيدنا هذا إلى المحقق الألماني ديتليف ميليس، وصورته الشهيرة لدى خروجه من مبنى الأمم المتحدة في نيويورك، وهو يجري منتقلاً من رصيف إلى آخر قبل أن يستقل سيارة أجرة.

ما يحصل اليوم يقضي على ما تبقى من وهم حول سلطة قضائية يمكن الوثوق بها

يومها كان المشهد ليبقى عادياً، لولا أن اللبنانيين الذين اعتادوا المواكب الضخمة لزعمائهم، لم يستغربوا كثيراً «الأسطول» الذي كان يرافق هذا المحقق التافه أثناء تنقّله بين مقرات المسؤولين السياسيين والأمنيين، وبين فنادق بيروت ومطاعمها، من دون أن يجد وقتاً كافياً لتلبية كل الدعوات، متغنياً مع مساعده، الشرطي القذر غيرهالد ليمان، بأنواع النبيذ وثمار البحر على موائد مضيفيه المتزلفين... ناهيك عن مئات آلاف الدولارات التي قبضها مقابل بيع معطيات تخص أعمال لجنة التحقيق الدولية.

لاحقاً، بتنا أمام نموذج آخر مع إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان التي حوّلت مقراً حكومياً في لاهاي إلى ما يشبه مدينة ملاهٍ، وجعلت منه مكاناً لتمضية أوقات ممتعة لكل من يريد أن يستقل سيارة أجرة.

ما يحصل اليوم يقضي على ما تبقى من وهم حول سلطة قضائية يمكن الوثوق بها

ليس منا من لا يحمّل القضاء اللبناني، ومن خلفه كل السلطات، مسؤولية تعطيل التحقيق اللبناني في ملف رياض سلامة وشركائه. إذ ما من مبرر لأن لا يكون في لبنان قاضٍ واحد مستعداً لتحمل المسؤولية والادعاء على حاكم مصرف لبنان، فيما هناك جيش من القضاة والإداريين يعملون في خدمة الوفود القضائية الأوروبية. عملياً، على من يهلل لقدوم الوفود القضائية الأجنبية أن يتوقف عن الحديث عن السيادة. وفي المقابل، على المعترضين عليهم أن يعرفوا أن هذا مآل ترك السلطات القضائية تعمل وفق ما تمليه الاعتبارات السياسية. في النتيجة، ما يحصل اليوم يقضي على ما تبقى من وهم حول سلطة قضائية يمكن الوثوق بها، ويفتح الباب مجدداً على أسئلة حول الأحلام التي لا تزال تراود الغرب الأبيض بممارسة الوصاية على هذا البلد المسخ.

تقرير

حزب الله والمسيحيون... وما بينهما دولة منهارة

أن يُتهم فريق من المسيحيين بأنه يريد شقّ طريق الانفصال عن الدولة بمفهومها الحالي، يعيد رمي الكرة في ملعب حزب الله. ماذا يريد الحزب من الدولة الحالية بانهيارها السريع وفقدان مقومات وجودها؟

هيام القصيفي

أي دولة يتقاتل من أجلها المرشحون للرئاسة؟ وأي دولة يريدها حزب الله، وتلوّح بعض القوى المسيحية في مفاصل دقيقة بالتخلي عن وحدتها المركزية؟

قد لا يكون السؤال المطروح فقط عما إذا كانت قوى مسيحية لا تريد هذا الشكل الحالي من الدولة، أو تريد الانفصال عنها أو المطالبة بالفيدرالية أو اللامركزية الإدارية والمالية الموسعة. بل يصبح السؤال، كذلك، ماذا يريد حزب الله من هذه الدولة، وماذا تفيده بشكلها الحالي المعمن في الانهيار والفساد والتحلل؟

فما يجري بين التيار الوطني الحر وحزب الله، بغضّ النظر عن مصير ورقة التفاهم التي قد تكون آيلة إلى أن تخترم بالشمع الأحمر، يعكس في وجه من الوجوه انفصالاً تاماً في رؤية الطرفين ليس لمستقبل العلاقة بينهما، بقدر ما هي في رؤية كليهما إلى شكل الدولة القائم حالياً. وإذا كان من غير المستغرب أن تلوّح القوات اللبنانية أو حزب الكتائب أو حتى شخصيات مسيحية برؤية ما لشكل الحكم المرتجى في مرحلة يستمر فيها تهاوي الوضع القائم، فإن ما يستدعي الحذر تفاقم النزعات المطالبة بتعميم تجارب الانفصال في مرحلة كان يفترض أن يطوى نهائياً أي حديث تفوح منه رائحة العزل الداخلي.

بين لبنان، الماروني - الدرزي، والماروني - السني، والماروني - الشيعي، صار الكلام عن نهائية الكيان بالنسبة إلى الموارنة يلامس الخطر، وقت لا يحبّذ سياسيون مستقلون هذا المنحى الذي بدأ يتوسع في أوساط حزبية وشعبية، وعدم نقاش مسؤولية المسيحيين عما وصلت إليه هذه الدولة. فهل تجارب الحكم القائمة منذ التسعينيات، ومن ثم الحكم القائم على ثنائية سنية - شيعية من دون رئيس للجمهورية كل ست سنوات، بشكل اطمئناناً إلى وحدة الدولة بتركيبتها الثلاثية؟ وهل ما يرجى في القضاء والأمن، من دون تحييد سلاح حزب الله، لا يزال يعبّر عن نواة الدولة التي تحدث عنها الدستور؟ وإلى أي مدى يساهم الاستمرار في العبث باتفاق الطائف في تشكيل مقدمة لدولة بهوية جديدة. حتى في التفاصيل الإدارية، لم تعد الدولة هي نفسها التي كان يتمسك بها المسيحيون، من القضاء والأمن إلى الإدارة والمؤسسات العامة. فهل تعبّر الجامعة اللبنانية، مثلاً، بشكلها الحالي عن تطلعات القوى المسيحية، في وقت كانت هذه القوى أول من طالب بفروع ثانية لها حفاظاً عليها وعلى انتماء الطلاب في المناطق الشرقية آنذاك إليها. وهل القطاع التربوي الرسمي والاستشفائي العام يعطي طمأنة للمسيحيين؟

هذا لا يعني مطلقاً عدم مسؤولية المسيحيين عن التبعات التي خلفتها ممارسات السنوات الأخيرة في قطاع الاستشفاء الخاص والمدارس الخاصة والجامعات والمصارف، وأثبتت سلبياتها في أزمات الانهيار الصحي والمالي. لكن في المحصلة هذا قطاع خاص. أما الكلام الذي يتوسع، فهو أن التركيبة المؤسساتية التي يدفع المسيحيون، سياسياً، ثمناً لها من حضورهم فيها ومن غياب دورهم، كما يدفعون عملياً رسوم كل ما فيها من كهرباء مقطوعة وميكانيك وضرائب، لم تعد تشكل بالنسبة إليهم النموذج الصالح لدولة قائمة بذاتها.

لا شك في أن الكلام الأكثر خطورة هو الذي لا يخرج كثيراً إلى العلن إلا وقت الأزمات الحادة، فيجري التعبير عنه عبر مواقع التواصل الاجتماعي نتفاً من هنا وهناك. لكن الواقع أن ثمة كلاماً حاداً يجري تداوله حول الغطاء السياسي الذي يتمدّد تدريجاً فوق شكل العلاقات الاجتماعية بين الشرائح اللبنانية التي يزداد الاختلاف في ما بينها، لأن التباين السياسي الحادّ هو الذي يعمّق هذا الاختلاف الجوهري، ويعكس مخاوف من بيع الأراضي والحوادث الممتدة من رميش إلى جرود جبل لبنان والبقاع، وحتى من رفع صورة على طريق. فأن يصبح الكلام عن نماذج فاقعة من الاختلافات في مقاربة «نوع الحياة» والعلاقة «الثقافية» مع خارج الحدود غرباً أو شرقاً، يعني أن المشكلة السياسية صارت ضاربة في جذور هذه الدولة التي اسمها لبنان، في الإدارة والمجتمع والسياسة.

حجم الانقسامات الداخلية حول الطروحات لمستقبل البلد تتعدى التفاهمات الثنائية

إلا أن المقاربة لا تزال، حتى الآن، محصورة بالقوى المسيحية وحتى باعتراض من شخصيات وشرائح مسيحية تخالفها الرأي حول طروحات تعبد زمن الثنائيات وتذكّر بمائرها السيئة. لكن الواقع يفترض أن يأخذ النقاش في الاعتبار، كذلك، ماذا يريد حزب الله من الدولة الحالية، وأي شكل يريد الإبقاء عليها. وتناول الحزب كونه في زمن الثنائية الحالية الأقوى والأكثر نفوذاً. وإذا كان التشديد الدائم على منع تحويل لبنان منصة غربية أو أميركية، واتهام القوى الأخرى بأنها تريد استعادة نغمة الانعزال السابقة، فإن الحزب الذي يقول إنه يرفض المثالثة، كما أي نزعة تقسيمية، لم يقل بعد ماذا يريد لهذا الـ «لبنان» الذي يتحول بلداً منهاراً وفقيراً وجائعاً. وأي دولة مفلسة يريد الإبقاء عليها، ولأي سبب؟

فحصر النقاش بتحصين ورقة التفاهم بين الحزب والتيار، في عز الشغور الرئاسي وانحدار البلد إلى أسفل درجات التصنيفات العالمية حول سوء العيش فيه، هو قمة العبثية السياسية، لأن حجم الانقسامات الداخلية حول الرؤى المتناقضة والسلوكيات المختلفة جذرياً في مقاربة الطروحات لمستقبل البلد، تتعدى تفاهماً ثنائياً محلياً، أو حتى الانشغال بخبر زيارة حزب الله إلى بكركي ولقاءاته موفدين عنها.

منذ حرب سوريا ودخول الحزب فيها والأدوار الموزعة من اليمن إلى العراق، بقي الاعتراف قائماً بخصوصية لبنانية لا توجد في الساحات المذكورة. وهذه الخصوصية هي التي جعلت لبنان لا يتحول كلياً نحو اتجاه واحد. وإذا كانت الأزمة الاقتصادية ساهمت في تعميق الانهيار الحاصل في الدولة الإدارية والمالية، إلا أن رؤية حزب الله لما يريد وما لا يريده للبنان تساهم في تعميق الأزمة السياسية، والأخطر الاجتماعية بمعنى العلاقات بين المكونات، إلى حد أن يصبح الكلام سهلاً متزايداً في الدعوات للتخلي عن الآخر. ماذا يريد حزب الله من الدولة، إذا وضع يده كاملة عليها كما يتهمه خصومه، أم ماذا يريد من الشكل المتبقي منها والذي يفاقمه الانهيار قساوة، إسوة بما يحصل في دول الجوار؟ عند هذا السقف من الأسئلة يمكن بناء أي حوار مستقبلي، لأن حصر المشكلة بحوار بين القوى السياسية حول اجتماع مجلس وزراء أو حتى انتخاب رئيس يعني أن هناك تشجيعاً لكلام كان يقال همساً وصار يقال علانية من دون قفازات. وهنا كل الخطورة، التي يفترض بحزب الله أن يكون متنبهاً لها، حين يصبح الكلام العلني أن لا عيش مشتركاً بالقوة.

تقرير

ملف سلامة: «جلسة طويلة» مع خير الدين

واصلت الوفود القضائية الأوروبية الاستماع إلى مصرفيين وموظفين حاليين وسابقين في مصرف لبنان، في الاتهامات بالاختلاس وتبييض الأموال الموجهة إلى حاكم المصرف رياض سلامة وشقيقه رجا ومقربين منه.

وتم الاستماع أمس إلى رئيس مجلس إدارة بنك الموارد مروان خير الدين في حضور القاضيين اللبنانيين ميرنا كلّاس وعماد قبلان. استمرت الجلسة نحو ثلاث ساعات وُجه فيها إلى خير الدين نحو مئة سؤال تمحورت حول شركة «فوري» التي يملكها رجا سلامة، كذلك مثل النائب السابق للحاكم أحمد جشّي الذي سُئل عن الشركة نفسها وعن حوالات مصرفية وقرارات اتخذها حاكم المصرف. وأشارت المصادر إلى أنّ سياق الأسئلة يركز على عدة مسائل بينها التثبت من قيام الأخوين سلامة بتبييض الأموال وصرف النفوذ وهدر المال العام. وتشير المصادر إلى أنّ المعضلة الأهم تتمثّل في تحديد ما إذا كانت الأموال التي حوّلها رياض سلامة وشقيقه أموالاً عامة أو خاصة. وبالتزامن، أنهى الوفد الألماني الاطلاع على مستندات ملف رياض سلامة في مكتب القاضي رجا حاموش بعد ستة أيام. ومن المقرر أن يتم الاستماع اليوم إلى نائب الحاكم السابق رائد شرف الدين الذي يُنظر إلى إفادته باعتبارها الأكثر أهمية، إضافة إلى رئيس دائرة القطع في مصرف لبنان نعمان ندّور، على أن يتم الاستماع غداً إلى رئيس مجلس إدارة بنك عودة سمير حنا، والجمعة إلى رئيسة مجلس إدارة بنك ميد ريا الحسن.

وحتى مساء أمس لم يكن قد بت بعد باسم القاضي الذي سيمسك ملف الادعاء على سلامة بعد قرار محكمة الاستئناف تنحية القاضي زياد أبو حيدر. وتردد أن عدم إحالة الملف تلقائياً إلى حاموش ينذر بمشكلة لأنه تجاوز للأصول، وسط استمرار الضغوط لعدم الادعاء على سلامة ونقل الملف إلى قاضي تحقيق خاص.

(الأخبار)

على الغلاف

الاتجار ... بالمودعين

محمد وهبة

ليس في علم الاقتصاد ما يمكن اعتباره ربحاً للجميع. إذ إن كلّ ربح لطرف ما سيكون على حساب طرف آخر. هنا دور السلطة في توزيع المنافع والخسائر. فهي تحتكر القوّة ضمن هدف أسمى يتعلق بحماية المجتمع وتنميته. وبالتالي يفترض أن تقرّر هي من يربح ومن يخسر، وكمية الخسارة والربح للطرفين. فعلى مدى 27 عاماً انتفعت فئات، وأثرت على حساب الآخرين، بتمويل من المال العام. أما اليوم، ومنذ ثلاث سنوات تحديداً، فهناك خسائر في القطاع المالي قيد التوزيع. هذه الخسائر هي الودائع، أو الأموال التي حصلت عليها المصارف من المودعين، ثم أقرضتها لمصرف لبنان، وبدوره بدّدها لتمويل المنتفعين والسارقين، على إدارة نموذج اقتصادي فاشل يقوم أصلاً على تبديد كل ما يأتيه من تدفقات مالية. فجأة، سقط الهيكل الاحتيالي مخلّفاً وراءه مصارف مفلسة لا يمكنها أن تدفع، ومصرفاً مركزياً بصافٍ سلبي لاحتياطات العملة الأجنبية، أي أنه غير قادر على الدفع، كحال المصارف. وفي وقتٍ تهافت فيه المودعون على صناديق المصارف، نفّذت هذه الأخيرة قيوداً غير شرعية على حساباتهم وتحاويلهم. منحت هذه الخطوة شرعية للمحاسبة الشعبية المتمثلة في الهجوم على المصارف وتحطيم واجهاتها واقتحامها لاسترداد الودائع. أما القضاء، فتقاعس عن بتّ كل الدعاوى التي أقيمت ضدّ المصارف، والسلطة لم تقم بما يخالف سلوكها التقليدي في حماية المصارف، وتبعها في ذلك مصرف لبنان بتعاميم احتيالية شرّعت القيود على الحسابات. فلا أقرّ قانون للكابيتال كونترول، ولم تُنفّذ أي خطّة أو أي أجزاء منها لتحديد الخسائر وتوزيعها. ولم يُوضع قانون لضبط وحشية وانفلات القطاع المالي وإجباره على ممارسة وظيفة اقتصادية ذات معنى. بالعكس، كانت كل الخطوات تهدف إلى تعميم الفوضى، وجرّ المجتمع نحو قبول نتائجها. أما قوى المجتمع المدني، فانتقلت بغالبيتها نحو التنافس مع القوى السياسية التقليدية على حصّة من السلطة عبر حافز المودعين. كل خطوة قام بها الطرفان برّرت بأنها تخدم المودعين، أما الخطوات الفعلية في توزيع الخسائر فهي تتم علناً بتعاميم مصرف لبنان وتعددية أسعار الصرف والتضخّم... ومن بين الخطوات العلنية تصنيف المودعين بين «مؤهلين» و«غير مؤهلين» الذي لا يأخذ في الاعتبار كل نتائج إدارة النموذج المفلس، بل ينحاز نحو تصحيحه على حساب الآخرين جميعاً. العامل في القوى العسكرية أو الإدارات المدنية الذي تقاعد أثناء الأزمة حصل على تعويضه شيكاً وفُرض عليه أن يضعه في حساب مصرفي لا يمكن تحويله إلى الدولار والسحب منه بسقف. هذا المودع تساوى مع حفنة لا تتجاوز 1% من المودعين لديهم مليارات الدولارات، أكثر من نصفها فوائد مصدرها المال العام. أموال صندوق الضمان الاجتماعي التي تفوق 12 ألف مليار ليرة، باتت قيمتها الفعلية اليوم 250 مليون دولار مقارنة مع 8 مليارات دولار سابقاً. ومثلها الـ 500 مليون دولار التي كان يملكها صندوق نقابة المهندسين (الآن هناك نقاش في تدفيع المهندسين 1200 دولار نقداً لتغطية التأمين الصحي)، وصناديق الأساتذة والمحامين وغيرهم... الآن مقصّ السلطة ولوبيات المجتمع المدني مستمرّ بذريعة «أموال المودعين».

(أرشيف ـ مروان طحطح)

أحدث صيحات الاستغلال
«شرعة حقوق المودعين»

رلى إبراهيم

غداة تفجير المرفأ، حشد تجّار الأزمات عدّتهم وعديدهم لخلق جمعيات ومنصّات تحقّق أرباحاً فوق أوجاع الثكالى. قبل ذلك بعام، كان هؤلاء أنفسهم يستخدمون حقوق المودعين لمراكمة مكاسب مالية وشعبية تستغلّ انتخابياً. واستمرّ الأمر حتى أخرج هؤلاء «أرنباً» جديداً بعنوان «شرعة حقوق المودعين في المصارف العاملة في لبنان»، يتقدّم هذه «الشرعة» مجموعة النواب البورجوازيين وخبراء مزعومون، بالإضافة إلى جمعيات دفاع عن المودعين ممن يريدون مساواة المودعين بين من حصل على تعويضه بعد بلوغ السن القانونية وبين الذين استفادوا من هندسات الحاكم بفوائد هائلة.

يصبح الأمر مفهوماً من التواقيع التي مُهرت على هذه الوثيقة: النائب ملحم خلف الذي ينحاز إلى قوى السلطة والمصارف في تحميل مسؤولية الخسائر للدولة، النائب ميشال معوض الذي شارك في لجنة تقصي الحقائق النيابية التي أسقطت خطّة حكومة حسان دياب، النواب: وضاح الصادق وأشرف ريفي وبلال الشحيمي ونجاة عون وإلياس جرادي، ووزير المهجرين عصام شرف الدين الذي يأخذ تعليماته من المصرفي مروان خير الدين. النائب فؤاد مخزومي (الذي يتفاخر في مجالسه بأنه هرّب أمواله إلى الخارج)، وخبير (لا نعرف لماذا هو خبير؟) اسمه نقولا شيخاني، ورئيس جمعية «صرخة المودعين» علاء خورشيد، وأمين سر لجنة المودعين ريشار فرعون، وصاحب فكرة الشرعة جو خوري. اجتمع هؤلاء جميعاً، لتوقيع وثيقة تدّعي الحفاظ على حقوق المودعين عبر «قاعدة النسبية وفقاً لحجم كل وديعة» على اعتبار أن الودائع موجودة بالفعل. فإلى جانب ما تقوم به قوى السلطة، قد تكون هذه الشرعة واحدة من أفضل عمليات التجارة بالمودعين.

الحديث المبتذل عن حقوق المودعين وزجّهم في أجندات القوى السياسية وأصحاب رأس المال «حقّ يراد به باطل» وفق أستاذ التمويل في الجامعة الأميركية محمد فاعور، مشيراً إلى أن الأمر لم يبدأ الآن، إنما هو «استمرارية لمسار بدأ منذ 3 سنوات عبر رفض الاعتراف بالخسائر وشراء الوقت». فمع مرور كل عام «تتراكم خسائر إضافية وتضعف فرصة استرجاع ما تبقى من أموال». بمعنى أوضح، خطة لازار «على علّاتها كانت تتحدث عن خسارة 500 ألف دولار، أما في الخطّة الأخيرة فقد انخفض الرقم إلى 100 ألف دولار غير مضمونة، بينما استمرّ نهج إنكار الخسائر وضرورة إجراء «بايل إن» لكبار المودعين».

المفارقة، أن سيناريو المماطلة تحت شعار عدم المسّ بالودائع، والذي استخدمته جمعية المصارف لرفض خطّة لازار، ورفض التمييز بين المودعين «يُعاد إنتاجه اليوم من قبل نواب وجمعيات وخبراء يرفعون الشعار عينه بما يتناسب ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية. واللافت أن هذا الحديث يُستلحَق سريعاً بعبارة: ضرورة تحمّل الدولة لمسؤوليتها». نجاح هذا المسار لا يستوي بالطبع من دون اتّخاذ صغار المودعين رهينة لدى من يعملون كأحصنة طروادة لدى مصرف لبنان وجمعية المصارف هي حلقة متكاملة تبدأ بالمصارف وشركائهم السياسيين ولا تنتهي عند بعض الخبراء واللوبيات التي تعمل لديهم وبخدمتهم.

في هذا السياق، باتت جمعيات المودعين تُستخدم كمبرّر لسنّ قوانين وتشريعات وتعاميم من دون أن تدري. فقانون «الكابيتال كونترول»، مثلاً، والذي يفترض أن يضع ضوابط على التحويلات المالية والسحوبات النقدية، يُسقَط ويُرَدّ ويُناقش ويُقرّ مرات عدّة بحجّة حقوق المودعين، وثقة من يشترط أن تكون المادة الأولى منه هي الحفاظ على أموالهم. الواقع، أن صيغة هذا القانون كما أقرّ في اللجان المشتركة، لا تشبه الفكرة الجوهرية المتعلقة بوجود قانون كهذا، وهناك اقتناع بأنه لن يقرّ إلا إذا كان يخدم قوى السلطة في جانب، والمصارف في جانب آخر.

ضمن هذه الأهداف، تستدعى جمعية مودعين مغمورة تدعى «صرخة المودعين» للمشاركة في جلسات النقاش النيابية، في حين أن الجمعيات المعنية بالدفاع عن حقوق المودعين لا تأثير فعلياً لها بما يُحضَر تشريعياً وحكومياً ومالياً. إذ إنها لم تتمكن يوماً من تغيير بند ما في جدول أعمال السلطة، أو حتى فرض إصدار تعميم ما على المجلس المركزي لمصرف لبنان، أو أن يضع ضوابط على التحويلات المالية والسحوبات النقدية، يُسقَط ويُرَدّ ويُناقش ويُقرّ مرات عدّة بحجّة حقوق المودعين، وثقة من يشترط أن تكون المادة الأولى منه هي الحفاظ على أموالهم. الواقع، أن صيغة هذا القانون كما أقرّ في اللجان المشتركة، لا تشبه الفكرة الجوهرية المتعلقة بوجود قانون كهذا، وهناك اقتناع بأنه لن يقرّ إلا إذا كان يخدم قوى السلطة في جانب، والمصارف في جانب آخر.

ضمن هذه الأهداف، تستدعى جمعية مودعين مغمورة تدعى «صرخة المودعين» للمشاركة في جلسات النقاش النيابية، في حين أن الجمعيات المعنية بالدفاع عن حقوق المودعين لا تأثير فعلياً لها بما يُحضَر تشريعياً وحكومياً ومالياً. إذ إنها لم تتمكن يوماً من تغيير بند ما في جدول أعمال السلطة، أو حتى فرض إصدار تعميم ما على المجلس المركزي لمصرف لبنان، أو

(أ ف ب)

شروط الـ NGOs للمحاسبة المالية
الاستعانة بالخارج

علي سرور

تطرح بعض منظمات المجتمع المدني، التي نشأت أو تطوّرت بفعل الأزمة، شعارات عن «المحاسبة» ذات طابع ترويجي يأتي في سياق المتاجرة بالمودعين. ففي اللقاء الذي دعت إليه مجموعة من منظمات (الجمعيّة اللبنانيّة لحقوق المكلّفين، كلّنا إرادة، مرصد حقوق المودعين، مرصد الوظيفة العامّة والحكم الرشيد في جامعة القدّيس يوسف، المفكّرة القانونيّة)، الأسبوع الماضي في جامعة القدّيس يوسف بعنوان «المحاسبة عن الأزمة الماليّة: خمسة شروط لأي إصلاح»، تبيّن أن الشروط المذكورة تأتي بعد سقوط فكرة المحاسبة الشعبية، ووسط غياب المحاسبة القضائية، وانخراط واسع في الترويج للمحاسبة عبر الأطر البيروقراطية التي تسوّق لها قوى السلطة، بينما الآن يجري التسويق للاستعانة بالخارج.

عرض اللقاء الشروط الخمسة باعتبارها مدخلاً للمحاسبة عن الخسائر المالية، وهي: التدقيق في الحسابات المصرفيّة لتحديد الودائع المؤهّلة للاسترداد، التدقيق الجنائي، تعيين هيئة مصرفيّة مستقلّة لقيادة إعادة هيكلة المصارف، تجميد إدارات المصارف الحاليّة والحجز على أصولها، محاسبة صنّاع القرار في القطاع المالي. وأضاف إليها المدير التنفيذي للمفكرة القانونية نزار صافية ثلاث نقاط أساسيّة ترتكز على إعادة هيكلة المصارف وكيفيّة حلّ أزمة المودعين وقوانين استقلال القضاء.

هذه العناوين سبق أن طُرحت عشرات المرات في الاجتماعات الرئاسية وفي مجلسَي النواب والوزراء، فضلاً عن لقاءات وندوات عامة وتلفزيونية شارك فيها ممثلو منظمات المجتمع المدني الذين قرّروا التخلّي عن المحاسبة الشعبية، وإحياء لوبيات تنخرط في التعامل مع قوى السلطة كركن من أركانها. وهو الأمر الذي استفزّ المشاركين في اللقاء. النائب الياس جرادة مثلاً، تحدّث عن «وجود تجمّعات كثيرة وضعيفة»، معتبراً أنهم «مشتّتون»، وأنهم يفرّخون تجمّعات يومياً. واستعاض جرادة عن النقاش بالشروط الخمسة، من خلال العودة إلى مسألة أساسية متصلة بالمحاسبة الشعبية، إذ لفت إلى أن هذه التجمّعات ليس لديها القدرة على التحرّك في الشارع أو داخل البرلمان بسبب كثرة الخلافات، داعياً المنظّمات والجمعيّات إلى «التواضع» ووضع الـ«ego» جانباً.

> إذا فشلت الطّرق القانونيّة للمحاسبة يجب إقامة محاكمات شعبيّة

بالفعل، لم تستطع هذه الجمعيّات خلال ثلاثة أعوام من الأزمة الاقتصاديّة في لبنان، تحقيق تأثير إيجابي على الواقع المالي والقانوني في البلاد. ففي اللقاء، ركّز قادة التجمّعات على عرض النقاط التي يرونها كطريق للمحاسبة والإصلاح من دون التطرّق إلى القدرة على تطبيقها.

الجانب الآخر من المحاسبة الذي لم تتطرّق إليه، هو الجانب القانوني. المؤرّخ عصام خليفة علّق على الشروط الخمسة مشكّكاً بنوايا وجديّة مجلس القضاء الأعلى والقضاة، كاشفاً عن «عشرات اللقاءات مع المدّعي العام المالي التي لم تسفر عن نتيجة»، قائلاً: «يتهرّبون». وحدّد خليفة الأولويات بأنه في حال فشل الطرق القانونيّة للإصلاح والمحاسبة، يجب التوجه نحو «إقامة محاكمات شعبيّة» ثم دعا إيصال دعوى قضائية محليّة إلى الخواتيم، أو المشاركة بالدفع في اتجاه فرض حلّ اقتصادي شامل يعود بالفائدة الفعلية على المودعين. وبحسب رئيس جمعية المودعين حسن مغنية، فإن دور الجمعية يقتصر على «إبقاء القضيّة حيّة، والحرص على عدم دفنها، من دون أن يعني ذلك أننا قادرون على استرجاع أموال المودعين». عمل الجمعية يقتصر على «مؤازرة كل صاحب حقّ حتى النهاية، وقد استطعنا مساعدة بعض المودعين في توعيتهم حول عدم توقيع أي مستند للمصارف وحمايتهم من الغش والابتزاز أو مساعدتهم على فتح حسابات سبق أن أغلقت من دون وجه حق». يدرك مغنية أن الجمعية لا تتمتع بقاعدة جماهيرية واسعة، وأنها بلا تمويل، وغير قادرة على التحرك سريعاً لكسر أي قرار قائلاً: «قدرتنا الوحيدة هي الوسائل الإعلامية والسوشال ميديا، أما الشارع فهو مُكلف». أما مؤسسو «شرعة حقوق المودعين»، فهم «أعضاء في الصف الثاني من المنظومة السياسية» يقول مغنية. ووجهة نظره تتلاقى مع رأي المجموعات الناشطة التي أوصلت هؤلاء النواب الى سدّة البرلمان. وقد أصدرت مجموعات: بيروت مدينتي، لحقّي، المرصد الشعبي لمكافحة الفساد، الشعب يقاوم الفساد، بيروت تقاوم، لبنان التغيير، التنظيم الشعبي الناصري، وشبكة مدى، بياناً تشير فيه الى أن هدف هذه «الشرعة» هو «إعفاء المصارف اللبنانية وأصحاب النفوذ المالي من المسؤولية عما آلت له البلاد وهي تتضمن ما يضرّ بمصالح الغالبية الساحقة من المودعين، وخاصة أصحاب الودائع الصغيرة والمتوسطة، وتتناقض مع المبادئ الأساسية لعدالة توزيع الخسائر».

منذ بداية الأزمة، اكتشف ممثلو الشعب والناشطين والتجار بشكل عام، أن الاتجار بالمودعين قضية «رابحة»، لذا أصرّ معدّو البيان الوزاري لحكومة نجيب ميقاتي على تضمينه عبارات تشير إلى أولوية ضمان حقوق المودعين وأموالهم. وبالمثل فعل رئيس مجلس النواب نبيه بري، عندما أشار إلى «قدسية الودائع». لاحقاً خرج رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ليطمئن المودعين بأن أول 100 ألف دولار لهم مضمونة في باستعادة ما أُخذ منهم. الواقع، أن إدارة الأزمة بأهدافها الجارية، أي تذويب للخسائر من خلال التضخّم المتعمّد يحمّل كل المقيمين في لبنان كلفة ليرة الودائع. بهذا المعنى، يدفع المودعون الثمن مضاعفاً مهما كان حجمه. استراتيجية كهذه، تبدو ناجحة لغاية اليوم، إذ يجري الدفع باتجاه حلّ واحد لا غير، وهو المراهنة على المزيد من إفلاء الخسائر المصرفية بمرّ السنين مقابل الإقفار الجماعي. المهمّ بالنسبة إلى هؤلاء هو الحرص على شطب أي حلّ لا يكون أساسه بيع أصول الدولة وموادرها إنقاذاً للمصارف. وفي الحالتين، الودائع طارت ويجري إرضاء أصحابها بفتات وبخُفّ البنج عاماً تلو آخر.

> ممثّلو الشعب والناشطين والتجار اكتشفوا أن الاتجار بالمودعين قضيّة «رابحة»

نقيب المحامين ناضر كسبار، الذي حضر اللقاء، إلى المشاركة «بخبراتهم القانونية وبما لديهم من ملفّات لإبرازها».

سوء أوضاع القضاء في لبنان فجّر نقاشاً حامياً. وقد تحدث صاغية عن ارتضاء الهيئات القضائية قبول «منفعة غير مشروعة» من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، قاصداً الحديث عن تحويل رواتبهم على أساس سعر صرف يبلغ 8000 ليرة مقابل الدولار، ما وضعهم تحت «رحمته». عندما تلقّفت القاضية رنا عكّوم هذا الاتهام، مشيرة إلى أنّه «في حال كان تمويل الزيادة من قبل مصرف لبنان غير مشروع، فكلّ عمليّة صيرفة نقوم بها هي أموال غير مشروعة أيضاً لأنّها صادرة عن مصرف لبنان»، وأضافت إنّ الزيادات التي يموّلها مصرف لبنان «تشمل أيضاً الجيش وأوجيرو وتاتش وألفا ...». لكن النائب الياس حنكش لفت إلى التخلّي عن مسار المحاسبة الشعبية، وتقاعس القضاء، ما اعتبره «فشل المسار التشريعي» مستعيداً مشاركته في اللجان النيابية.

أمام هذا النقاش، فتح رئيس الجمعيّة لحقوق المكلّفين، المحامي كريم ضاهر، النقاش حول المسار القضائي الأوروبي، كاشفاً أن التحرّك العدلي الأوروبي والتحقيقات مع شخصيّات مصرفية لبنانيّة هو نتاج متابعة قضائيّة قام بها لبنانيّون. وشرح أنّ النيابة العامة السويسريّة تحرّكت بعد أدلّة قدّمها لها ناشطون من داخل لبنان لقّبهم بـ«Whistle Blower»، معلناً عن وجود تنسيق بين مغتربين لبنانيّين في فرنسا، قاموا بالضغط الإعلامي تزامناً مع التحقيق الجنائي واستعانتهم بشركات مختصة بالجرائم الماليّة «Economic intelligence». وقال ضاهر إنّ الوفد الأوروبي سيتمكّن من التحقيق داخل لبنان، مستفيداً من عدّة قوانين وضعها «جنود مجهولون»، مشيراً إلى وجود اثنين منهم بين الحاضرين: وزيرة العدل السابقة ماري كلود نجم والقاضية رنا عكوم.

تقرير

حلّ أزمة نفايات صيدا معلّق: تمديد التنظيف الأهلي

أماك خليك

تترقب بلدية صيدا مقرّرات جلسة الحكومة المنتظرة اليوم لتحسم مصير أزمة نفاياتها المتراكمة منذ أشهر. فقد تلقى رئيس البلدية محمد السعودي وعداً بإقرار صرف مستحقات الصندوق البلدي المستقل، الذي وُضع من ضمن البنود الرئيسية للجلسة المنتظرة. وتبغي البلدية تجيير

> **وعد ناصر ياسين بطرح قضية النفايات ومستحقات البلديات في مجلس الوزراء**

جزء من تلك المستحقات لتسديد فواتير شركة NTCC المكلفة بكنس نفايات المدينة وجمعها، علّها تعاود عملها الذي علّقته إلى حين قبض مستحقاتها المستحقة منذ عام 2019.

حلول متعددة

لنحو ست مرات، زار السعودي رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، طالباً منه تحريك مستحقات البلديات المحتجزة لدى وزارة الداخلية، لتسيير الشؤون الأساسية للمدينة. آخر الآمال يعلّقها السعودي على جلسة اليوم. هذا ما قاله خلال استقباله أمس وزير البيئة ناصر ياسين. الأخير بدوره تعهد بطرح البند في الجلسة «ليس كرمى لصيدا فقط، بل لكلّ المدن الكبرى التي ترزح تحت وطأة أزمة النفايات التي لا تقلّ بثقلها عن أزمة الكهرباء التي تلتئم الحكومة لأجلها». وفي حال عدم إقرارها خلال الجلسة، سيدعو ياسين إلى إصدار موافقات استثنائية لصرف المستحقات. وإذا لم يمرّ البند أو التدابير الاستثنائية، أخرج ياسين للسعودي رزمة من الاقتراحات البديلة لتذليل الأزمة؛ أولها «جباية رسم ولو رمزي من المقيمين في نطاق المدينة لتمويل أعمال الكنس والجمع».

ياسين طوّر اقتراحه إلى مشروع قدمته وزارة البيئة إلى مجلس النواب ينصّ على منح البلديات صلاحية الجباية لرزم النفايات. وفي انتظار إقراره، حاول ياسين إقناع السعودي بطرح الفكرة على المستوى الأهلي، وذلك استناداً إلى أن شوارع المدينة النظيفة، التي تهدّد منظومة النفايات في صيدا. ياسين تطرّق إلى سوء إدارة معمل معالجة النفايات الذي لم تخضع الآته للصيانة منذ سنوات، قبل انهيار سعر صرف الليرة أمام الدولار. ولفت إلى أن المعمل «يحتاج منذ أحد عشر يوماً، كُنّست بمبادرة وتمويل من تجمع المؤسسات الأهلية بمشاركة متطوعين وعمال من البلدية.

صيانة الآلات

حلّ أزمة المستحقات لا يبدّد العثرات إلى نحو أربعة ملايين دولار لتستوي أوضاعه بشرط استتباعها بحسن الإدارة وتوافر مطمر للعوادم». ليس من الصعب توفير تلك الملايين من الجهات المانحة، لكن ليس لجيب شركة IBC مالكة المعمل ومشغلته، وإنما لبلدية صيدا. فهل تتلقّف الأخيرة اقتراح ياسين بتشكيل لجنة مشتركة تشرف على منظومة النفايات في المدينة من الفرز من المصدر والكنس والجمع إلى الفرز والمعالجة، فضلاً عن تكليف استشاري من قبلها يراقب يومياً عمل المعمل؟

تنازل عن المعمل للبلدية؟

السعودي أبدى استعداده للتعاون، لافتاً إلى أن أصحاب المعمل أعربوا عن موافقتهم للتنازل عن المعمل للبلدية. لكن في حال صدقت نوايا مالكي الشركة (غالبيتهم سعوديون ومن العائلة الحاكمة)، ماذا عن مصير ملكية الأرض التي يقع عليها المعمل؟ إذ إن العقد الموقع بينهم وبين البلدية عام 1998 برئاسة هلال قبرصلي، نصّ على أن تؤول ملكية الأرض إلى أصحاب المعمل بعد 30 عاماً من تاريخ توقيعه. وتحدثت معلومات عن أن أحد المالكين أرسل أخيراً مبلغاً من المال للقيام بصيانة الآلات، إلى حين صرف المستحقات المتوجبة لهم لدى الدولة. وطالب السعودي ياسين بدعم صيدا لإقرار إنشاء مطمر العوادم الذي وقع الاختيار عليه منذ سنوات في بلدة زغدرايا.

اجتماع السعودي وياسين جاء ضمن جولة تفقدية للأخير على مبادرة كنس المدينة وبعض البلدات الأعضاء في اتحاد بلديات صيدا – الزهراني. واختتمت الجولة باحتفال تكريمي للمتطوّعين في قاعة البلدية، حضره النائب عبد الرحمن البزري.

(علي حشيشو)

(هيثم الموسوي)

تقرير

توقف محطّات التكرير يهدّد البيئة البحرية

رحيل دندش

كما هي حال كلّ المرافق التي تشهد تردياً، هي حال البحر اللبناني. عقود من المطالبات والقوانين لإنشاء محطات تكرير لمعالجة مياه الصرف الصحي لدرء الملوّثات عن البحر، كلّها أصبحت من الماضي. فاليوم، حتى القليل الذي أُنجز طوال العقود الماضية جاء الانهيار الاقتصادي ليجهز عليه بعدما توقفت محطات التكرير التي تعتمد المعالجة الأولية (التخلص من المواد الصلبة)، للحدّ من تسرّب الملوّثات، عن العمل بسبب عدم قدرة المحطات على تحمّل آكلاف المازوت والصيانة كما هو حال محطة سينيق في الزهراني.

ويؤكد رئيس مصلحة الليطاني الدكتور سامي علوية أن أغلبية محطات التكرير متوقفة بسبب عدم توفر مادة المازوت، ما يفاقم التلوّث في المياه الجوفية ومياه البحر. ويشير في اتصال مع «الأخبار» إلى أن «المصلحة، وبتمويل من إحدى الجهات المانحة، أمّنت خط كهرباء لتشغيل محطة التكرير في جب جنين. أما بالنسبة إلى محطة صيدا فقد جرّبت مؤسسة كهرباء لبنان أن تمدّ الكهرباء من معمل الأولي لكي لا تُحوّل المجارير المناهج الأجنبية وعمقها»، يتكلّم حيدر عن «روعة التعليم في لبنان». برأيه «المناهج الخاصة في المرحلة الثانوية أفضل بأشواط من الناحية العملية، والتلامذة اللبنانيون أصحاب مستويات أعلى، وأذكى». يستدلّ على ما سبق بقوله «باستطاعة التلميذ اللبناني في المرحلة الثانوية استنباط المعادلة وتطبيقها، أمّا في أوستراليا فعلينا وضع القواعد في أسفل ورقة الامتحان، وكلّ ما على التلميذ فعله هو تطبيقها».

هل ستعود؟

لا يفكر لبنان بالعودة إلى لبنان، فلا شيء يشجعه اليوم. يروي كيف أسّس سابقاً لبقاء أولاده في الوطن، إذ ورثوا عنه حبّ العلوم وحملوا إجازات من كلية العلوم في الجامعة اللبنانية بالفيزياء، والرياضيات والعلوم الطبيعية، حتى إنّه نقل إليهم الشغف بالتعليم بشكل غير مقصود، كيف لا وهو اختار التعليم لتأثره بأستاذ مادة الفيزياء الذي علّمه في ثانوية بنت جبيل الرسمية أحمد جابر برّي. لكن اتخاذ قرار العودة لا يكفيه حنين ولا شغف!

الصفوف الأولى أثناء الاحتجاجات، أما اليوم فيتلقّون الإهانات، وإضراباتهم خجولة، ورواتبهم مواضيع للشحادة».

تلاميذ لبنان أفضل

لبنان حيدر لم يترك التعليم، حتى في أوستراليا يمارس هذه المهنة. ليس في المدارس هذه المرّة، وإنّما في شركةٍ خاصةٍ مهمتها إيجاد صلة وصل بين التلامذة والأساتذة،

> **تعويض نهاية الخدمة لا يساوي ثمن تذكرة طائرة العودة**

فيعلّم مادتَي الفيزياء والرياضيات، بالإضافة إلى تعليم بعض أبناء الجالية اللبنانية الذين يترددون إليه. بين الوطن وأوستراليا، وعلى عكس ما يُقال في لبنان عن «عظمة

تقرير

7 موظفين على جدول أعمال مجلس الوزراء

لبنان حيدر من أوستراليا: يجتمعون ليعتبروني مستقيلًا!

فؤاد بزي

ينعقد مجلس الوزراء اليوم على «صوص ونقطة» في جلسةٍ ذات «بنود استثنائية»، ممنوع الخروج عنها، تحت طائلة انفراط عقدها، وربما لولا الطوارئ الكهربائية، والتهديد بالعتمة الشاملة، والغرامات المتراكمة جرّاء وقوف البواخر في عرض البحر بانتظار التوقيع لإفراغ حمولتها، لم تكن «جلسة الطوارئ الحكومية» لتنعقد. لكن اللافت في ظلّ كل هذه المقدّمات الاستثنائية لتبرير عقد الجلسة، ما ورد في جدول أعمالها تحت عنوان «الإحالة على التقاعد لبلوغهم السنّ القانونية، واعتبار موظفين مستقيلين»، وجود 7 موظفين في خانة «اعتباره مستقيلاً»، 5 منهم أساتذة تعليم ثانوي.

صرت مشهورا

لبنان العبد حيدر، أستاذ الفيزياء للمرحلة الثانوية، أحد الذين سيُعتبرون مستقيلين وفقاً لجدول أعمال مجلس الوزراء. وعلى إثر اطلاع حيدر على نقاط الجلسة أمس، كتب منشوراً على «فايسبوك» يبدي فيه فرحة وحزناً في آن معاً.

الشعور الأول يعيده لـ«اعتبار تركي للوظيفة العامة أمراً استثنائياً». ويحتاج إلى جلسة لمجلس الوزراء تصارع على انعقادها الفرقاء السياسيون لأسابيع». أما الثاني، فـ«لأنّي أشعر بأسف على وظيفة أقدّسها وأحبّها كمحبتي لأهل بيتي».

وفي اتصال عابر للقارات مع «الأخبار»، ومن رقم دولي، يبدأ لبنان حيدر صباح أمس كلامه بـ«مساء الخير»، للتأكيد على فرق الوقت بين لبنان وأوستراليا. يبدأ حيدر بسرد قصته من نهايتها ويقول «لم أتقدّم باستقالتي، بل تركت الوظيفة عام 2021 على إثر رفض الحكومة وقتها قبول استقالات أو تقاعد الموظفين». يسرد رحلته الأخيرة في التعليم، فبعد رحيل عائلته المؤلّفة من زوجته و5 أولاد بشكل نهائي، قبل سنوات، إلى أوستراليا لأسباب تتعلّق بصحة ابنه الصغير، اختار البقاء في لبنان وحده: «لم أستطع ترك حيّي وشغفي المتمثلين بمهنة التعليم». صمد حيدر إلى ما قبل إرهاصات الانهيار الكبير في لبنان عام 2019، حيث طلب الحصول على استيداع لمدة ثلاث سنوات، لحق على أثره بعائلته إلى أوستراليا.

بعدما انتهت المدّة القانونية للاستيداع، وجد حيدر أنّ الظروف في لبنان غير ملائمة نهائياً للعودة والاستقرار، وبسبب عدم قبول الاستقالات من الموظفين، انقطع بشكل تام فـ«اعتُبر مستقيلاً».

حزين غير نادم

لا يأسف حيدر على معاش تقاعدي، أو تعويض نهاية خدمة، «يحتاج إلى الكثير من المطاحشة، ولا يساوي ثمن تذكرة طائرة العودة إلى لبنان لقبضه». في المقابل، يحزن كثيراً على 21 سنة قضاها في خدمة التعليم الرسمي، إذ تقدّم حيدر لامتحانات مجلس الخدمة المدنية عام 2004، وبعد نجاحه دخل ملاك التعليم الثانوي، وثبّت في ثانوية مارون عبود. ولكن شغفه بالتدريس بدأ قبل ذلك التاريخ بـ 19 سنة، وتحديداً عام 1985 عندما تعاقد في ثانوية بنت جبيل الرسمية لتدريس الفيزياء.

بحسب حيدر «وظيفة أستاذ تعليم ثانوي كانت حلماً في ما مضى، وتحوّلت اليوم إلى نقمة على العاملين فيها. وصلنا إلى مرحلة لا يمكن أن يتصورها أحد من أساتذة التعليم الثانوي السابقين، هم كانوا القياديين والمصلحين والواقفين في

مؤسسة عامل الدولية
amelassociation International

تعلن مؤسسة عامل الدولية، المصيطبة، شارع داوود أبو شقرا، مبنى عامل عن فتح باب التقديم لمناقصة أدوية

الموضوع: شراء أدوية لزوم مؤسسة عامل الدولية

تدعو مؤسسة عامل الدولية شركات الادوية المستوردة / الموزعة المشاركة في هذه المناقصة في لبنان.

شروط ومستندات المناقصة:

يتوجب على الشركات المهتمة في خوض هذه المناقصة الاطلاع على دفتر الشروط العام والخاص المنشور الكترونياً على موقع مؤسسة عامل الدولية (www.amel.org) وموقع الدليل المدني (https://daleel-madani.org/calls-for-proposal)

تقديم العروض النهائية:

يجب على الشركات التي تود المشاركة في المناقصة تقديم الملف كاملاً مع عروض الأسعار في مهلة محددة يجب أن يتم تسليمها مباشرة إلى مكتب مؤسسة عامل، على العنوان المذكور أعلاه لغاية ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٣، قبل الساعة ٠٥:٠٠ م.

مؤسسة عامل الدولية

حتى 2 كيلومتر».

«الكوستا برافا»

الأخطر من ذلك هو ما رأه السارجي عند الغوص في مجال مطمر الكوستا برافا. «ثمة كارثة وقنبلة موقوتة تحت الماء. هناك غاز يخرج من عمق البحر، ليس الغاز الطبيعي إنما غاز الميثان بسبب طمر النفايات وعدم وجود طبقة عازلة تمنع تسرّب الغاز إلى التشققات في البحر. أين يتسرّب هذا الغاز؟ لا أحد يعلم لكن أكبر دليل على كلامي

> **نفي تسرّب ملوّثات نفايات أو غازات من مطمر الكوستا برافا إلى البحر**

هو الغاز الذي يخرج من البحر ونراه عندما نغطس وحذرنا منه. كذّبونا وقلنا إن هذا ادّعاء على الأقل لترسل الدولة كشفاً إلى المنطقة للتأكد قبل أن تقع الكارثة مثلما يحدث دائماً».

يؤكد مدير المركز الوطني لعلوم البحار الدكتور ميلاد فخري في حديث مع «الأخبار» عدم قدرة المركز على تحديد ما إذا كان هناك تلوّث بالغاز في البحر المحاذي للمطمر «هذا ليس من اختصاصنا إلا إذا طُلب منّا». لكنه يوضح أن مطمر الكوستا برافا أنشئ بطريقة علمية وأيّ تهاون يعني الحديث عن إجرام بحق الناس، ما يستبعده تماماً. «الأمور ليست لعبة، ولو أنه في كل الأحوال لم يكن يجب إنشاء مطمر على البحر لأنه مضرّ بالتنوّع البيولوجي والحياة البحرية، لكن هذا ما حدث في الكوستا برافا وبرج حمود».

وعن التلوّث الموجود يشير إلى أنه «ليس بالضرورة أن يكون ناجماً من المطمر، فثمة الكثير من مصادر التلوث وأهمها القادمة من نهر الغدير وخصوصاً النفايات التي تُرمى كما هي في البحر. فبحسب العيّنات التي نفحصها، هذه المنطقة تحمل مصادر التلوث الأعلى».

لا تسرّب لأي ملوّثات

ينفي مجلس الإنماء والإعمار، المسؤول عن المطمر أيّ حديث عن تلوّث بالغاز مؤكداً «عزل قعر خلايا الطمر الصحي عند إنشائها، كما نُفّذت شبكة لتصريف العصارة وشبكة لتصريف الغاز، وحُفرت آبار هدفها سحب الغاز لحرقه في محطة مخصصة لذلك».

وردّاً على سؤال «الأخبار» عن نزول نفايات المطمر إلى البحر، كان الردّ بأن النفايات «تُغلّف يومياً بطبقة ترابية عازلة تمنع تسرّب الروائح أو بعثرة النفايات. وعند إقفال الخلايا، بعد استنفاد قدرتها الاستيعابية يعزل سقف الخلايا بتنفيذ طبقات الإكساء. لذلك، لا يمكن للنفايات المطمورة أن تصل إلى المياه كونها محصورة داخل خلايا الطمر. كما لا يمكن تسرّب غاز الميثان إلى البحر كونه يتسرّب إلى الأعلى نتيجة طبيعته». كما أكد أن المطمر نُفذ وفقاً للمواصفات المحددة في العقد بما يضمن عدم حصول أي تسرّب سواء للغاز أو لعصارة النفايات أو للنفايات نفسها «ويهمنا التأكيد أنه يتم بشكل دوري إجراء فحوصات للهواء والمياه الجوفية ومياه البحر وترسل هذه النتائج دورياً إلى وزارة البيئة».

يقول ميلاد فخري إنه «لا شيء ميؤوساً منه. البحر يمكن أن يجدد نفسه». وهو ما يؤكد عليه السارجي «المهم أن نرحم البحر وهو ينظف نفسه بنفسه. لكن في هذه الحال شو رح بحارب ليحارب! وشو رح نترك للأجيال القادمة».

تأميم قناة السويس: عن مواجهة باب الهيمنة «الدوار»

محمد عبد الكريم أحمد *

ربطت كارولين بيكيه (C. Piquet (March 2004، في دراستها عن امتياز «شركة السويس» منذ عام 1854 وحتى تأميمها، هذا الامتياز الأوروبي «الحديث» في مصر بنظيره في القرون الوسطى الذي تمتّع به عدد من تجّار عالم البحر المتوسط، واشتراط الأوّل منْح مصر القدرة على ترسيخ بنية أساسية حديثة وتلقّيها المساعدة الأوروبية الضرورية في حفر القناة، وتحويل الإقليم الصحراوي إلى إقليم اقتصادي بالغ الأهمية، بينما حرم نظام الامتيازات، مصر من الاستفادة الكاملة من «هذه البنية الأساسية». وتوصّلت، في محصّلة مختصرة، إلى أن القناة خدمت، في العقود التالية لحفْرها، مصالح الشركة المالية والاستراتيجية على السواء، وليس مصالح الاقتصاد المحلي، «ما أبرز جميع تناقضات نظام الامتياز»، ولا سيما كونه عائقاً أمام مزيد من تنمية الاقتصاد الوطني(i). ولم يمثّل رأسمال «الشركة العامّة لقناة السويس البحرية» Universal Company of the Suez Maritime Canal (المؤسسة رسمياً لصاحبها فرديناند ديليسبس، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1858) عنصراً حاسماً في مشروع القناة؛ إذ تولّت مصر واقعياً كلّ تكاليف عملية حفر القناة من خلال توفير الحكومة للعمّالة الإجبارية (السخرة) من دون مقابل، والأراضي والإعفاءات الجمركية، كما تحمّل الخديوي إسماعيل، بعد ثمانية أعوام وفي تجربة تشبه كثيراً أزمة الاستدانة الطاحنة في العالم الثالث قرب نهاية القرن الماضي، تسديد الفروق «المستحقّة» للشركة بسبب تعديل السلطان العثماني فرماناً سابقاً للخديوي محمد سعيد بخصوص القناة، ما رهن مشروع «تحديث» مصر باكمله، كما تصوّره إسماعيل، بإدارة قناة السويس وتوابعها الاقتصادية، وما قادت إليه من تدهور علاقات مصر مع الدائنين الدوليين نهاية سبعينيات القرن الـ19(ii)، وكانت من ضمن العوامل التي تعلّلت بها بريطانيا لاحقاً لاحتلال مصر في عام 1882.

السويس و«غوردون الصيني»: بوابة توسّع الإمبراطورية البريطانية

حضرت أهميّة قناة السويس الحاسمة لبريطانيا - القوّة العسكرية والاقتصادية العظمى في العالم -، في مذكّرة مهمّة أرسلها، في عام 1881، الكولونيل تشارلز ج. غوردون، قائد فرقة المهندسين الملكيّة في موريشيوس حينذاك، من نقطة تمركزه إلى لندن، وفيها تساءل عن قيمة الطريق البحري الممرّ بالسويس حال «نشوب أيّ صراع بين بريطانيا وأيّ قوّة أوروبية كبرى»، في وقت كانت فيه الترتيبات الدفاعية للإمبراطورية نفسها قيْد مراجعة دقيقة من قِبَل لجنة «كارنارفون» Carnarvon Commission (1879-1882). وكانت فكرة غوردون، الذي قُتل لاحقاً على يد «قوات الأنصار» في الخرطوم (1885) خلال خدمته حاكماً عاماً للسودان، تقوم في الأساس على أنه في حال أيّ غلق أو تخريب لقناة السويس، فإن البحرية الملَكية (البريطانية) في البحر المتوسط ستواجه مشكلات لوجيستية خطيرة من شأنها أن تُفقدها قدْرتها على استمرار تفوّقها في الأخير. وارتبطت بهذه المذكّرة تقارير متكرّرة عزّزت على نحو غير مباشر أهميّة تقوية البحرية الملكية خطّ الكيب البحري كبديل عن طريق السويس. ويمكن ربْط هذه الأهميّة باستمرار تمركز القوّات البريطانية في قاعدة «سيمونزتاون» البحرية في جنوب أفريقيا حتى عام 1955، عندما سلّمتها لحكومة إقليم الكيب، وهو ما دفع لندن، منذ ربيع عام 1956، إلى اتّخاذ مواقف أكثر عدائية تجاه مصر، لأسباب مفهومة(iii).

على أيّ حال، لاحظ غوردون، أحد أبرز مهندسي الاستعمار البريطاني في النصف الثاني من القرن الـ19 والذي تبنّى رؤية مسيحية متطرّفة لرسالة بلاده في العالم، أهميّة القناة لتأكيد هيمنة بلاده العالمية في ذلك الوقت، وحساسيّة التدخّل البريطاني - وإن دعا إليه في آخر المذكّرة - لأنه سيمثّل عدواناً على أملاك فرنسية «في القناة وفي جزء من اليابسة المحيطة بها»، وأن دخول جنود إنكليز المنطقة سيمثّل غزواً «لأراضٍ فرنسية»؛ كما أن القناة تقع «في أراضٍ مصرية»، والباشا مسؤول عن حمايتها (كما اتّضح في إرساله قوات مصرية لحمايتها خلال الحرب الروسية - التركية في عام 1877)، ومن ثمّ فإن أيّ تحرك بريطاني، بحسب غوردون، سيُعدّ غزواً لإقليم تركي، وهو ما سيقود في المحصلة، كما توقّع، إلى احتلال بريطانيا لمصر. وبالنظر إلى أن التجارة هي ثروة بريطانيا الكبرى، بحسب غوردون مجدّداً، كان عليها حماية أهمّ محاور هذه التجارة في العالم، ومن بينها قناة السويس والبحر المتوسط. وعقد، في ختام مذكّرته، مقارنة مذهلة بين علاقات بريطانيا التجارية مع دول المتوسط (صادرات بقيمة 44 مليون جنيه إسترليني، وواردات بقيمة 40 مليون جنيه إسترليني)، ودول ومستعمرات «شرق السويس» عبر الكيب أو القناة (صادرات بقيمة 133 مليون إسترليني، وواردات 111 مليون إسترليني)، أي أن بريطانيا ستفقد، في حال وقْف التجارة في «الشرق» (بغلق قناة السويس)، ثلاثة أضعاف ما ستفقده في حال وقْف التجارة في البحر المتوسط(iv).

باب الإمبراطورية «الدوار»: استمرار الهيمنة؟

في الفصل الافتتاحي للعمل الملحمي «السويس» (1991)، ربط مؤلّفه كيث كايل Keith Kyle بوضوح تامّ بين مخاوف الإمبراطورية البريطانية من تجربة تأميم الشركة الإنكليزية-الإيرانية للنفط Anglo-Iranian Oil Company في إيران (أكبر منتج للنفط في الشرق الأوسط وقتها، والمصدّر الأكبر للثروة البريطانية) في عام 1951، وتكرارها (حتى قبل قيام ثورة تموز/ يوليو) في قناة السويس، بحسب تصريحات شهيرة لإيمانويل شينويل E. Shinwell، وزير الدفاع في حكومة كليمنت أتلي C. Attlee (23 مايو 1951)، التي بمرّ عبرها إنتاج مصفاة عبادان Abadan (مركز تكرير النفط المخصّص للتصدير) إلى أوروبا. وعزّز مخاوف لندن إقدام رئيس الوزراء الإيراني، محمد مصدق، (في توقيت حسّاس بعد إعلانه تأميم صناعة النفط في بلاده ومصادرة حصّة بريطانيا في الشركة التي تملّك عند 51%) على التوقّف في القاهرة (تشرين الثاني/ نوفمبر 1951) في زيارة حظيت بترحيب شعبي مصري كبير لدلالاتها على تحدّي الهيمنة الإمبراطورية(v)، وكونها جاءت أيضاً بعد أقلّ من شهرين على إعلان رئيس الوزراء المصري، النحّاس باشا (8 تشرين الأوّل/ أكتوبر)، إبطال كلّ من معاهدة 1936 التي ظلّت الأساس القانوني الوحيد لوجود القوّات البريطانية على التراب المصري، ومعاهدة 1899 بخصوص الحكم الإنكليزي المصري الثنائي في السودان «مستعمرة مصر السابقة».

وإلى جانب هذه التغيّرات الحادّة في تأثير وضع قناة السويس في مكانة الإمبراطورية البريطانية، يمكن قراءة نهاية الأخيرة في الشرق الأوسط من بوابة تأميم القناة وجمود بريطانيا، حتى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، تنظر إلى الشرق الأوسط، ولا سيما بعد استقلال الهند (1947)، كحجر زاوية استراتيجية للإمبراطورية، وكذلك لتزايد حجم وارداتها من النفط من منطقة الخليج حتى بعد تأميم شركة النفط الإنكليزية-الإيرانية. وظلّت لندن تحتفظ بأغلب قوّاتها في الإقليم في منطقة قناة السويس مع وجود حاميات بريطانية صغيرة الحجم في الأردن والعراق وليبيا بحجّة مواجهة أيّ تهديد سوفياتي محتمَل، مع ملاحظة استمرار مساعي لندن، منذ عام 1947 - عبر انخراطها في مناقشات دفاعية رفيعة المستوى مع واشنطن -، الحصول على دعم الولايات المتحدة في استراتيجيتها الشرق أوسطية. وفيما قادت محدودية القدرات العسكرية البريطانية المتزايدة في الإقليم إلى تركيز قادة أركان الجيش البريطاني على تبنّي وجهة نظر الدفاع عن «الدائرة اللصيقة» (انطلاقاً من قاعدة قناة السويس) التي تضمّ إسرائيل والأردن وغربي العراق، فإن «البنتاغون» تبنّى رؤية مبالغة لتصوّرات لندن، قوامها استراتيجية «الحلقة الخارجية» outer ring، والتي تشمل دول الأطراف الشمالية (للدول العربية في الشرق الأوسط)، وهي تركيا وإيران وباكستان كوسيلة وحيدة للدفاع عن الشرق الأوسط(vi).

تأميم قناة السويس: ناصر وفرْض مكانة مصر الدولية

لم تكن مسألة وضع قناة السويس، منفصلة عن مجمل الترتيبات البريطانية و«الغربية» لاستمرار الهيمنة السياسية والاقتصادية في مصر ومنطقة الشرق الأوسط بأكملها. وكانت لندن تسعى - بحسب دراسة وثائقية مهمّة لستيفن أ. كوك S. A. Cook في مشروع إعادة حول النضال المصري من عهد عبد الناصر حتى ميدان التحرير (2012) - منذ عام 1953-1954 إلى شمول تركيا (عضو «الناتو» حينذاك) في ترتيبات إعادة ضبط الوضع البريطاني في قناة السويس على نحو كان يرجى منه ربط مصر بالغرب ومصالحه الأمنية، وهو الأمر الذي تمسّك برفضه «الضباط الأحرار» حتى وضع اتفاق حزيران/ يونيو 1955 جدولاً زمنياً لانسحاب القوات البريطانية من منطقة القناة، «ومنح البريطانيين حقّ استخدام قناة السويس لسبعة أعوام إضافية»(vii). وتكشف هذه الملاحظة حرص بريطانيا حينذاك على تأطير مكانة مصر الإقليمية والدولية في نظام إقليمي فرعي تقوده تركيا وما عُرف لاحقاً بـ«حلف بغداد»، وهو تصوّر مغاير تماماً للمشروع التحرّري لثورة تموز/ يوليو منذ لحظاتها الأولى.

ومهّدت هذه التطوّرات لأزمة السويس بامتياز؛ ويمكن فهم ذلك في ما قدّمه روبرت ر. بوبي R. R. Bowie، في «مركز الشؤون الدولية» في جامعة «هارفارد»، من دراسة موجزة ومعمّقة حول أزمة قناة السويس في السياقَين الدولي والقانوني (1974)، تتبّع فيها تحوّل «الصراع» من الدبلوماسية إلى استخدام القوّة، وتشابكه بشكل تام مع العداء العربي الإسرائيلي، ودوائر أوسع في الشرق الأوسط وحلف «الأطلسي» والحرب الباردة. ووفق هذا المفهوم، فإن قرار ناصر تأميم قناة السويس في 26 تموز/ يوليو 1956 كان محصّلة للعديد من هذه التطوّرات، من مثل تصاعُد الصراع العربي-الإسرائيلي والغارات الإسرائيلية الموسّعة على قطاع غزة (شباط/ فبراير 1955)، وتوقيع العراق وتركيا «حلف بغداد»، ثم انضمام المملكة المتحدة إليه (5 نيسان/ أبريل 1955)، وبدء ناصر مفاوضات صفقة السلاح مع الاتحاد السوفياتي (أيار/ مايو 1955)، ثم بدء مصر والولايات المتحدة وبريطانيا محادثات في واشنطن حول تمويل سدّ أسوان العالي (تشرين الثاني/ نوفمبر 1955)، ثم إعلان وزير الخارجية الأميركي، دالاس، سحْب عرض بلاده لتمويل تشييد سدّ أسوان قبل إعلان ناصر قرار التأميم بأسبوع واحد فقط(viii).

ونصّ قرار تأميم «شركة قناة السويس» (المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 26 تموز/ يوليو 1956 بوصفه القانون الرقم 285 لعام 1956) على استيلاء مصر على «جميع أصول وحقوق والتزامات الشركة»، وحلّ جميع أجهزتها الإدارية وتكوين هيئة مصرية منفصلة لتشغيل القناة، وأن يتلقّى المساهمون في الشركة تعويضات على أساس آخر سعر مذكور للأسهم في بورصة باريس في اليوم السابق للإعلان، على أن تكون قابلة للدفع بمجرّد تسلّم مصر جميع أصول الشركة وممتلكاتها (بما فيها الواقعة خارج مصر). وسعى ناصر، بحسب بوبي وطائفة من المؤرّخين، إلى تعظيم الأثر السياسي للقرار بإعلانه في خطبة حماسية في المنشية في الإسكندرية. وبالفعل، فإنه مع إلقاء خطابه، تحرّك المسؤولون على الفور لإحكام السيطرة الفعلية على القناة ومكاتب الشركة، ودمْج مسألة التأميم في مجمله مع تحرّر مصر ومكانتها، بمهاجمته الإمبرياليين والاستعماريين والآخرين الذين هيمنوا على مصر واستغلّوها في الماضي، وتحوُّل القناة، التي كان مفترضاً أن تكون في صالح مصر، إلى أداة للاستغلال والهيمنة.

ويتضح - على سبيل المثال - من مناقشات مجلس العموم البريطاني عقب قرار ناصر تأميم القناة بأيام قليلة، استمرار رؤية «غربية» صرفة للأزمة باعتبارها تهديداً لمصالح «الناتو» والعالم الغربي ككلّ. وقدّمت ما عُرفت بـ«اللجنة الاستخباراتية المشتركة» JIC للمجلس تقريرها حول التأميم بعد إعلانه مباشرة. وجاء في خلاصة توصياتها أن التدخّل العسكري الغربي (الآتي) لن يكون كافياً لضمان «نصر مبكر وحاسم»، لأن العواقب الدولية داخل الدول العربية (ولا سيما الأردن وليبيا) وأماكن أخرى ستفسح المجال أمام مزيد من التشدّد، ولا يمكن توقّع ردود الفعل بشكل سليم. وأطلقت الاستخبارات البريطانية مجموعة من الخطط في الشرق الأوسط لاحتواء تداعيات قرار التأميم، لكن لجأت في النهاية إلى تكثيف التعاون العسكري مع الفرنسيين في عملية حملت اسماً كودياً Musketeer كان مقرّراً خلالها إشراك 80 ألف جندي منتصف أيلول/ سبتمبر وإنزالهم في الإسكندرية لإسقاط نظام ناصر واسترداد الهيمنة على القناة، بينما تولّى الفرنسيون مهمّة اصطناع مبرّر للعمل العسكري وتوجيه الأمور مع ناصر نحو الصدام، مع إشراك الإسرائيليين في هذه الخطط. واعتبر الفرنسيون أن الخطوة الأخيرة ضامنة للإسراع في التحرك العسكري ضدّ ناصر، وخفْض الاعتماد على الجنود البريطانيين والفرنسيين المتمركزين في قبرص بشكل كبير(ix).

خلاصة

عزّزت أحداث العدوان الثلاثي على مصر وما تلاه من تسويات دبلوماسية دولية وتعظيم استقلالية سياسات مصر في دوائر حركتها اللصيقة (ولا سيما العربية والأفريقية)، في واقع الأمر، مصرية قناة السويس وإدارة شركتها في السنوات التالية. كما أسهم إقدام ناصر، بدعم شعبي هادر، على المضيّ قُدُماً - بعد تأميم القناة - في إطلاق مشروع واسع ببناء رأسمالية الدولة ومواجهة السياسات البريطانية والغربية الهادفة إلى تحجيم فرص نجاح المشروع وتجلّياته داخلياً وخارجياً، في تعزيز مكانة مصر بعد عقود من الاستعمار والتبعية العسكرية والاقتصادية المفروضة عليها، بل وفي إضافة زخم مستحَقّ وترجمة دقيقة لدور مصر الإقليمي طوال عقود لاحقة، على رغم مساعي الأقلّيات المتجزّرة عليه وسلبه لصالح «قوى إقليمية» وظيفيّة وصاعدة كواجهة لدول استيطانية أو «استعمارية» ومصالحها، وحاملة للواء زائف للتنمية والرفاه، فيما تجرّ خلْف نفوذها الزاحف تكريساً واضحاً تماماً، ومجزياً في واقع الأمر، للاستنزاف والنهب الاقتصادي وجهود معاقبة الضمير الوطني والنضالي المصري في صميمه.

* باحث مصري متخصّص في الشؤون الأفريقية.

> نصّ قرار تأميم «شركة قناة السويس» على استيلاء مصر على «جميع أصول وحقوق والتزامات الشركة»، وحلّ جميع أجهزتها الإدارية وتكوين هيئة مصرية منفصلة لتشغيل القناة

يمكن قراءة نهاية الإمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط من بوابة تأميم قناة السويس وجمود تصوّرات لندن في شانها (أ ف ب)

«فلسفة التديّن» لحبيب فياض... يمكث طويلاً

عبد الجبار الرفاعي *

أكثر ما يُكتب تحذفه عاجلاً أو آجلاً ذاكرةُ الكتابة، وتتنكّر لحضوره المكتباتُ الرصينة، ويطارده القرّاءُ المحترفون ويفضح النقّاد زيفه. أقرأ كتابات في الفلسفة والكلام القديم والجديد تتحدّث عن كلّ شيء وتحاول أن تقول كلّ شيء من دون أن تقول شيئاً، يكتبها أناسٌ يفتقرون إلى أدنى تكوين تراثي أو أكاديمي أو لغوي، يكدّسون كلماتٍ صاخبةً مقعّرة لا تبوح بدلالاتٍ مفهومة، يورّطون أنفسَهم بحرفةٍ صعبة لا يمتلكون موهبتَها، تغويهم سهولةُ النشر اليوم فيُغرقون المكتباتِ بأكداس من الورق، تسرق أعمارَ القرّاء غير الخبراء، وتعبثُ بذائقتهم، وتهتكُ تقاليدَ الكتابة الجادّة.

كتاب «فلسفة التديّن» لحبيب فياض** من النوع الذي يمكث طويلاً في ذاكرة المكتبة، وأظنّ أن حضورَه سيتجدّد لدى الخبراء مهما تقادم زمانُه. في هذا الكتاب، استطاع الدكتور حبيب فيّاض أن يكتب الكثيرَ من سيرته المعرفيّة والأخلاقيّة وتجربته الروحيّة. أعرف حبيب منذ ثلاثة عقود، وكلّما اختبرت الأيامُ صداقتَنا تجلّى حبيب كأعذب ما يتجلّى فيه إنسانٌ شجاع عاطفي صادق، والعاطفةُ المتدفّقة غير المشروطة هي ما يغويني في كلّ صداقاتي. حبيب متصالحٌ مع نفسه، يقول قناعاتِه الفكريّة بجرأة، وإنْ كانت لا تشدو ما يقوله أكثرُ الناس. أعرف التكوينَ الرصين لحبيب فيّاض، وتلمذتَه على فلاسفة دينٍ ومتكلّمين كبار نهلوا من منجم التراث الفلسفي والعرفاني ومعطيات الفلسفة والعلوم الإنسانيّة الحديثة، وأعرف جيّدًا الذكاءَ الفائقَ الذي يلتمع في ذهنِه، ومثابرتَه وجِدّه في مراحل التكوين الجامعي، وأعرف مواقفَه وشهامتَه وغيرتَه على الإنسان. هذا الكتابُ مرآةٌ مضيئة ارتسمتْ فيها صورةُ حبيب الباحث الدقيق، وصورةُ مشروع المفكّر الذي يحاول أن يبتكر منهجَه ويحدّدَ خارطةَ تفكيره المرسومةَ بعنايةٍ واحتراف، خارطة لا تشبه إلا ذاتَه، وكأنّها لوحةُ فنّانٍ مزج فيها الوانًا متناغمة لتكون مرآةً مضيئة لفرادتِه. يحاول حبيب أن يعيد بناءَ أسس التفكير الديني في الإسلام في سياقٍ مختلف، لا يقف كثيراً عند الدينِ بمفهومِه النظري، لا يذهب إلى الأفكار المجرّدة والتأمّلات العقليّة وقراءاتِ النصوص الدينيّة، يذهب مباشرةً إلى الواقع يسائل تجلّياتِ الدين وحضورَه العملي، يدلّ القارئَ على الدينِ الذي هو صوتُ الله في ضميرِ الإنسان، وصورةُ الدين في حياةِ الإنسان ومواقفِه وسلوكِه الفردي والمجتمعي.

عشتُ أيّاماً عديدة مع مخطوطةِ هذا الكتاب، كانت رحلتي معه شيّقةً شاقّة. شيّقة بوصفها معايشةً كاتبٍ أعرفه من قرب، وأعرف تكوينَه العميقَ في الفلسفة ومدرسةِ الحكمة المتعالية خاصّة، وفي الإلهيّات بشكل عام، واطّلاعَه الواسع على الفلسفة وعلوم الإنسان والمجتمع وعلوم الشهاداتِ ومناهجِ التفسير الحديثة، وشاقّة بوصفها كتابةً ابتكرت طريقتَها الخاصّة في بناءِ المفاهيم والتعبير عنها وإنتاجِ رؤيتِها الاجتهاديّة، وكلّ كتابةٍ من هذا النوع لا يمكن أن تستوعبها إلا بقراءةٍ متأنيّةٍ متريّثة. ربّما لا تتّفق مع حبيب في كلّ رؤاه وطريقتِه في تركيب الأفكار وما يسوقه من حججٍ وأسلوبِ تعبيره عنها، غير أنّه يفرض عليك، كقارئ، أن تنصت بهدوءٍ إلى المتن الذي ينسجه بإحكامٍ وتأمّلٍ دقيقٍ وتفكيرٍ صبور. كما يعرف تلامذةُ حلقات العلمِ والتراثيّة أنّ قراءةَ المتون العرفانيّة بقدر ما هي شيّقةٌ هي شاقّةٌ أيضاً، لا يستسيغها إلّا قارئٌ قراءتُه عابرةٌ لأبعد من حدود الكلمات وأفاقِها الضيّقة، قارئٌ تخترق استبصاراتُه ما وراء الكلمات. كلّما توغّلتُ أكثر، شعرتُ بحاجةٍ إلى قراءةِ هذا الكتاب أكثر من مرّة. هذا كتابٌ نتعلّم منه كيف نفكّر تفكيراً عقليّاً في الدين، وهذا النوعُ من الكتب قليلٌ جدّاً اليوم. هذا كتابٌ يعلّمنا كيف نتفلسف في الدين والتديّن لا على نموذجٍ متداولٍ سابقاً، ولا على رؤيةٍ مقرّرة سلفاً. لم أجد عقلي يتصاعد لكلّ رؤى المؤلّفِ ومنهجِه، غير أنّ قوّةَ الكتاب فرضتْ عليّ كقارئٍ متخصّص أن أعود لمساءلةِ مناهجِ الكتاباتِ الأخرى في هذا الموضوع، وحجّجها وقناعاتِها المغارقة في كثير منها لما جاء في الكتاب، واختيارها في تقويض قناعاتِ المؤلّف. ما دامت الأسئلةُ الميتافيزيقيّة الكبرى تختبر إجاباتِها وتجدّدها على الدوام، فهذا كتابٌ يضعنا أمامَ إعادة النظر في إجاباتٍ تعلّمناها أو ابتكرناها؛ إنّه كتابٌ يجعلنا نكرّر طرْحَ هذه الأسئلة، ويدعونا أن نفكّر مجدّداً في أجوبتنا. كلّ منا أنا وحبيب يفكّر في الدين ويقرأ نصوصه على شاكلته، إلا أنّي وجدتُ نفسي وأنا أقرأ هذا الكتاب بتأمّلٍ أتعرّف على حبيب مجدّداً، حبيب الذي ينشد اللحن الروحي والأخلاقي في الدين الذي أنشده، لكن بمنهجين غير متطابقين، وبرؤىً متوازيةٍ لا تتكرّر معالجاتُها، وإن كنّا معاً نعمل على تكريس الروح وإيقاظ الضمير الأخلاقي وتنمية الحسّ الجمالي في الدين.

بدءاً بعنوان الكتاب: «فلسفة التديّن» يثير في عقلك المؤلّفُ سؤالاً تحير في جوابه، أنت تعرف أنّ مصطلح «فلسفة الدين» هو المتداول حتى اليوم في الفلسفة الحديثة، منذ العمل الرائد «محاضرات في فلسفة الدين» للفيلسوف هيغل (1770 - 1831)، أمّا «التديّن» فهو يحيل إلى العلوم الإنسانيّة الحديثة، بما أنّه تعبيرٌ عن تمثّلات الدين وانعكاسه في حياة الفرد والمجتمع، وهو ما يرتسم من صورة الدين في حياة الإنسان ووعيه وضميره، وهذا شأنٌ يتّصل عضويّاً بالواقع، ومداخلُ دراسة التديّن بوصفه واقعةً فردية ومجتمعيّة هو علوم النفس والاجتماع والأنثربولوجيا والميثيولوجيا، وعلوم اللسانيّات والسيميائيّات والهرمنيوطيقا الحديثة. حاول حبيب نقْل التفكير الفلسفي إلى الواقع الذي يحقّقه الدين، وسعى إلى أن يشرح موقفَه بتمييزٍ دقيق بين: المباحث الداخليّة، والخارجيّة، ومضى نحو تحديد مصطلحاته وأدواته المنهجيّة بدقّةٍ وصرامةٍ في الفصل الأول من الكتاب، وجهد في التدليل على ما أثاره من أفكار، لدرايته بالأسئلة المتنوّعة المتوالدة من هذا الضرب من الكتابة المغارقة للمألوف.

يجادل حبيب فيّاض في فلسفة الدين، ويضع عقولَنا أمامَ أسئلةٍ مختلفة حول «فلسفة التديّن»، وهو المصطلحُ الذي يصرّ على تضمينه عنوانَ كتابه، ويحاول أن يخوض فيه من مداخلَ متنوّعة، لا يستوعبها إلّا قارئٌ صبور ذو تكوينٍ فلسفي وديني مزدوج. مقارباتُ التديّن المتنوّعة تتّسع لتوظيفِ علم النفس وعلم الإنسان والاجتماع واللسانيّات، غير أنّ حبيب فيّاض عمل على زحزحة التديّن وإدراجه في حقل الفلسفة، وهي محاولةٌ دلّل عليها منذ بدايةِ الكتاب حتّى نهايته، محاولةٌ نفرضُ عليك أن تنظرَ فيها بتريّث، سواء اقتنعتَ بها أم لم تقتنع.

لا تظهر قيمةُ الكتابة الفلسفيّة بمقدار ما تنتجُه من إجاباتٍ جديدة، ولا في ما تحرّره من إجاباتٍ جاهزة. قيمةُ هذه الكتابة في براعتِها بوضع عقل القارئ أمامَ مشكلاتٍ عميقة يتطلّب الخوضُ فيها الكثيرَ من التأمّل والتفكير غير المتعجّل. لم أجد عقلي في بعض إجابات المؤلّف وآرائه، بل وجدتُ لديه ما يحرّضني على التفكير ويستحثّ عقلي على توليد أسئلةٍ موازيّة للأسئلة التي شغلتني أكثر من أربعة عقود، وحاولتُ أن أكتب إجاباتي عنها في مؤلّفاتٍ متعدّدة. لا أريد أن أخصّص مادّة الكتاب الثريّة الواسعة، فهذا يتطلّب كتابةً موسعة. الكتابُ لا يترك عقلَ القارئ الذي يقرأه يهدوء يهدأ، إنّه كتابٌ لا يرضى عنه السلفيّون، مثلما لا يرضى عنه بعضُ دعاة الإحياء والإصلاح والتجديد، إنّه كتابٌ يشدو لحنَه الخاصّ، ويبتكر رؤاه، ويعمل على تعزيز حججه، قليلٌ من الكتب ذلك الذي يضيف إلى الذهن مادّةً جديدةً للتفكير، وأقلّ منها ما يثير لديه الأسئلة، لم يضف لي هذا الكتابُ معلوماتٍ جديدة في الدين، على الرغم من وفرتِها فيه، بقدر ما حرّض ذهني على إعادةِ طرح أسئلةٍ وتعميقها كنت بحاجةٍ شديدةٍ لمواصلة التفكير فيها، أنا إنسانٌ يتغذّى تفكيري ويتجدّد بالأسئلة، ولا يكفّ ذهني عن العودة إلى الأسئلة الميتافيزيقيّة الكبرى كلّما تقدّم بي العمر. لا يستقرّ الذهن لمدةٍ إلا بتقديم إجاباتِه لها، ثمّ سرعان ما يعود إليها كلّما قرأ كتاباً من هذا النوع، أو واجهه موقفٌ لافت، أو رأى شيئاً مثيراً، أو أنصت بعمقٍ إلى غاية أسئلة الوجود.

شكراً دكتور حبيب فيّاض على هذا الكتاب الذي استحثّ ذهني على التفكير معه وضدّه. ما ينقل الذهنَ إلى التفكير خارجَ الأسوار المغلقة على الدوام هو الكتابُ الذي يدعوك إلى التفكير ضدّه. اتطلع أن يأخذ هذا الكتابُ الثمينُ مكانتَه المناسبة في الدراسات الجامعيّة بتخصّصات الفلسفة وعلوم الدين، وأن يحضر في الدراسات الدينيّة في الحوزة ومعاهد التعليم الديني التقليديّة، واظنّها الأشدّ حاجةً لهذا الكتاب وأمثاله، والأشدّ حاجةً إلى تلك الكتبِ القليلة جدّاً المنشغلة بإيقاظ الذهن وبناءِ الحياة الروحيّة والأخلاقيّة.

* مدير «مركز دراسات فلسفة الدين» في بغداد.
** كتاب يصدر قريباً بشكل مشترك عن «دار الفارابي» في لبنان، و«مركز دراسات فلسفة الدين» في بغداد.

فلسطين

السلطة تعتصم بـ«الدعم العربي»
تغوّل إسرائيلي لا يكبح المقاومة

يستمرّ الغليان في الأراضي المحتلّة، وسط توسّع العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين، والذي بات يشبه، في مجرياته اليومية، الوضع الذي كان سائداً إبّان عملية «السور الواقي» عام 2002، لناحية كثافة الاقتحامات والمواجهات المسلّحة وعمليات الإغلاق والحصار. وفي مقابل ذلك التغوّل، تتواصل عمليات المقاومة بالوتيرة نفسها مُشكّلة مصدر إقلاق كبيراً للمؤسّسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، خاصة مع تكاثر صواعف التفجير، واقتراب حلول المناسبات الإسلامية واليهودية والتي يُتوقّع أن تمثّل بدورها عامل تصعيد أيضاً. في هذا الوقت، تُتابع السلطة الفلسطينية الاعتصام بالتفرّج، مكتفيةً ببيانات الإدانة وطلب التدخّل الدولي، من دون أن تُقدم على أيّ خطوة من شأنها المسّ بجوهر علاقتها مع الاحتلال

رام الله ـ **أحمد العبد**

تبدو الأوضاع التي تعيشها الضفة الغربية المحتلّة اليوم، أقرب ما تكون إلى تلك التي سادت إبّان عملية «السور الواقي»، على رغم عدم لجوء جيش الاحتلال حتى الآن إلى استخدام الطائرات الحربية لقصف المدن، أو اجتياحها بالمجنزرات والمدفعية، إذ إن حجم الاقتحامات التي تتعرّض لها القرى والمدن والبلدات، وما يتخلّلها من اعتقالات ومداهمات ومواجهات يومية بات الاشتباك المسلّح أحد أبرز مظاهرها الثابتة، وما يُرافقها من تطويق للمناطق الفلسطينية بالحواجز التي يمتدّ نضبها أيّاماً، كلّها مؤشّرات تشي بطبيعة ما تعيشه الأراضي المحتلّة من تصعيد شامل. في المقابل، تُواصل المقاومة فرْض حضورها مع اتّساع العدوان، وقوع أضرار في منزل للمستوطنين، والطلب إلى هؤلاء التواجد في أماكن محصّنة، كما استُهدفت عدّة حواجز في جنين بالرصاص، ما حَمل قوات الاحتلال على إغلاق حاجز برطعة بالكامل، واقتحام بلدة يعبد بأعداد كبيرة، لتشهد هذه الأخيرة بدورها اشتباكات مسلّحة عنيفة. وفي بلدة طمون في محافظة طوباس، سُجّل اشتباك مماثل بعد أن أطلق مقاومون النار تجاه جنود العدو الذين اقتحموا البلدة، في مشهد مماثل لما عاشته حلحول في محافظة الخليل أيضاً. وتشهد الخليل، بالمجمل، ارتفاعاً في وتيرة الفعل المقاوم على غِرار ما يحدث في جنين ونابلس، ترجم بعدّة عمليات إطلاق نار في بيت أمر وحلحول، من بينها استهداف حافلة للمستوطنين.

وبُعدَ تصاعد هجمات المقاومة المسلّحة في الضفة الغربية، مصدر القلق الأكبر حالياً بالنسبة إلى المؤسّسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، خاصة بعد فشل رئيس الأركان السابق، أفيف كوخافي، في اجتثاث بذور تلك الهجمات قبل انتهاء ولايته، على رغم مضيّ أكثر من 10 أشهر على إطلاق عملية «كاسر الأمواج» ضدّ المقاومين في الضفة. وعليه، يبدو أن هذا التصاعد سيشكّل تحدّياً أوّل ورئيساً بالنسبة إلى رئيس الأركان الجديد، هرتسي هليفي، الذي يتسلّم من سلفه إرثاً ثقيلاً من المعضلات الأمنية، لم يَعُد مقتصراً على ساحة الضفة، في ظلّ التأهّب الذي تعيشه المقاومة أيضاً في قطاع غزة، واستنفارها، ومراقبتها لتطوّر الأحداث في الضفة والقدس خصوصاً. وفي هذا الإطار، نقل موقع «والـلا» العبري عن مصادر أمنية إسرائيلية وصْفها الأوضاع في الأراضي المحتلّة بأنها «برميل بارود»، وتحذيرها من تصعيد كبير هناك بعد تسجيل عشرة أحداث أمنية في المنطقة خلال وقت قصير.

> **تتكاثر، منذ مدّة، المؤشّرات إلى أن الأراضي الفلسطينية قد تكون ذاهبة خلال الأسابيع المقبلة نحو تصعيد كبير**

وتتكاثر، منذ مدّة، المؤشّرات إلى أن الأراضي الفلسطينية قد تكون ذاهبة خلال الأسابيع المقبلة نحو تصعيد كبير، ربّما يصل إلى حدود معركة لا أحد يعلم نطاقها. ويتصدّر تلك المؤشّرات إصرار حكومة الاحتلال على تطبيق التفاهمات التي أُبرمت بين أقطابها، بما تقتضيه من إطلاق يد اليمين المتطرّف في مشاريع الاستيطان والقتل، وتوسيع صلاحيات الشرطة والجيش، ورفْع وتيرة اقتحامات المسجد الأقصى من قِبَل المستوطنين والدفع نحو تغيير الواقع القائم فيه، خاصة مع اقتراب حلول شهر رمضان في آذار المقبل، حيث سيتزامن مع الأعياد اليهودية التي ستمثّل بدورها سبباً رئيساً محتملاً لانفجار الأوضاع. واعتادت سلطات الاحتلال العسكرية والأمنية، في السنوات الماضية، رفْع مستوى استنفارها في شهر رمضان من كل عام، لما تشهده هذه المناسبة من تنام في أعمال المقاومة، وتكثيف لعمليات الاعتكاف في المسجد. لكن هذا العام سيكون وضعه مختلفاً، في ظلّ توجّهات وزير «الأمن القومي» الإسرائيلي، المتطرّف إيتمار بن غفير، وسعيه لدعم مطالب المستوطنين في السماح لهم بممارسة صلواتهم التلمودية في الحرم القدسي بحرية، وتنظيم اقتحامات له من دون قيود.

وعلى رغم اتّساع دائرة التوتر لتشمل الأراضي المحتلّة كافة، إلّا أن شمال الضفة سيكون، على ما يبدو، الساحة الرئيسة للمواجهة، ليس فقط نظراً إلى واقعه الحالي الذي يتصدّره العمل العسكري والاشتباك المسلّح، بل أيضاً لِما تعدّه الحكومة اليمينية الفاشية من مخطّطات لإعادة إحياء الدور الاستيطانية وتشريعها هناك، والدفع في اتّجاه العودة إليها بعد سنوات من تفكيكها وإخلائها، وهو ما لا يمكن أن يمرّ فلسطينياً مرور الكرام. وفي خضمّ هذه التوجّهات التي تنذر بتفجّر الوضع، وارتفاع مؤشّرات العدوان الإسرائيلي مع بلوغ عدد الشهداء الفلسطينيين 15 منذ بداية العام الجاري بينهم نحو 4 أطفال، تستمرّ السلطة الفلسطينية في اتّخاذ موقف المتفرّج، والاكتفاء ببيانات الإدانة والاستنكار والنعي، ومطالبة المجتمع الدولي بالتدخّل، من دون أيّ تحرّك قد يمسّ جوهر علاقاتها مع الاحتلال، وتحديداً «التنسيق الأمني» ومهمّاته، إلى جانب العلاقات الاقتصادية والمدنية. وبينما من المتوقّع أن تُضاعف سلطات الاحتلال الضغوط على الفلسطينيين اقتصادياً واجتماعياً، تُواصل السلطة التعويل على «الموقف العربي والدولي» لإجبار إسرائيل على التوقّف عن سياستها. ومن هذا المنطلق، بحث الرئيس محمود عباس، مع نظيره المصري عبد الفتاح السيسي والملك الأردني عبدالله الثاني، أمس، الحصول على مساعدة دبلوماسية منهما في مواجهة تحرّكات الحكومة الإسرائيلية، وتنسيق المواقف في ما بينهم قُبيل وصول مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، إلى المنطقة يوم الخميس، وزيارة وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، لها أيضاً، نهاية الشهر الجاري. ويأتي اللقاء في ضوء معطيات مقلقة على الساحة الفلسطينية بالنسبة إلى مصر والأردن، في ظلّ تَوجّه حكومة الاحتلال إلى المساس بـ«الوضع القائم» في المسجد الأقصى بما يهدّد الوصاية الأردنية على المقدّسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وهو ما تجلّت بوادره، أمس، في منْع قوات الاحتلال السفير الأردني في إسرائيل من دخول المسجد. وتُضاف إلى ذلك، الإجراءات العقابية التي تتّخذها إسرائيل ضدّ السلطة الفلسطينية، ودعوات وزراء الحكومة الجديدة إلى توسيع السيطرة الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية وضمّها، واحتمالية توسّع التصعيد مع اقتراب شهر رمضان.

سيكون شمال الضفة، على ما يبدو، الساحة الرئيسة للمواجهة (رسم: نهاد علم الدين)

«فيديو القسام» يخرق الجمود: عرْض مصري باستئناف التفاوض

غزة ـ **رجب المدهون**

لم تكد تمرّ ساعات على نشْر الجناح العسكري لحركة «حماس»، «كتائب القسام»، مقطعاً مصوّراً جديداً للجندي الإسرائيلي الأسير لديها أبراهام منغستو، حتى توالت الاتّصالات عليها من قِبَل الوسيط المصري، الذي جدّد استعداده لاستكمال الجهود السابقة لإتمام صفقة تبادل بين الحركة ودولة الاحتلال، مؤكّداً أنه ينتظر موقف الأخيرة من استئناف المفاوضات. وبحسب ما علمته «الأخبار» من مصادر «حمساوية»، فإن الحركة أكدت، أخيراً، خلال اتّصالات مع المصريين، جاهزيّتها لاستكمال مفاوضات التبادل من حيث انتهت إليه، بما يتيح تنفيذ المرحلة الأولى من الصفقة، والمتمثّلة في الإفراج عن الجنديين منغستو وهشام السيد، إضافة إلى معلومات عن الجنديّين الآخَرَين وهُما هدار غولدن وشاؤول آورون، مقابل إطلاق سراح الأسرى المحرَّرين بموجب صفقة «وفاء الأحرار» والمعاد اعتقالهم، والأسيرات والأطفال والمرضى والشهداء والأسرى القدامى. وفي المقابل، أبلغ المصريون، «حماس»، بأنهم بصدد معاودة الاتّصال مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة حول ملفّ الأسرى، وأنهم ينتظرون تعيين مسؤول جديد من قِبَلها عن هذا الملفّ خلفاً لـيارون بلوم. وكان بلوم، منسّق شؤون الأسرى والمفقودين، قدّم استقالته من منصبه في 31 تشرين الأوّل 2022، على خلفية «الفشل في إعادة الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى حماس في قطاع غزة».

وتبرّر سلطات الاحتلال إحجامها عن تنفيذ صفقة التبادل بأنها لا تريد إطلاق أسرى فلسطينيين خطيرين ممّن تقول إن «أيديهم ملطّخة بالدماء»، وفق ما توضحه المصادر نفسها، مستدركةً بأن «الحكومة الإسرائيلية الجديدة باتت أمام اختبار حقيقي لصدق توجّهاتها في هذا الملفّ، على اعتبار أن تنفيذ الصفقة على مرحلتَين من شأنه معالجة مخاوفها، من خلال قصْر المرحلة الأولى على الإفراج عن الأسرى المحرَّرين بموجب صفقة «وفاء الأحرار» والمعاد اعتقالهم، والأسيرات والأطفال والمرضى والشهداء والأسرى القدامى. وفي المقابل، أبلغ المصريون، «حماس»، بأنهم بصدد معاودة الاتّصال مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة حول ملفّ الأسرى، وأنهم ينتظرون تعيين مسؤول جديد من قِبَلها عن هذا الملفّ خلفاً لـيارون بلوم. وكان بلوم، منسّق شؤون الأسرى والمفقودين، قدّم استقالته من منصبه في 31 تشرين الأوّل 2022، على خلفية «الفشل في إعادة الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى حماس في قطاع غزة».

وتبرّر سلطات الاحتلال إحجامها عن تنفيذ صفقة التبادل بأنها لا تريد إطلاق أسرى فلسطينيين خطيرين ممّن تقول إن «أيديهم ملطّخة بالدماء»، وفق ما توضحه المصادر نفسها، مستدركةً بأن «الحكومة الإسرائيلية الجديدة باتت أمام اختبار حقيقي لصدق توجّهاتها في هذا الملفّ، على اعتبار أن تنفيذ الصفقة على مرحلتَين من شأنه معالجة مخاوفها، من خلال قصْر المرحلة الأولى على الإفراج عن الأسرى المحرَّرين بموجب صفقة «وفاء الأحرار» والمعاد اعتقالهم، والأسيرات والأطفال والمرضى والشهداء والأسرى القدامى. وفي المقابل، أبلغ المصريون، «حماس»، بأنهم بصدد معاودة الاتّصال مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة حول ملفّ الأسرى، وأنهم ينتظرون تعيين مسؤول جديد من قِبَلها عن هذا الملفّ خلفاً لـيارون بلوم. وكان بلوم، منسّق شؤون الأسرى والمفقودين، قدّم استقالته من منصبه في 31 تشرين الأوّل 2022، على خلفية «الفشل في إعادة الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى حماس في قطاع غزة».

> **تبرّر سلطات الاحتلال إحجامها عن تنفيذ صفقة التبادل بأنها لا تريد إطلاق أسرى فلسطينيين خطيرين**

وتبرّر سلطات الاحتلال إحجامها عن تنفيذ صفقة التبادل بأنها لا تريد إطلاق أسرى فلسطينيين خطيرين ممّن تقول إن «أيديهم ملطّخة بالدماء»، وفق ما توضحه المصادر نفسها، مستدركةً بأن «الحكومة الإسرائيلية الجديدة باتت أمام اختبار حقيقي لصدق توجّهاتها في هذا الملفّ، على اعتبار أن تنفيذ الصفقة على مرحلتَين من شأنه معالجة مخاوفها، من خلال قصْر المرحلة الأولى على الإفراج عن الأسرى المحرَّرين بموجب صفقة «وفاء الأحرار» والمعاد اعتقالهم، والأسيرات والأطفال والمرضى والشهداء والأسرى القدامى. وفي المقابل، أبلغ المصريون، «حماس»، بأنهم بصدد معاودة الاتّصال مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة حول ملفّ الأسرى، وأنهم ينتظرون تعيين مسؤول جديد من قِبَلها عن هذا الملفّ خلفاً لـيارون بلوم. وكان بلوم، منسّق شؤون الأسرى والمفقودين، قدّم استقالته من منصبه في 31 تشرين الأوّل 2022، على خلفية «الفشل في إعادة الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى حماس في قطاع غزة».

وتبرّر سلطات الاحتلال إحجامها عن تنفيذ صفقة التبادل بأنها لا تريد إطلاق أسرى فلسطينيين خطيرين ممّن تقول إن «أيديهم ملطّخة بالدماء»، وفق ما توضحه المصادر نفسها، مستدركةً بأن «الحكومة الإسرائيلية الجديدة باتت أمام اختبار حقيقي لصدق توجّهاتها في هذا الملفّ، على اعتبار أن تنفيذ الصفقة على مرحلتَين من شأنه معالجة مخاوفها، من خلال قصْر المرحلة الأولى على الإفراج عن الأسرى المحرَّرين بموجب صفقة «وفاء الأحرار» والمعاد اعتقالهم، والأسيرات والأطفال والمرضى والشهداء والأسرى القدامى. وفي المقابل، أبلغ المصريون، «حماس»، بأنهم بصدد معاودة الاتّصال مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة حول ملفّ الأسرى، وأنهم ينتظرون تعيين مسؤول جديد من قِبَلها عن هذا الملفّ خلفاً لـيارون بلوم. وكان بلوم، منسّق شؤون الأسرى والمفقودين، قدّم استقالته من منصبه في 31 تشرين الأوّل 2022، على خلفية «الفشل في إعادة الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى حماس في قطاع غزة».

وتبرّر سلطات الاحتلال إحجامها عن تنفيذ صفقة التبادل بأنها لا تريد إطلاق أسرى فلسطينيين خطيرين ممّن تقول إن «أيديهم ملطّخة بالدماء»، وفق ما توضحه المصادر نفسها، مستدركةً بأن «الحكومة الإسرائيلية الجديدة باتت أمام اختبار حقيقي لصدق توجّهاتها في هذا الملفّ، على اعتبار أن تنفيذ الصفقة على مرحلتَين من شأنه معالجة مخاوفها، من خلال قصْر

تعريض أمن إسرائيل للخطر بإطلاق سراح أسرى خطيرين أيديهم ملطّخة بدماء الإسرائيليين»، قائلاً: «هذا الأمر معقّد، والجميع نادّى من صفقة شاليط التي عقدها نتنياهو». وبحسب «هيئة البثّ الإسرائيلية العامّة» الناطقة بالعربية، فإن «حماس» تطالب، مقابل الإفراج عن منغستو، بأسرى حُكم عليهم بالسجن لسنوات، ومن بينهم حسن سلامة، قائد «القسام» في غزة سابقاً، والمسؤول عن هجومَين وقعا على «خطّ 18» عام 1996 وقُتل وأصيب خلالهما العشرات؛ وإبراهيم حامد، أحد قادة الكتائب في الضفة الغربية خلال الانتفاضة الثانية والمسؤول عن هجمات عدّة أيضاً؛ وعبدالله البرغوثي، مهندس العبوات الناسفة في «حماس» خلال فترة الانتفاضة الثانية، والذي حُكم عليه بالسجن لمدّة 67 عاماً في ما يمثّل أقصى حُكم أدين به فلسطيني في تاريخ إسرائيل؛ وعباس السيد، مخطّط الهجوم على فندق «بارك» في مدينة نتانيا عام 2002، والذي قُتل فيه 29 إسرائيلياً، وأدّى إلى بدء عملية «السور الواقي» في الضفة.

جذد الوسيط المصري استعداده لاستكمال الجهود السابقة لإتمام صفقة تبادل بين الحركة والاحتلال (أ ف ب)

قصية

حكومة نتنياهو السادسة:
الإسرائيليون متشائمون بالمستقبل [4]

يحيى دبوق

في تعليقه على معطيات «مؤشّر إسرائيل 2022»، الصادر عن «معهد إسرائيل للديموقراطية» في القدس المحتلّة، قال الرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، إن «المؤشّر يحمل توجّهاً مزعجاً لناحية درجة ثقة المواطن الإسرائيلي بمؤسّسات الدولة المختلفة، وهو اتّجاه يمكن الشعور به بوضوح في الخطاب السائد على شبكات التواصل الاجتماعي وفي وسائل الإعلام وفي الشارع، وينعكس كذلك أمام أعيننا يوماً بعد يوم وساعة بعد ساعة». ويُعدّ تصديق هرتسوغ على ما ورد في التقرير من تحذيرات من الانقسام وتدنّي الثقة العامة بالمؤسّسات الرسمية مؤشّراً كافياً إلى صحّة تلك الاستنتاجات والأسباب التي قادت إليها، ومن بينها اتّجاهات التخوين والتحريض على الساحة الإسرائيلية، حتى بين اليهود أنفسهم. وعلى رغم ما ينطوي عليه الحديث عن «حرب أهلية» من مبالغات، إلّا أن هذه المبالغات نفسها، والتي تبدو مطلوبة في سياق الصراع السياسي المحتدم وعملية تأليب الجمهور ضدّ الحكومة الحالية، تُعدّ مؤشّراً بذاتها إلى عُمق حالة التشرذم في المجتمع الإسرائيلي، والتي تَجدر متابعتها، وخصوصاً بالنظر إلى ما تمثّله حكومة بنيامين نتنياهو من ظاهرة شاذّة في شكلها ومضمونها وأهدافها، وفي ما يمكن أن تجلبه من أضرار على الدولة، يتعذّر من الآن التكهّن بحجمها ومداها. صحيح أن التركيبة الإسرائيلية استطاعت، على مرّ تاريخها، على رغم كلّ تناقضاتها، الصمود أمام الأزمات الداخلية الكبرى، لكن السؤال الذي يفرض نفسه الآن: هل التوليفة الحالية قادرة على تجاوُز ما يواجهه الكيان اليوم؟

> **تدنّت نسبة الإسرائيليين الذين يرون وضع إسرائيل ما بين جيّد وجيّد جدّاً، من 53% عام 2018، إلى 25% عام 2022**

في التقرير الصادر عن «مركز إسرائيل للديموقراطية»، يُرى أن أقلّ من نصف الإسرائيليين متفائلون بشأن مستقبل الدولة، مع بعض التراجع في الشعور بالانتماء إليها. وعلى رغم أن المؤشّر يُظهر أن الأغلبية اليهودية معتزّة بالهوية الإسرائيلية، إلّا أن هذا المعطى يؤشّر بدوره إلى حالة إحباط وخشية لديها من اليهودي الآخر الذي يتطلّع إلى تغيير طابع الدولة وهويّتها. كذلك، يُظهر المؤشّر انخفاضاً كبيراً في ثقة الإسرائيليين بمؤسّسات الدولة كافة (الحكومة والكنيست والجيش والشرطة والرئاسة والمحكمة العليا)، وهو ما ينسحب أيضاً على وسائل الإعلام والأحزاب السياسية التي لم تتجاوز الثقة بها 8.5% فقط، علماً أن العيّنة لا تشمل فلسطينيّي عام 1948. وتدنّت نسبة الإسرائيليين الذين يرون وضع إسرائيل ما بين جيّد وجيّد جدّاً، من 53% عام 2018، إلى 25% عام 2022، في موازاة ارتفاع نسبة الذين يصفون وضع دولتهم بالسيّئ أو السيّئ للغاية، من 16% في 2018 إلى 30% في 2022. وعليه، لا يبدو مستغرَباً أن يصف هرتسوغ هذه النتائج بأنها «غير سارّة»، وبأنها «تعكس التوتّرات الداخلية التي تعصف بداخلنا»، محذّراً من أن «تماسكنا آخذ في الذوبان، وعلينا أن نقوم بكلّ ما يلزم لإعادة بنائه».

لكن هل حكومة نتنياهو السادسة، قادرة على القيام بهذه المهمّة؟ الواقع أن أطراف تلك الحكومة نفسها هم المسؤولون عن قيام جزء من مقدّمات تراجُع ثقة الجمهور بمؤسّساته العامّة، بما فيها الجيش الذي كان الحديث بالسوء عنه مرفوضاً ومنبوذاً، بوصْفه «حارس الوجود والأمن الشخصي والعام»، و«البقرة المقدّسة التي لا تُمسّ، وإنْ بالكلمات». ذلك أن تغيير القوانين عبر «الكنيست» من أجل تمكين مُدان ومسجون بتهم فساد وتهرّب ضريبي وتلقّي رشًى من تولّي منصب وزاري مثلاً، أدّى إلى ضرْب مكانة القضاء وقدرته على منْع سنّ قوانين وإجراءات تنفيذية مخالِفة للديموقراطية وسلامة الحوكمة، حتى بين اليهود أنفسهم. كما أن تحويل عدد من وحدات الجيش إلى إمرة سياسي فاشي، يمثّل تناقضاً مع سياق استمرّ سنوات طويلة، وظلّ فيه الجيش بمثابة «غربال» القرارات لدى التنفيذ. ويُضاف إلى ما تَقدّم تنصيب وزيرَين اثنَين للأمن (الدفاع)، بحيث يتقاسمان صلاحيات الوزارة من دون قدرة فعلية على ذلك ربْطاً بوحدة السياق والمهمّة في الأفرع والأقسام والأجهزة التابعة للوزارة؛ ونقل وحدة التنسيق في المناطق الفلسطينية المحتلّة من وزارة الأمن حيث «وجودها الطبيعي» إلى وزارة المالية التي يتولّاها فاشي آخر يرى أن «استعادة الأرض» في الضفة الغربية من «محتلّيها» الفلسطينيين هي غاية في ذاتها تفوق أيّ مصلحة إسرائيلية أخرى؛ والانصياع لابتزاز «الحريديم» في أكثر من اتّجاه، كما في الإعفاء من التجنيد في الجيش، ما يزيد من عبء التجنيد ويمدّد أمده ويضاعف وتيرة الاستدعاء اللاحق لمهمّات الاحتياط بالنسبة إلى القطاعات غير «الحريدية»، والعطاءات المالية وفقاً لعدد أفراد الأسرة «الحريدية» التي تتكوّن في بعض الحالات من عشرة أفراد وما فوق (في الحكومة الحالية وزراء يفوق عدد أبنائهم العشرة)، وتمويل المؤسّسات التعليمية «الحريدية» القائمة على تعزيز نزعة التمايز والانفصال عن بقيّة المجتمع. وبنتيجة ما تَقدّم، تتكرّس حالة مفارقة بين الشبّان الإسرائيليين: فمَن يتجنّدون في الجيش سيَخرجون إلى سوق العمل في عمر الـ 21 عاماً من دون أيّ ضمانات، بينما «الحريدي» في العمر نفسه لا يتجنّد في الجيش، ومضمون له «رزقه» حتى وإن تزوّج، مع زيادة في «الرزق» في حال إنجاب عدد كبير من الأولاد!

على أيّ حال، أقطاب الحكومة الإسرائيلية الحالية لم يعلنوا أبداً أنهم سيتصدّون للتشرذم والانقسام وفقدان الثقة بالدولة وبمؤسّساتها، بل لم يخفوا أنهم سيكونون جزءاً أساسياً من عوامل مضاعفة تلك الظواهر، وأعلنوا حتى قبل تشكيل حكومتهم أن مهمّتهم الرئيسة هي تعزيز القطاعات («القبائل» حسب التعبير العبري) التي ينتمون إليها، ولو على حساب «القبائل» الأخرى، تحت شعار: «إمّا أن تكون معي، وإمّا أن تكون خائناً». تَوجّهٌ ستكون له حتماً تأثيراته «غير الطيّبة» على التوليفة الاجتماعية الإسرائيلية، من دون أن يكون واضحاً إلى الآن حجم هذا التأثير ومآله، وإنْ كان الحديث عن «حرب أهلية» وشيكة منطوياً على مبالغة حتماً.

الحدث

توجّه أوروبي لتصنيف «الحرس» إرهابياً

إيران - الغرب: انجراف متسارع نحو الحضيض

اضيف إلى التوتّرات القائمة أصلاً بين إيران والقوى الغربية، على خلفية الاحتجاجات الداخلية وتوقّف المحادثات النووية ومعهما تسليم طهران اسلحة إلى موسكو، عامل رابع فاقم من حدّتها وتمثّل في إعدام علي رضا اكبري. المتّهم بالتجسس لمصلحة بريطانيا. ولأن الاخير مزدوج الجنسية (إيراني - بريطاني)، فإن القضيّة انتقلت الى كونها اوروبية. لتبدو بروكسل متّجهة نحو ادراج الحرس الثوري ضمن القائمة الاوروبية للمنظمات الإرهابية، فيما اصبح مستبعداً أنْ لم يكن مستحيلاً، إحداث أيّ اختراق نووي ينتشل العلاقات من هذا الحضيض

طهران - **محمد خواجوئي**

وسط برد الشتاء القارس، تزداد نيران التصعيد في العلاقات بين إيران والغرب، اضطراماً يوماً بعد آخر. وشكّل إعدام علي رضا أكبري - الذي شغل لسنوات منصب مساعد وزير الدفاع في إيران -، بتهمة التجسّس لمصلحة بريطانيا، وتزويد أجهزتها باستخبارية بـ«معلومات حسّاسة»، أحدث حلقات التصعيد في العلاقات بين الجانبين. وواقع أن أكبري الذي كان يحمل الجنسيتين الإيرانية والبريطانية، أثار حفيظة الدول الغربية، ولا سيما بريطانيا، التي أصدر رئيس وزرائها ريشي سوناك، ووزير خارجيّته جيمز كلورلي، بيانَين منفصلَين ندّدا فيهما بإعدام الرجل. وهو موقف انسحب أيضاً على الاتحاد الأوروبي الذي استنكر «إعدام مواطن أوروبي»، باعتباره «حدثاً رهيباً»، معلناً تضامنه التامّ مع المملكة المتحدة.

وفي أعقاب تنفيذ حُكم الإعدام في حقّ علي رضا أكبري، تصاعدت الجهود لإدراج الحرس الثوري الإيراني في قائمة المنظّمات الإرهابية الأوروبية، فيما أعلن كلورلي، الاثنين، أن بلاده جاهزة لاتّخاذ مزيد من الإجراءات ضدّ الجمهورية الإسلامية، وإنْ امتنع عن الإدلاء بأيّ تكهّنات حول العقوبات المستقبلية ضدّها. ورأى، في كلمة ألقاها أمام البرلمان البريطاني، أن إعدام أكبري إجراء «جبان ومخزٍ»، محمّلاً القادة الإيرانيين المسؤوليّة. وطالب النواب البريطانيون، بمختلف أحزابهم وانتماءاتهم، وزير الخارجية، بوضع الحرس الثوري على قائمة المجموعات الإرهابية، وفرْض عقوبات عليه. وردّاً على المقترح المتقدّم، قال الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية، في تغريدة عبر «تويتر»، إن «إجراء بريطانيا في انتهاك الأمن القومي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، قوبل بردّ استخباري وقضائي حاسم».

في هذا الوقت، دعت عدّة تنظيمات ووجوه معارضة للحكومة الإيرانية، الاثنين، إلى النزول في تظاهرات أمام مبنى البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ (فرنسا)، بهدف تحفيز النواب على وضع «الحرس» ضمن قائمة التكتّل للمنظّمات الإرهابية. وشاركت رئيسة البرلمان الأوروبي، روبرتا ميتسولا، في ذلك التجمّع، مثنية عليه، ومؤكدة دعمها لمطلب المتظاهرين، وتوجّهت إلى الحضور، قائلة: «أنتم تقفون على الجانب الصحيح من التاريخ». ومن شأن وضْع «الحرس» بالإرهاب، إذا حصل، أن يمنع وصول أعضائه إلى أرصدتهم المالية في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد، كما سيتمّ تقييد زياراتهم لهذه الدول وتنقّلاتهم فيها، فيما سيُمنع الأشخاص والمنظّمات الموجودون في دول التكتل من تقديم الدعم أو المساعدة المالية للأشخاص المدرجين على اللائحة، وسيواجه من ينتهكون تلك الإجراءات خطر العقوبات. ويُحتمل، في هذا الإطار، أن يصوّت البرلمان الأوروبي، الخميس المقبل، على قرار غير ملزم، سيحوّله إلى الوزراء الأوروبيين. ويمكن إدراج اسم «الحرس» في «القائمة السوداء» - وهو احتمال كبير على ما يبدو - أن يزيد بشكل غير مسبوق، من حدّة التوترات القائمة أصلاً في العلاقات بين إيران والاتحاد الأوروبي. ويذكّر التفهّقر الأخير في العلاقات بين الطرفين بأحداث عقد التسعينيات، حين كان الأوروبيون بصدد اتهام إيران بالضلوع في اغتيال قادة المجموعات الكردية - الإيرانية المعارضة في ألمانيا، إذ سحبت 13 دولة أوروبية آنذاك سفراءها من طهران وقطعت علاقاتها الدبلوماسية معها، لكن العلاقات بينهما تحسّنت لاحقاً، متأثّرة بالأجواء التي أحدثها تسلُّم محمد خاتمي الرئاسة في الجمهورية الإسلامية.

دعت عدة تنظيمات ووجوه معارضة للحكومة الإيرانية، إلى النزول في تظاهرات امام مبنى البرلمان الاوروبي في ستراسبورغ (أ ف ب)

> مع اندلاع الاحتجاجات المناهضة للحكومة الإيرانية، اشتدّت الأزمة في العلاقات بين الجمهورية الإسلامية والغرب

ومنذ أيلول الماضي، ومع اندلاع الاحتجاجات المناهضة للحكومة في إيران عقب وفاة الشابة مهسا أميني في أحد مراكز الشرطة في طهران، اشتدّت الأزمة في العلاقات بين إيران والغرب. وقد استضاف العديد من السياسيين والبرلمانيين الأوروبيين، على مدى الأشهر الأخيرة، شخصيات إيرانية معارضة، وهو ما أدّى، بدوره، إلى اتّساع الشرخ بين الجانبين. هكذا، تسبّبت قضيّة حقوق الإنسان إلى جانب الملفّ النووي، وكذلك تعاون إيران وروسيا في الحرب الأوكرانية، بتوسيع الهوّة بين طهران والدول الغربية بشكل غير مسبوق، وصولاً إلى إعلان الاتحاد الأوروبي نيّته إقرار حزمته الرابعة من العقوبات ضدّ إيران بذريعة انتهاك حقوق الإنسان. وعلى مدى الأسابيع الأخيرة، لم يمرّ يوم إلّا واستُدعي فيه سفير أو قائم بأعمال إيراني لدى الدول الأوروبية إلى وزارة خارجية الدولة المستضيفة، أو استُدعي سفير أوروبي في طهران إلى وزارة الخارجية الإيرانية للإدلاء ببعض الإيضاحات. ويبدو أن الغرب يعتمد استراتيجية مضاعفة الضغوط الشاملة على إيران، فيما لا تلوح في الأفق حالياً بوادر لخفض التصعيد. وفي خضمّ ظروف متوتّرة كهذه، فإن الكثير من المراقبين يستبعدون تماماً إحياء الاتفاق النووي، حتى إن البعض يتحدّثون عن «موته».

وفي ظلّ هذه الأجواء، كتبت صحيفة «جوان» القريبة من الحرس الثوري، في تحليل لها، أن «إخفاق الغرب في أعمال الشغب المنهجة في إيران دفعه، في مسار غير معتاد وفي تعارض مع القانون الدولي، إلى اعتماد استراتيجيات لمحاصرة إيران دبلوماسياً في فترة ما بعد أعمال الشغب». أمّا صحيفة «اعتماد» الإصلاحية، فقد طرقت إلى «تحذير من تسونامي في العلاقات بين إيران وأوروبا»، إذ «على الرغم من أن ذريعة إعدام جاسوس مزدوج الجنسية، تحوّلت اليوم إلى قضيّة للسلطات البريطانية لتدلي بدلوها في شأنها، غير أن ثلاثة عوامل رئيسة أسهمت، خلال الأشهر الأخيرة، في التدهور الشديد للعلاقات بين إيران وأوروبا: ردّ فعل نظام الحكم الإيراني على احتجاجات الأشهر الماضية، وتوقّف المحادثات النووية، والزعم بتسليم إيران أسلحة لروسيا».

تقرير

التفاؤل يلفّ اليمن: ترقّب لتمديد الهدنة

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

يستمرّ التفاؤل الحذر في الهيمنة على المشهد العام في اليمن، في ظلّ الإيجابيات التي تتحدّث عنها جميع الأطراف المعنيّة بالمفاوضات الجارية من أجل تمديد الهدنة الإنسانية في البلاد. وفيما يبدو أن الوساطة العُمانية أسفرت هذه المرّة عن إنهاء الركود الذي اتّسمت به المفاوضات السابقة، يجري الآن تذليل آخر العقبات المتعلّقة بـ«تخريج» الاتّفاق إلى العلن، بشكل لا تبدو فيه السعودية خاسراً أكبر. وفي انتظار الإعلان الرسمي عن الاتفاق على التمديد، مع وصول المبعوث الأممي هانس غروندبرغ، إلى صنعاء، من أجل إنجاز ترتيباته الأخيرة، أكد رئيس «المجلس السياسي الأعلى»، مهدي المشاط، أن المشاورات مع الوفد العُماني حملت أفكاراً إيجابية تتعلّق بالملفّ الإنساني، وفي مقدّمته صرْف المرتّبات لموظّفي الدولة كافة من عائدات النفط والغاز، والفتح الكامل لمطار صنعاء وميناء الحديدة، وفتْح الطرقات وتبادل الأسرى.

> تَظهر الكُرة الآن في ملعب السعودية التي يتعيّن عليها إعلان الموافقة الرسمية على ما تمّ التوصّل إليه

وإذ تُظهر الكُرة الآن في ملعب السعودية التي يتعيّن عليها إعلان الموافقة الرسمية على ما تمّ التوصّل إليه، وإلزام الحكومة اليمنية الموالية لها به، فإن مصادر مطّلعة تقول، لـ«الأخبار»، إن اهتمام الرياض يكاد ينحصر الآن بإيجاد «تخريجة» مناسبة للاتّفاق تقيها الظهور بمظهر المتنازل، لافتة إلى أن المملكة تُعرض نفسها كوسيط في هذه المفاوضات لا كطرف أصيل، كما أنها تتمسّك بنيْل ضمانات تتعلّق بأمن حدودها الجَنوبية مع اليمن. فيما تذكّر المصادر بأن «هذه الأفكار السعودية دائماً ما كانت حاضرة في جميع مراحل التفاوض السابقة إلى اليوم»، فهي تؤكد أنها «لم تكن هي التي عرقلت الوصول إلى اتّفاق في السابق، كما أنه ليس من المرجّح أن تعرقل الإعلان عن الاتّفاق حالياً». وعلى رغم التكتّم الذي يحيط مضمون التسوية التي يُجري الحديث عنها، إلّا أن معلومات حصلت عليها «الأخبار» تفيد بأن التفاهمات ستّمنح صنعاء نسبة من مبيعات النفط الخام لصرف مرتّبات الموظفين في المناطق الواقعة تحت سلطتها، مقابل تراجُعها عن قرار منْع تصدير النفط من المحافظات الجنوبية والشرقية.

وكان غروندبرغ، الذي يزور صنعاء للمرّة الأولى منذ انتهاء الهدنة من دون تمديد مطلع تشرين الأوّل الماضي، قد أجرى، خلال اليومَين الماضيَين، جملة لقاءات مع الجهات المسؤولة في العاصمة اليمنية، وحثّ على ضرورة استمرار التهدئة، متحدّثاً عن مؤشّرات كبيرة تؤكد إمكانية تحقيق السلام في اليمن هذا العام. وأشار غروندبرغ، خلال إحاطته التي قدّمها أمام مجلس الأمن الدولي من صنعاء، إلى أنه أجرى «مناقشات إيجابية وبنّاءة مع القيادة في صنعاء»، وأعرب عن تطلّعه إلى مواصلة هذه المحادثات، مضيفاً إنه «أجرى مناقشات مثمرة في الرياض ومسقط أيضاً»، تركّزت «على خيارات تأمين اتّفاق بشأن خفْض التصعيد العسكري، وتدابير لمنع المزيد من التدهور الاقتصادي، وتخفيف تأثير الصراع على المدنيين».

وبالتزامن مع الحراك الدبلوماسي الذي تشهده صنعاء، أجرى سفراء بريطانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي لقاءات مكثّفة مع أعضاء «المجلس الرئاسي» في الرياض، في ظلّ تكاثُر التساؤلات في الأوساط الموالية للأخير عن سبب تغييبه عن مباحثات تمديد الهدنة، والمخاوف من إلزامه باتّفاق لا يكون هو جزءاً منه. وفي هذا الإطار، قال رئيس تحرير صحيفة «أخبار اليوم»، سيف الحاضري، في سلسلة تغريدات، إن الأطراف الموالية لـ«التحالف» تدفع ثمن خلافاتها، معتبراً ما يُنسج من تفاهمات مع صنعاء بمعزل عن مكوّنات «الشرعية» «مجرّد تسليم لثروات اليمن للحوثيين». وفي الوقت الذي يترقّب فيه الشارع إعلاناً أممياً جديداً بتمديد الهدنة لستّة أشهر، قال مسؤول في الأمم المتحدة، لوكالة «أسوشييتد برس»، إن السعودية طوّرت، بضوء أخضر من الولايات المتحدة، خريطة طريق مرحلية للتسوية في اليمن، قدّمت بموجبها عدداً من الوعود الرئيسة لصنعاء، لافتة إلى أن الأخيرة طالبت «التحالف» والحكومة الموالية له بدفع رواتب جميع موظّفي الدولة، بمن فيهم العسكريون، من عائدات النفط والغاز، وفتْح المطارات والموانئ. وتحدّثت الوكالة عن «محاولة سعودية لصرف المرتبات من دون ربْطها بمبيعات النفط، وسط رفض من قِبل "أنصار الله" لذلك، وتمسّكها بضرورة صرْف المرتّبات من عائدات النفط الخام».

تحدث الصعوبات الأمنية عن مؤشرات كبيرة تؤكد إمكانية تحقيق السلام في اليمن هذا العام (أ ف ب)

تقرير

تغييرات عسكرية ممتدّة: روسيا تبدأ ورشة التحديث

بدأت روسيا إنفاذ قرار الرئيس فلاديمير بوتين زيادة عديد القوّات المسلّحة وتحسين قدراتها وفق ما أعلنه وزير الدفاع سيرغي شويغو أمس، كاشفاً أن هذا العديد سيصل إلى 1.5 مليون فرد. وأمر بإنشاء تشكيلَين إقليميَّين استراتيجيَّين جديدَين في مقاطعتَي موسكو ولينينغراد العسكريَّتَين. وبأتي ذلك في وقت شرع فيه حلفاء كييف الغربيون في إمدادها بالدبّابات الهجومية الموعودة، والتي يراها الأوكران ضرورية لإحداث تحوّل في الموازين الميدانية

تمضي روسيا قُدُماً في تغيير استراتيجيتها العسكرية بناءً على التغيرات الدولية وتعاظُم التهديدات التي تُواجهها، في ظلّ تزايُد حدّة المواجهة بينها وبين «حلف شمال الأطلسي». وتقوم الخطّة الروسية الجديدة على تعزيز قدرات الجيش الروسي وعديده، بعدما أظهرت الأشهر الماضية من الحرب وجود قصور لديه على مستويات عدّة، استدعى من القيادة إعادة النظر في الوضع القائم. وفي هذا الإطار، جاء قرار الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في شهر آب الماضي، زيادة عدد أفراد القوات المسلّحة بمقدار 137 ألف جندي ليكون العدد الإجمالي 1150628 فرداً. وتنفيذاً لذلك القرار، أعلن وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، أمس، إجراء تغييرات واسعة النطاق على مستوى الجيش، في الفترة من عام 2023 حتى عام 2026. وكشف شويغو، عقب اجتماع للإدارة العسكرية، أن تعداد القوّات المسلّحة الروسية سوف يرتفع إلى 1,5 مليون فرد. كما كشف عن تغيير التقسيم العسكري الإداري لروسيا، آمراً بإنشاء تشكيلَين إقليميَّين استراتيجيَّين جديدَين للقوّات المسلّحة في مقاطعتَي موسكو ولينينغراد العسكريتَين، بالإضافة إلى مجموعات من القوّات في الأراضي الأوكرانية التي ضمّتها روسيا في دونباس وخيرسون وزابوروجيا. وشدّد الوزير الروسي على ضرورة «دفْع جميع هذه الإجراءات لزيادة حجم القوّات المسلحة في خطّة شاملة، متزامنة مع إنشاء البنية التحتية لنشر القوات وتوريد الأسلحة والمعدّات العسكرية»، لافتاً أيضاً إلى أهمّية «تعزيز العنصر القتالي للقوّات البحرية والقوّات الجوّية». وقوّات الصواريخ الاستراتيجية». وأكد أنه «لا سبيل لضمان الأمن العسكري للدولة وحماية الكيانات الجديدة والمنشآت الحيوية في الاتّحاد الروسي، إلّا من خلال تعزيز المكوّنات الهيكلية الرئيسة للقوّات المسلّحة». وفي السياق نفسه، أوضح المتحدّث باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، أن سبب زيادة عديد الجيش الروسي يكمن في «تصرّفات الغرب، وضرورة ضمان أمن البلاد من دون قيد أو شرط». وقال بيسكوف، في تصريحات إلى الصحافيين، إن السبب في ذلك «يرتبط بتلك الحرب التي تشنّها دول الغرب الجماعي ضدّنا، بالحرب بالوكالة التي تتضمّن في ذاتها عناصر المشاركة غير المباشرة في العمليات القتالية، وعناصر الحرب الاقتصادية والحرب المالية والحرب القانونية، والخروج عن أيّ أطر ومجالات قانونية مشروعة».

أمّا على صعيد العمليات العسكرية، فقد أعلن القائم بأعمال رئيس «جمهورية دونيتسك الشعبية» المعلَنة من جانب واحد، دينيس بوشيلين، أن محطّة السكك الحديدية «سول» في مدينة سولدار، «أصبحت تحت السيطرة الكاملة للجيش الروسي»، مضيفاً أن «القوّات الروسية تمكّنت من قطع اتّصالات وإمدادات القوات الأوكرانية بين مدينتَي سيفرسك وارتيوموفسك (باخموت)». كما أعلن أن «الجيش الروسي أصبح قريباً من بسْط سيطرته الكاملة على بلدة ماريينكا في ضواحي دونيتسك، بعد تحقيقه نجاحات في المعارك الدائرة فيها». ويأتي ذلك في وقت تتواصل فيه المناورات الجوّية التكتيكية بين القوّات الروسية والبيلاروسية في بيلاروس. وذكرت وزارة الدفاع البيلاروسية، في هذا الإطار، أن التدريبات «ستتيح إمكانية تنفيذ مجموعة واسعة من المهام: إجراء استطلاع جوّي، ودوريات مشتركة في المجال الجوّي، ودعم جوّي للقوّات البرّية وهبوط للقوّات التكتيكية، وتسليم للبضائع وإجلاء للجرحى». وأوضحت الإدارة العسكرية البيلاروسية، بدورها، أن الهدف الرئيس من التدريبات، التي ستستمرّ حتى الأوّل من شباط، «هو زيادة قابلية التشغيل البيني لوحدات الطيران البيلاروسية والروسية في تنفيذ المهام». وبحسب الخبير العسكري، أليكسي ليونكوف، فإنه خلال المناورات، «سيتمّ تنسيق إجراءات القوّات الجوّية الروسية والقوّات الجوّية البيلاروسية». وأشار ليونكوف، في تصريح إلى صحيفة «إزفيستيا»، إلى أن «الطيران العسكري لدولة الاتحاد يعمل سويّاً خلال التدريبات، وهذا يشير إلى أن المجموعة لديها قيادة موحّدة، وهو أمر مهمّ في حال وجود تهديدات».

> أرجع الكرملين زيادة عديد الجيش الروسي إلى ضرورة ضمان أمن البلاد

على المستوى الاقتصادي، قال الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إن اقتصاد روسيا انكمش 2,5% على الأرجح في عام 2022، لكنّ أداءه كان أفضل ممّا توقّعه معظم الخبراء الذين انتظروا أن تكون النسبة عند 20%. وأضاف بوتين، في كلمة خلال اجتماع حكومي بحضور رئيسة البنك المركزي، أن التضخّم بلغ 11,8% في عام 2022، وهو أقلّ من المتوقّع أيضاً، لافتاً إلى أن التوقّعات تشير إلى انخفاض التضخّم في الربع الأول من عام 2023 إلى 5%، وإلى مستوى دون 4% في الربع الثاني. وأشار إلى أن النتائج الفعلية للاقتصاد الروسي في عام 2022 جاءت أفضل من العديد من التوقّعات، مبيّناً أن عجز الميزانية الروسية بلغ في عام 2022، 3,3 تريليونات روبل، أو 2,3% من الناتج المحلّي الإجمالي، وهو عند مستوى مقبول.

كذلك، جدّد القول إن العقوبات المفروضة على روسيا ساهمت في رفْع أسعار الوقود عالمياً، ووجّهت ضربة خطيرة ضدّ الاقتصاد العالمي بأكمله، متابعاً أن هذه العقوبات أدّت إلى ارتفاع أسعار الكهرباء والوقود والمواد الغذائية في أوروبا والولايات المتحدة. وأكد أن روسيا رفعت إنتاج النفط في عام 2022، على رغم العقوبات، بنحو 2%، ليصل إلى 535 مليون طن.

(الأخبار)

قال بوتين إن النتائج الفعلية للاقتصاد الروسي في 2022 كانت أفضل من التوقّعات (أ ف ب)

العالم
تقرير

طلبت الرياض من القاهرة تخفيض قيمة الجنيه المصري بشكل عادل لتنفيذ بعض الاستثمارات فورا (أ ف ب)

الرياض - القاهرة: تضارب مصالح في الاستثمارات

القاهرة - الأخبار

على الرغم من التدخّل السعودي - الإماراتي لدعم الاقتصاد المصري، ووجود العديد من الاستثمارات السعودية المرتقَب ضخّها في السوق المصرية، بالتزامن مع استكمال ما جرى الاتّفاق عليه بين القاهرة و«صندوق النقد الدولي» في مقابل القرض الأخير الذي حصلت مصر على شريحته الأولى - نهاية الشهر الماضي، إلّا أن ثمّة أزمة حقيقية تعتري العلاقات بين القاهرة والرياض، ويَجري العمل على حلحلتها على مستوى رفيع، وذلك بشأن أوجه الاستثمارات والاستحواذات السعودية المنتظرة. وبلغ إجمالي ما حصل عليه البنك المركزي من دعم مالي من السعودية في 2022، حوالي 10 مليارات دولار، بما يمثّل أقلّ بقليل من ثلث الاحتياطي النقدي الأجنبي في مصر، مقسّمة بين وديعة جديدة بقيمة 5 مليارات دولار وتمديد أجَل وديعة أخرى بالقيمة نفسها، إلى جانب أكثر من 1,3 مليار دولار ضخّتها الرياض من خلال «صندوق الاستثمارات العامة» العام الفائت، واستحوذت بها على حصص أقلية في 4 شركات مدرَجة في البورصة المصرية.

ونشبت الأزمة بين القاهرة والرياض على خلفية الرغبة المصرية في أن تكون عمليات الاستحواذ والاستثمار من خلال شركات تابعة للحكومة أو للأخيرة نسبية فيها، ما يسمح بدخول الدولار إلى السوق المصرية بشكل مباشر. وقد جرى التفاوض في الأسابيع الماضية على عمليات استحواذ مختلفة، استهدف من خلالها رجال أعمال مصريون إخراج أموالهم بعد بيع شركاتهم إلى الرياض. وكشفت مصادر مطّلعة، لـ«الأخبار»، أن الخلاف الرئيس، الذي عرقل صفقات جديدة في الأيام الماضية، مرتبط باعتقاد السعوديين بأن إتمام العمليات عبر شركات تطرحها الحكومة المصرية، ومن بينها شركات وبنوك لا تحقّق عائدات كبيرة اقتصادياً، إنما يمثّل خسارة لاستثماراتهم التي تستهدف تحقيق عائد مالي مجزٍ في السنوات المقبلة. ووفق المصادر المرتبطة بالسفارة السعودية في القاهرة، فإن المشكلة بالنسبة إلى الأخيرة مرتبطة بخروج أموال القطاع الخاص من البلاد بشكل فوري، لرغبة العديد من رجال الأعمال في تحويل أموالهم إلى بنوك في الخارج، نتيجة التخوّف من عمليات الاستحواذ الإجبارية التي واجهها البعض في الفترة الماضية، ودفعت شركات عدّة كبرى إلى أن تخطو هذه الخطوة، كما في حالة «النساجون الشرقيون» التي نقلت حصّة فيها إلى المالكين أنفسهم، لكن تحت غطاء شركة أخرى مقرّها في بريطانيا.

وعلى رغم السجالات المتعدّدة التي دخل فيها الجانبان المصري والسعودي في الأيام الماضية، إلا أن القاهرة تحاول الضغط على بعض رجال الأعمال في الداخل، وإرسال تطمينات إليهم مفادها نهاية الشراكات والاستحواذات الجبرية، مع التأكيد على حرية حركة رؤوس الأموال من البنوك المصرية وإليها. لكن هذا التحرّك لا يشغل السعوديين بشكل رئيس،

> ترغب القاهرة في أن تكون جميع عمليات الاستحواذ والاستثمار السعودية عبر شركات تطرحها الحكومة

في ظلّ وجود فرص استحواذ ناجحة القيمة أمامهم في شركات مصرية، وبأسعار أقلّ ومزايا تنافسية أعلى من نظيرتها التي توفّرها الحكومة، وسط مساعٍ من أجل تحقيق حلّ وسط يرضي الطرفين، بحيث يتمّ ضخّ الاستثمارات السعودية المتّفق عليها بقيمة 5 مليارات دولار في أقرب وقت في شركات حكومية، مع ضخّ استثمارات أخرى في شركات القطاع الخاص، وهو ما سيناقَش على هامش الاجتماعات المقرَّرة اليوم في أبو ظبي، بحضور الرئيس المصري وقادة دول «مجلس التعاون الخليجي». ووفق مصادر سعودية، تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن ما طلبته مصر لا يزال قيد البحث على مستوى رفيع، وخاصة مع وجود تقييم لشركات ومنشآت بأسعار أعلى من قيمتها. وتكشف المصادر أن الرياض طلبت بشكل واضح تخفيض قيمة الجنيه المصري بشكل عادل لتنفيذ بعض الاستثمارات فوراً، على غرار ما حدث الأسبوع الماضي عندما سجّل الجنيه انخفاضاً تاريخياً أمام الدولار ليتجاوز 32 جنيهاً للدولار الواحد، وهو أمر قد يتكرّر في الأسابيع المقبلة لساعات، من أجل تنفيذ الصفقات بالسعر الذي تراه الرياض عادلاً.

وتضيف المصادر إن الرياض طلبت وعوداً بفرص استثمارية مجزية في شركات تابعة للجيش ستطرح، سواء كان من خلال الطرح في البورصة أو خارجها عبر مستثمر رئيس، لافتة إلى أن هناك استثمارات سعودية قيد الدراسة بالفعل في عدّة شركات حكومية، وهو أمر لا يرتبط بالاستثمارات السعودية فقط، ولكن الإماراتية أيضاً، حيث يجري التنسيق بين الرياض وأبو ظبي في هذا الملفّ بشكل كبير.

◄ وفيات ►

بسم الله الرحمن الرحيم
(يا أيّتها النفس المطمئنّة ارجعي إلى ربّك راضية مرضيّة فادخلي في عبادي وادخلي جنّتي)
(صدق الله العظيم).
بمزيد من الحزن والأسى ننعى إليكم فقيدنا الغالي المرحوم
كرم ياسين الرشعيني

زوجته: المرحومة الحاجّة زينب حمود
والدته: خزنة الرشعيني
أولاده: فادي زوجته ريموندا
ناصر الدين، هشام زوجته لوريس ديوب وهاني زوجته زينب المقداد
ابنته: هناء زوجة الأستاذ علي بعلبكي
أشقاؤه: المرحوم كرم، طلال، علي
زوجته فوزية العلي وعبد الإله موسى زوجته هنا ناصر
شقيقتاه: رونال ابنها إسماعيل القاري ورانيا
يتقبّل أهل الفقيد التعازي في الهرمل اليوم الأربعاء الواقع فيه 18 كانون الثاني 2023.
يُقام مجلس عزاء حسيني عن روحه الطاهرة الساعة 11 من قبل الظهر.
ويتقبّل أهل الفقيد التعازي نهار الجمعة في 20 كانون الثاني من الساعة الثانية بعد الظهر حتى الخامسة مساءً في منزل شقيقه علي في بيروت - فردان - كونكورد مقابل كرمينو، بناية مونتي ماريننا - ط9 بلوك A.
للفقيد الرحمة والمغفرة ولكم الأجر والثواب.

◄ ذكرى ►

ذكرى أربعين
بمناسبة مرور أربعين يوماً على وفاة فقيدتنا الغالية
المرحومة جهدا محمود حلاوي
زوجها المرحوم علي توفيق حلاوي
تتلى آيات من الذكر الحكيم عن روحها الطاهرة
يوم غدٍ الخميس الواقع فيه 19 كانون الثاني 2023 م في منزلها في بيروت من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى الساعة السادسة مساءً، وبعد غدٍ الجمعة الواقع فيه 20 كانون الثاني 2023 م في مجمع الخضرا في صور من الساعة الثانية بعد الظهر حتى الخامسة مساءً.
ولكم من بعدها طول البقاء

◄ مبوب ►

◄ خرج ولم يعد ►

غادرت العاملة Mulunesh Bekele Mekebo منزل السيد حسين جواد فواز ، الرجاء لمن يجدها الاتصال على الرقم 03/442361

◄ إعلانات رسمية ►

اعلان
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
يبلغ الى المجهولة المقام جوان ساندي منذر
عملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تنبئكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المعاملة التنفيذية 2022/654 إنذاراً إجرائياً موجهاً إليكم من شفيق صلاح تلحوق ناتجاً عن طلب تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة بيروت المذهبية الدرزية في بيروت برقم أساس 144 قرار 47 سجل 38 تاريخ 2022/5/24 تنفيذ البند الأول من الحكم والمتضمن: فسخ عقد الزواج وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار الإجرائي والأوراق المرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بإنقضاء مهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الانذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ليصار بعد إنقضاء هذه المهلة ومهلة الإنذار البالغة خمسة أيام إلى متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.
مأمور تنفيذ بيروت
شفيق الجوزو

إعلان قضائي
تدعو محكمة الإستئناف المدنية في الجنوب الغرفة الثانية السيد مارون انطوان الهاشم، الدبية الطريق العام، بملكه والمجهول محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة بالذات او من يمثله قانوناً لاستلام صورة طبق الاصل عن الحكم الإستئنافي رقم 2022/63 تاريخ 2022/6/16 والمنتهي الى تصديق الحكم المستأنف بالدعوى المتكونة بين حليم الهاشم بوجه محمد صعب ورفاقه رقم الاساس 2022/668 بموضوع عقارية افراز وتسجيل واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق المحكمة خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
حسين محمد يونس

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمد حمزي جوني لموكله علي قاسم شكرون شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1040 رومين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب بلال حمد الطفيلي بوكالته عن محمد عدنان نصر الدين لموكله عدنان علي نصر الدين شهادة قيد بدل ضائع للعقار 824 ميفدون.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب نعيم محمد عبدالله بوكالته عن حسين خليل زهور لموكله خليل موسى زهور شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 484 و33 و 1061 يحمر.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب أحمد توفيق الديلاتي بوكالته عن المحامية ملاك جابر لموكلتها زينه سلمان عياش سند تمليك للقسم 12 بلوك A من العقار 117 دوير.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

بلاغ رقم 2/12
تُعلن وزارة الإتصالات بأنها ستضع قيد التحصيل اعتباراً من 2023/01/18 الكشوفات التالية:
كشوفات فواتير الهاتف الثابت عن شهر كانون الأول 2022 بالإضافة إلى كشوفات الفواتير المتأخرة غير المسددة ولقد حددت مهلة اقصاها 2023/02/17 لتسديدها.
وتذكر المشتركين الكرام بالتدابير التالية:
في حال التخلف:
1. تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2023/02/20.
2. تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع بالاتجاهين اعتباراً من تاريخ 2023/03/01 وتستوفى الغرامة عن إعادة وصل الخط (11,000) ل.ل. اعتباراً من هذا التاريخ.
3. تُلغى اشتراكاتهم بصورة مؤقتة بعد مرور شهر واحد على تاريخ قطع الاشتراك اعتباراً من 2023/04/03 ويُعاد وصله بعد تسديد المتأخرات المستحقة إضافة إلى رسم إعادة وصل الخط (11,000 ل.ل.) وذلك حتى تاريخ الإلغاء النهائي.
4. تُلغى اشتراكاتهم بصورة نهائية بعد مرور ثلاثة أشهر على تاريخ الإلغاء المؤقت اعتباراً من تاريخ 2023/07/03 وتستوفى غرامة قدرها (2%) شهرياً وتحرر الأرقام الملغاة وتحصل المتأخرات بالطرق القانونية المعمول بها. استناداً إلى المادة 45 من قانون المحاسبة العمومية.
5. يُحرم المشترك الملغى رقمه من الحصول على اشتراك جديد قبل تسديد جميع الفواتير المستحقة عليه.
ملاحظة: أ - تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن دفع فاتورة هاتف شهر تشرين الثاني 2022 باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2023/01/16.
ب - يمكن للمشتركين المغاة خطوطهم والذين لم يسددوا فواتيرهم المتأخرة المبادرة إلى تقسيط المتأخرات في صناديق المناطق الهاتفية وفي مصلحة الشؤون المالية - مبنى وزارة الاتصالات، شارع رياض الصلح وإمكانية الحصول على اشتراك جديد.
إمكانية تسديد الفواتير عبر الوسائل التالية:
- لدى أي صندوق من صناديق قبض الفواتير التابعة لوزارة الاتصالات على كافة الأراضي اللبنانية.
- لدى أي مصرف عبر توطين الفاتورة مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو أكثر (للاستعلام اتصل بمصرفك).
- مكاتب LibanPost مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو بكلفة 1,500 ل.ل. للفاتورة الواحدة عبر الاشتراك بخدمة «جباية من العنوان» (للاشتراك 01/629629 ـ مقسم 333).
- مكاتب شركة ويسترن يونيون OMT بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
- مكاتب شركة ويسترن يونيون BOB FINANCE بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
- مكاتب شركة WHISH MONEY.
- عبر شبكة الانترنت على موقع هيئة أوجيرو (ogero.gov.lb)
كما تذكر المشتركين: بأحكام المرسوم رقم 93/4565 (المادة الثالثة منه) وتعديله بالمرسوم 11682 تاريخ 1998/01/30 لجهة تحديد مهلة أربعة أشهر للإعتراض بعد إنتهاء المهلة المحددة للدفع والمذكورة أعلاه، ووجوب تقديم طلب الإعتراض في المنطقة الهاتفية التابع لها رقم المشترك.
يُطلب من المشتركين الكرام التجاوب السريع مع مضمون هذا البلاغ، شاكرين لهم حسن تعاونهم.
بيروت في: 28 كانون الأول 2022
المدير العام لإستثمار وصيانة المواصلات السلكية واللاسلكية
المهندس باسل أحمد الأيوبي
التكليف 10

دعوة لتبليغ نفقة
بتاريخ 2023/1/12، ورقة دعوى مخصومة بمحكمة طرابلس الشرعية الجعفرية إلى نبيل عيسى مجهول المقام، بناءً على الدعوة المقامة عليك من رشا العلي قد تعين لإجراء المحكمة بها الساعة التاسعة من يوم الثلاثاء في 2023/2/21.
فيقتضي حضوركم بالوقت المعين لهذه المحكمة أو إرسال وكيلاً من قبلكم بموجب سند مصدق وإذا لم تحضروا أو لم ترسلوا وكيلاً عنكم تجري المعاملة القانونية بحقكم وفقاً للمادة 195 المعدلة من قانون المحاكم الشرعية. كما وأنه إذا كنتم مقيمين في خارج منطقة المحكمة فعليكم عملاً بأحكام المادتين 154 و155 من قانون المحاكم الشرعية في خلال خمسة عشر يوماً بعد تبليغكم استدعاء الدعوى أو الاستحضار أن تختاروا مقاماً في منطقة المحكمة فإذا لم تختاروا هذا المقام فكل تبليغ لكم في قلم المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيحاً.
الشيخ محمد زغيب

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب مهدي حسن فحص بوكالته عن خليل إبراهيم صباح لموكلته احلام محمد بدير شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2258 نبطية التحتا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسام عفيف فحص بوكالته عن كامل محمود قبيسي لموكلته سهيله محمود قبيسي شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 365 و347 و331 و320 و319 و318 زبدين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب علي خليل غملوش بوكالته عن زينب محمد علي اسماعيل لموكلها محمد علي عبد الحسن اسماعيل شهادة قيد بدل ضائع للعقار 8 نبطية التحتا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب علي حسين سبيتي بوكالته عن فوزي ذيب حلاوي بوكالته عن محمود نجيب سكافي لموكلته سلمى محي الدين الجوهري شهادة قيد بدل ضائع للعقار 393 قاقعية الجسر.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت امل هاني موسى لموكلها طلال محمود بهجة شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2669 جبشيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب علي كامل شحادي سند تمليك بدل ضائع للقسم 4 بلوك D من العقار 764 كفرتبنيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب علاء حسان الجوهري وريث حسان عفيف الجوهري لموكله عفيف عجاج الجوهري سند ملكية بدل ضائع لحصته في العقار 941 عرمون.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت الرياض من القاهرة تخفيض قيمة الجنيه المصري بشكل عادل لتنفيذ بعض الاستثمارات فورا (أ ف ب)
طلب حسن يونس حرب شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1800 حاروف.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسن محمد حايك شهادتي قيد بدل ضائع للعقارين 953 و983 عدشيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب أحمد علي خليفة لمورثته مي أديب خليفه الذي ورد اسمها على صحيفة العقار محي أديب خليفة سند تمليك بدل ضائع للقسم 1 من العقار 79 جباع.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب فضل فريز حامد بوكالته عن الدكتور غسان خليل مهنا أحد ورثة المالك خليل إبراهيم مهنا شهادتي قيد بدل ضائع للعقارين 579 و581 ميفدون.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسين أحمد فقيه بوكالته عن علي محمد غبريس بوكالته عن محمد حسن غبريس لموكله نعمه حسن غبريس شهادة قيد بدل ضائع للعقار 370 كفررمان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب عباس عبدالله جابر لموكله عبدالله حسن جابر شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1348 نبطية تحتا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت صباح أحمد حايك شهادة قيد بدل ضائع للعقار 446 عدشيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
القاضي فيصل مكي
يبلغ الى المنفذ عليه جان الياس سلوم المجهول المقام
عملاً بأحكام المادة /409/ أ.م.م. تبلغكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المعاملة التنفيذية رقم 2015/566 انذاراً تنفيذياً موجهاً اليكم من طالب التنفيذ بنك بيروت ش.م.ل. وناتجاً عن طلب تنفيذ كشف حساب وعقد فتح حساب بقيمة 9,034,14 د.أ. عدا الفوائد واللواحق.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور أولاً من الحكم المستأنف المتمثل بإبراد اسم انجال جميل سماحة في معرض تصحيح الخصومة وذلك بشطب اسمها من البند المشار إليه.
فيقتضي حضوركم بالذات أو من ينوب عنكم قانوناً الى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ القرار الاستئنافي المذكور أعلاه خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة، وتعليق نسخة على لوحة الإعلانات في ايوان المحكمة وإلا سيصار لابلاغكم جميع هذه الأوراق بانقضاء المهلة القانونية ووفقاً للقانون.
رئيس القلم
علي أبو شاهين

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت سلام نعمة شبيب لموكلها بنك بيروت ش.م.ل. سند تمليك بدل ضائع للقسم 48 من العقار 1533 تول.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمد حسين حلال لمورثه حسين عبدالهادي حلال شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1094 حبوش.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب فياض حسين قليط سند تمليك للقسم 7 من العقار 3283 دير الزهراني.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب أحمد توفيق الديلاتي بوكالته عن المحامية ملاك جابر لموكلتها زينه سلمان عياش سند تمليك للقسم 12 بلوك A من العقار 117 دوير.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان قضائي
بتبليغ قرار استئنافي
موجه لكل من المستأنف ضدهم:
نوال وشربل وتريز وجورج وجورجيت جان خضر شاه وغبريال وادال ماري ومنير وانجال ومايكل جوزف سماحة من زحلة، مجهولي محل الإقامة.
قررت رئيسة الغرفة الثانية لمحكمة استئناف البقاع المدنية في زحلة بتاريخ 2022/1/5 في الدعوى الاستئنافية المقامة من المستأنف وسيم الياس سماحة ضد المستأنف ضدهم حنينة أبو شقرا ورفاقها، أساس مدور 2022/146 اعتبار المستأنف ضدهم المذكورين أعلاه مجهولي محل الإقامة وإبلاغهم بالنشر القرار الاستئنافي قرار رقم 2022/11 تاريخ 2022/4/21 والذي قضى بتصديق الحكم المستأنف وتصحيح الخطأ المادي من الفقرة الحكمية في البند أولاً من الحكم المستأنف المتمثل بإيراد اسم انجال جميل سماحة في معرض تصحيح الخصومة وذلك بشطب اسمها من البند المشار إليه.
فيقتضي حضوركم بالذات أو من ينوب عنكم قانوناً الى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ القرار الاستئنافي المذكور أعلاه خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة، وتعليق نسخة على لوحة الإعلانات في ايوان المحكمة وإلا سيصار لابلاغكم جميع هذه الأوراق بانقضاء المهلة القانونية ووفقاً للقانون.
رئيس القلم
علي أبو شاهين

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت سلام نعمة شبيب لموكلها بنك بيروت ش.م.ل. سند تمليك بدل ضائع للقسم 48 من العقار 1533 تول.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب محمد حسين حلال لمورثه حسين عبدالهادي حلال شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1094 حبوش.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب فياض حسين قليط سند تمليك للقسم 7 من العقار 3283 دير الزهراني.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

اعلان
من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب أحمد توفيق الديلاتي بوكالته عن المحامية ملاك جابر لموكلتها زينه سلمان عياش سند تمليك للقسم 12 بلوك A من العقار 117 دوير.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

بلاغ رقم 2/12
تُعلن وزارة الإتصالات بأنها ستضع قيد التحصيل اعتباراً من 2023/01/18 الكشوفات التالية:
كشوفات فواتير الهاتف الثابت عن شهر كانون الأول 2022 بالإضافة إلى كشوفات الفواتير المتأخرة غير المسددة ولقد حددت مهلة اقصاها 2023/02/17 لتسديدها.
وتذكر المشتركين الكرام بالتدابير التالية:
في حال التخلف:
1. تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2023/02/20.
2. تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع بالاتجاهين اعتباراً من تاريخ 2023/03/01 وتستوفى الغرامة عن إعادة وصل الخط (11,000) ل.ل. اعتباراً من هذا التاريخ.
3. تُلغى اشتراكاتهم بصورة مؤقتة بعد مرور شهر واحد على تاريخ قطع الاشتراك اعتباراً من 2023/04/03 ويُعاد وصله بعد تسديد المتأخرات المستحقة إضافة إلى رسم إعادة وصل الخط (11,000 ل.ل.) وذلك حتى تاريخ الإلغاء النهائي.
4. تُلغى اشتراكاتهم بصورة نهائية بعد مرور ثلاثة أشهر على تاريخ الإلغاء المؤقت اعتباراً من تاريخ 2023/07/03 وتستوفى غرامة قدرها (2%) شهرياً وتحرر الأرقام الملغاة وتحصل المتأخرات بالطرق القانونية المعمول بها. استناداً إلى المادة 45 من قانون المحاسبة العمومية.
5. يُحرم المشترك الملغى رقمه من الحصول على اشتراك جديد قبل تسديد جميع الفواتير المستحقة عليه.
ملاحظة: أ - تُقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن دفع فاتورة هاتف شهر تشرين الثاني 2022 باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2023/01/16.
ب - يمكن للمشتركين المغاة خطوطهم والذين لم يسددوا فواتيرهم المتأخرة المبادرة إلى تقسيط المتأخرات في صناديق المناطق الهاتفية وفي مصلحة الشؤون المالية - مبنى وزارة الاتصالات، شارع رياض الصلح وإمكانية الحصول على اشتراك جديد.
إمكانية تسديد الفواتير عبر الوسائل التالية:
- لدى أي صندوق من صناديق قبض الفواتير التابعة لوزارة الاتصالات على كافة الأراضي اللبنانية.
- لدى أي مصرف عبر توطين الفاتورة مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو أكثر (للاستعلام اتصل بمصرفك).
- مكاتب LibanPost مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو بكلفة 1,500 ل.ل. للفاتورة الواحدة عبر الاشتراك بخدمة «جباية من العنوان» (للاشتراك 01/629629 ـ مقسم 333).
- مكاتب شركة ويسترن يونيون OMT بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
- مكاتب شركة ويسترن يونيون BOB FINANCE بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
- مكاتب شركة WHISH MONEY.
- عبر شبكة الانترنت على موقع هيئة أوجيرو (ogero.gov.lb)
كما تذكر المشتركين: بأحكام المرسوم رقم 93/4565 (المادة الثالثة منه) وتعديله بالمرسوم 11682 تاريخ 1998/01/30 لجهة تحديد مهلة أربعة أشهر للإعتراض بعد إنتهاء المهلة المحددة للدفع والمذكورة أعلاه، ووجوب تقديم طلب الإعتراض في المنطقة الهاتفية التابع لها رقم المشترك.
يُطلب من المشتركين الكرام التجاوب السريع مع مضمون هذا البلاغ، شاكرين لهم حسن تعاونهم.
بيروت في: 28 كانون الأول 2022
المدير العام لإستثمار وصيانة المواصلات السلكية واللاسلكية
المهندس باسل أحمد الأيوبي
التكليف 10

دعوة لتبليغ نفقة
بتاريخ 2023/1/12، ورقة دعوى مخصومة بمحكمة طرابلس الشرعية الجعفرية إلى نبيل عيسى مجهول المقام، بناءً على الدعوة المقامة عليك من رشا العلي قد تعين لإجراء المحكمة بها الساعة التاسعة من يوم الثلاثاء في 2023/2/21.
فيقتضي حضوركم بالوقت المعين لهذه المحكمة أو إرسال وكيلاً من قبلكم بموجب سند مصدق وإذا لم تحضروا أو لم ترسلوا وكيلاً عنكم تجري المعاملة القانونية بحقكم وفقاً للمادة 195 المعدلة من قانون المحاكم الشرعية. كما وأنه إذا كنتم مقيمين في خارج منطقة المحكمة فعليكم عملاً بأحكام المادتين 154 و155 من قانون المحاكم الشرعية في خلال خمسة عشر يوماً بعد تبليغكم استدعاء الدعوى أو الاستحضار أن تختاروا مقاماً في منطقة المحكمة فإذا لم تختاروا هذا المقام فكل تبليغ لكم في قلم المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيحاً.
الشيخ محمد زغيب

بريميرليغ

ورشة كبيرة في لندن: تشيلسي يرمّم الصفوف

يعاني نادي تشيلسي الإنكليزي المتربّع على الصعيد الفني هذا الموسم، خرج «البلوز» من الكاسيت المحليين، وهو بعيد كل البعد عن المنافسة في الدوري كونه يحتل المركز الـ10 برصيد 28 نقطة. «اسود لندن» مرشّحة على غير العادة، في موسم معاينة الاضرار قبل الإصلاح الشامل

حسين فحص

من المعروف أنّ اعتلاء منصات التتويج مرتبطٌ باستقرار النادي إدارياً وفنياً، وهو أمرٌ يتم بناؤه تدريجاً داخل قلعة ستامفورد بريدج بالعاصمة البريطانية لندن. الألقاب رافقت تشيلسي في أغلب مواسم الإدارة السابقة، بقيادة كل من مارينا غرانوفسكايا وبيتر تشيك تحت ملكية الروسي رومان أبراموفيتش. اشتُهر «البلوز» حينها بكثرة إقالة المدربين عند تراجع النتائج بهدف البقاء في دائرة المنافسة. آخر مشاريع الإدارة السابقة قادها المدرب الألماني توماس توخيل، الذي حقق خلال بضعة أشهر من موسم 2021 . 2022 لقب دوري أبطال أوروبا، ومن بعده كأس السوبر الأوروبي وكأس العالم للأندية. وفي الوقت الذي بدا فيه أن الجهاز الإداري والمالك قد وجدوا ضالتهم بالمدرب توخيل، دخّل تشيلسي بأزمةٍ مع الحكومة البريطانية، على خلفية ربط

لا يبدو تشيلسي بافضل احواله حاليا (أ ف ب)

يجب تصفية اللاعبين الذين لا يتناسبون مع عقلية المدرب غراهام بوتر

اسم رومان أبراموفيتش بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال العملية العسكرية في أوكرانيا التي انطلقت في شباط الفائت ولا تزال مستمرة.

هنا، تغير كل شيء. تم عرض تشيلسي للبيع وفازت مجموعة قادها الأميركي تود بولي باحقية الشراء. أسابيع قليلة بعدها ظهر خلالها بولي في الوسط الإعلامي الرياضي أكثر مما ظهر أبراموفيتش طيلة حقبته في تشيلسي، والتي امتدت بين عامَي 2003 و 2022.

كان بولي واضحاً في أقواله وأفعاله. أراد تغييراً هيكلياً شاملاً في النادي للمنافسة أكثر على الألقاب. قام في بادئ الأمر بحل مجلس الإدارة السابق، ثم عزّل المدرب توماس توخيل وعيّن مكانه الإنكليزي غراهام بوتر في أكبر اختبار للأخير خلال مسيرته التدريبية. بولي وشركاؤه يسعون حالياً إلى السير على نهج مانشستر سيتي عبر امتلاك أسهم في أكثر من نادٍ بهدف تمويل صفقات «البلوز» من دون خرق قوانين اللعب المالي النظيف، كما التركيز على المواهب الشابة مناصفةً مع فريق السيدات. كل هذا لن يحدث بين ليلةٍ وضحاها، المشروع بحاجة قبل أي شيء إلى الوقت.

يبدو أن الإدارة الجديدة بدأت تأخذ شكلها النهائي. ما ينقص الفريق حالياً هو الثبات الفني. أبدى الملاك مراراً وتكراراً ثقتهم بالمدرب بوتر، الذي سيقود المشروع طويل الأمد. وبعيداً عن حاجة بوتر للاعبين يتناسبون مع أفكاره، يجب بالدرجة الأولى تصفية النادي من العناصر «غير المجدية». سياسة الإدارة السابقة بتغيير المدربين مراراً وتكراراً ولّدت عدداً كبيراً من اللاعبين الذين لا تتوافق إمكاناتهم ووظائفهم مع المدرب الجديد. خط الهجوم يبدو «عقيماً» في تشيلسي، والوسط الذي لم يتغير كثيراً في آخر أربعة مواسم، بقيادة أنغولو كانتي وماتيو كوفاسيتش وجورجينيو، أصبح مكشوفاً أمام الخصوم، ما أضعف تباعاً الخط الخلفي. لا شكّ بأن الإصابات الكثيرة التي تضرب لاعبي النادي أخيراً لعبت دوراً بارزاً في تراجع النتائج، غير أن التغيير شبه الشامل، دفعةً واحدة، كان له الأثر الأكبر.

بدأ النادي بدعم المنظومة تدريجاً منذ الصيف، وهو بصدد القيام بصفقات تخدم الحاضر والمستقبل. تم استقدام بعض اللاعبين خلال الأيام الماضية، أبرزهم مهاجم أتلتيكو مدريد جواو فيليكس على سبيل الإعارة وجناح شاختار الأوكراني ميخايلو مودريك. وقدم فيليكس أداء مبشراً في مباراته الأولى مع النادي اللندني ضد فولهام، والتي طرد في شوطها الثاني نتيجة الاندفاع الزائد.

يبدو أن الأسابيع المقبلة سوف تكون مزدحمة في سوق الانتقالات، على أن يتخذ الفريق تشكيلاً واضحاً بعد انتهاء الموسم، حيث قد يتم التخلي عن عدد كبير من اللاعبين واستقدام آخرين يتناسبون مع نظرة النادي والمدرب.

مشروع تشيلسي واعد، بغض النظر عن النتائج الكارثية أخيراً، لكنه يتطلب الوقت الكافي لتصحيح الأمور قبل التفكير في اعتلاء منصات الألقاب مجدداً، كما يجب على بوتر أن يطوّر من نفسه. التقييم الحقيقي يبدأ من الموسم المقبل.

كريستال بالاس x مانشستر يونايتد
قطار «الشياطين الحمر» يصطدم بـ«النسور»

يبحث مانشستر يونايتد اليوم عن فوزه العاشر على التوالي في جميع المسابقات عندما يحل ضيفاً على كريستال بالاس ضمن بطولة الدوري الإنكليزي الممتاز، (22:00 بتوقيت بيروت). سلسلة انتصارات تعكس مدى تحسن «الشياطين الحمر» رفقة المدرب إريك تن هاغ، صاحب كلمة السر وراء العودة إلى السكة الصحيحة.

كانت بداية مانشستر يونايتد متخبطة هذا الموسم، لكنه تمكن من تجاوز كل الصعوبات. ومع فرض المدرب الهولندي الجديد أسلوب لعبه وشخصيته على اللاعبين، ونيل دعم الإدارة عبر الاستقدامات أو التخلي عن بعض العناصر مثل كريستيانو رونالدو، أصبح الفريق متوازناً داخل الملعب وخارجه.

يدخل الشياطين الحمر المباراة بعد التغلب في الدوري على منافس المدينة مانشستر سيتي بهدفين لهدفٍ واحد، وهو ما سوف يعطي فريق تن هاغ دفعة معنوية للاستمرار في النسق العالي. يحتل مانشستر يونايتد المركز الرابع في الترتيب بفارق الأهداف عن الثالث نيوكاسل يونايتد، ونقطة واحدة عن الوصيف مانشستر سيتي وتسع نقاط عن المتصدر أرسنال (يحل مانشستر يونايتد ضيفاً على أرسنال في الجولة المقبلة من البريميرليغ، الأحد 18:30 بتوقيت بيروت). وفي ظل اداء ونتائج الفريق اللافتة أخيراً، يبدو أن حظوظ التتويج باللقب لا تزال مرتفعة للفريق الأحمر في مانشستر.

هي المرة الأولى التي يفوز بها مانشستر يونايتد بعشر مباريات متتالية في جميع البطولات منذ أيام المدرب اليكس فيرغسون، ما يعطي مؤشراً ربما إلى اقتراب الفريق من تحقيق لقب الدوري الأول بعد تنحي السير عن منصبه عام 2013.

لم يخرج مان يونايتد من صراعه مع السيتي سالماً، حيث اضطر المهاجم أنتوني مارسيال إلى الاستبدال في الشوط الأول بسبب إصابة طفيفة بينما تعرض الإنكليزي ماركوس راشفورد لضربة في الفخذ.

متوسط الميدان دوني فان دي بيك، المدافع أكسل تواتزيبي والجناح جادون سانشو لا يزالون خارج المنافسة، ومن غير المرجّح أن يكون الظهير ديوغو دالوت جاهزاً بسبب إصابته في أوتار الركبة. يمكن أن تشهد المباراة الظهور الأول للمهاجم فاوت فيغورست، على خلفية كثرة الإصابات في الخط الأمامي.

بدوره، عانى قلب دفاع كريستال بالاس، يواكيم أندرسن، من مشكلة على صعيد الساق في الشوط الأول من الخسارة أمام تشيلسي خلال المباراة الأخيرة. يدخل أندرسن بذلك قائمة من مصابي «النسور» تضم جيمس ماك أرثر ونأثان فيرغسون.

(الأخبار)

قدم يونايتد كرة جميلة أخيرا (أ ف ب)

فضية

لو غريت متّهم بالتحرش المعنوي والجنسي

أكدت النيابة العامة في باريس أمس الثلاثاء أنها فتحت تحقيقاً بحق رئيس الاتحاد الفرنسي لكرة القدم نويل لو غريت بتهمة التحرش المعنوي والجنسي. وجاء فتح هذا التحقيق بعد شهادة سونيا سويد، وكيلة أعمال العديد من اللاعبات الدوليات الفرنسيات والتي استقالها مدققو المفتشية العامة للتعليم والرياضة والبحث وفقاً لصحيفة «لوموند» اليومية. وشجبت سويد علانية الأسبوع الماضي في صحيفة «ليكيب» الرياضية اليومية وفي إذاعة «آر إم سي»، السلوك الذي اعتبرته جنسياً للشخص الذي يترأس الاتحاد الفرنسي للعبة منذ عام 2011. وقالت: «قال لي وجهاً لوجه، في شقته، بوضوح شديد، أنه إذا أردت أن يساعدني، يجب أن أخضع له».

وتطرقت سويد إلى علاقتها المهنية السابقة مع المسؤول الأول عن كرة القدم الفرنسية، موضحة أنها شعرت «أنه في كل مرة، الشيء الوحيد الذي يثير اهتمامه، وأنا أعتذر عن التحدث بطريقة مبتذلة، هو ثديي ومؤخرتي».

في تحقيق سابق، كشفت مجلة «سو فوت» عن سلوك غير لائق من قبل لو غريت، ولا سيما الرسائل النصية ذات الطبيعة الجنسية، رغم دحضه لكل ما سيق إليه.

إلا أنّ كلام سويد يُعدّ أول شهادة مباشرة من امرأة منخرطة بشكل رسمي في عالم كرة القدم المحترفة. وكشفت فرانس إنتر أن «سيدات عديدات» قد «استنكرن لبعثة التدقيق سلوك نويل لو غريت تجاههن»، وهو ما أكده لفرانس برس مصدر مطلع على الأمر. وكانت الهيئة التنفيذية للاتحاد الفرنسي علّقت في 11 كانون الثاني الحالي مهام لو غريت وتعيين نائبه فيليب ديالو خلفاً له مؤقتاً، بعد تصريحات جدلية واتهامات بسوء سلوك جنسي.

ورداً على سؤال لوكالة فرانس برس السبت، أوضحت وزارة الرياضة أن الوزيرة أميلي أوديا-كاستيرا أبلغت بالتقرير، وفقاً للإجراءات، وأنها لا تنوي التعليق أكثر على الموضوع.

من جهته، رد لو غريت في بيان أرسل إلى وكالة فرانس برس، بعد الكشف عن التقرير في الصحيفة بقوله «لقد قرأت للتو بذهول مقالاً من صحيفة لوموند يتحدث عن تسريبات عن التقرير المؤقت الذي يتم إعداده (من قبل المفتشية العامة للتعليم والرياضة والبحث)».

وأضاف «في هذه المرحلة لا أعرف الحقائق التي أُتّهم بها ولا الأشخاص الذين يقفون وراءها».

وتابع «بشكل عام، أنا مندهش من إمكانية الكشف عن المعلومات على الرغم من أن التقرير المؤقت لم يتم إرساله إلي ولم أتمكن من تقديم ملاحظاتي عليه».

(أ ف ب)

لو غريت: انا مندهش (أ ف ب)

> سويد: قال لي في شقته انه إذا اردت ان يساعدني يجب ان اخضع له

متابعة

كلوب لا يفكر بالإصلاح

قال المدرب الألماني يورغن كلوب إنه لا يفكر في الرحيل عن ليفربول إلا في حال طُلب منه ذلك، ملمّحاً إلى أنه يخطط لإصلاحات كبيرة خلال الصيف في تشكيلته العجوزة.

بعد أن مني بالخسارة السادسة في الدوري الإنكليزي نهاية الأسبوع الماضي (3-0 ضد برايتون)، بات بطل عام 2020 على بُعد 10 نقاط من المركز الرابع مع انتصاف الموسم.

جدّد كلوب عقده مع ليفربول الموسم الماضي حتى عام 2026 وشدد على أن الإقالة فقط ستُطيح به من النادي.

قال في هذا الصدد «ما لم يعلمني أحد (بالرحيل)، فلن أذهب. وهذا يعني أنه ربما تكون هناك مرحلة يتعين علينا فيها تغيير أشياء أخرى. سنرى. لكن هذا شيء للمستقبل. مثل الصيف أو ما إلى هنالك. ليس الآن».

وتابع «لدي الوقت والمساحة للتفكير بذلك، علينا أن نلعب كرة القدم الآن».

لا يزال القائد جوردان هندرسون (32 عاماً) والبرازيلي فابينيو (29) والإسباني تياغو الكانتارا (31) الاختيارات الأولى في خط الوسط الذي يعكس مستواه تقدم اللاعبين في السن، لكن كلوب نفى أنه يعوّل كثيراً على الحرس القديم.

أكد الألماني أن «المشكلة معقدة للغاية. لديكم لاعب جيد قام بالكثير من الأشياء الجيدة في الماضي، ثم في ذهنكم (تعتقدون) ربما أن الأمور انتهت بالنسبة إليه، إذا كان بإمكانكم، أحضروا لاعباً آخر ليحل مكانه، فهذا أمر منطقي. إذا لم تتمكنوا من التعاقد مع أحد فلن تتمكنوا من الاستغناء عن أحد. هذا هو الوضع». ويلعب ليفربول الثلاثاء، الدور الثالث من كأس إنكلترا ضد مضيفه ولفرهامبتون بعد أن فرض الأخير مباراة إعادة بعد التعادل 2-2 في أنفيلد.

ونفى كلوب أن يكون اللاعبون المخضرمون والقدامى لا يأخذون بتعليماته ونصائحه «هناك قائمة بالأشياء التي تفكرون بها وأحدها هو أن اللاعبين لم يعودوا يستمعون إلى المدرب. في ألمانيا نقول إن المدرب لم يعد يقوى على الوصول إلى اللاعبين. لذا أتفهم أن الأمر يبدو هكذا في بعض الأحيان ولكنه ليس كذلك. يمكنكم إزالة ذلك من القائمة».

استراحة

كلمات متقاطعة 4222

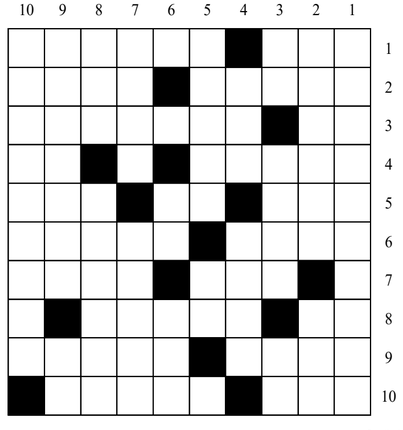

أفقيا

1- مدينة سياحية فرنسية – من الخلفاء العباسيين – 2- مدينة فرنسية – بنت النبي الكبرى – 3- حُب – نوع من القرود – 4- اقتحما المنزل – أمر فظيع – 5- من الحيوانات – حرف جزم – إمرأة الأبن – 6- نهر المباني – من أسماء الأسد – 7- بيت – محافظة لبنانية – 8- حية زعم العرب أنها تطير – من الحيوانات – 9- فرض – أعدّ خفية مخططاً لإيذاء الآخرين – 10- يحمله كل انسان – الكلأ الرطب

عمودياً

1- فنان فرنسي راحل لقبَ بكلوكلو – 2- إحدى الولايات المتحدة الأميركية – مدينة مغربية – 3- وشى – من الطيور – كثير من كل شيء – 4- غرز الأبرة في البدن ورسم خطوط متنوعة – من يستقل سيارة أجرة – 5- أهل الزمان الواحد – خصب – 6- اسم موصول – قارب الخطو في غضب – 7- من أسماء القلم – جبان – 8- في الوجه – بطل أسطوري سومري – 9- دولة أفريقية – إله – 10- ممثلة مصرية راحلة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ماريو – ون – 2- يسبح – رياح – 3- نايريري – سل – 4- ال – مر – دعوى – 5- لاسا – راق – 6- امون – القنص – 7- لد – هف – يو – 8- حام – الوباء – 9- صر – فربت – خد – 10- نجاح سلام

عمودياً

1- ميناء الحصن – 2- اسال – مدارج – 3- ربي – لو – 4- بحرمائه – فج – 5- يرس – فارس – 6- أر – 11 – ليل – 7- وريد – ليوتا – 8- نب – عرقوب – 9- اسوان – اخ – 10- احلى قصائدي

sudoku 4222

	8					2		
		7			6	3	5	
2	5		8		3			6
				5	8			
	6		2		9		8	
				6	2	7		
8		6	7	3	5			1
	1	9				6	7	
	7						3	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4221

2	5	9	6	7	8	1	3	4
1	8	7	3	4	2	9	6	5
3	6	4	5	1	9	7	8	2
8	4	1	9	6	5	3	2	7
7	2	3	1	8	4	6	5	9
6	9	5	2	3	7	4	1	8
5	3	2	7	9	6	8	4	1
9	1	8	4	5	3	2	7	6
4	7	6	8	2	1	5	9	3

مشاهير 4222

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فنان لبناني. من نجوم استديو الفن عن اللون الفولكلوري. لقبَ بفارس الغناء العربي

5+6+1+8+10+11 = الظاهر ■ 3+4+2+7 = صوت الديك ■ 9+4 = للتفسير

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: اورنيلا موتي

ما وراء الصورة

هشام حدّاد يحطّ على «كوكب الكواليتي»: «كتير هلقد» اسم على مسمّى!

نزار نمر

كان غريباً نوعاً ما «العثور» على هشام حدّاد في برنامج على قناة mtv، بعدما اعتاد اللبنانيون رؤيته على LBCI لسنوات. الغرابة كانت على كلّ المستويات، لا تتعلّق فقط بـ«النبذ» الذي يحيط بأيّ تحديث أو تغيير قبل أن يسود التأقلم والتقبّل، بل أيضاً بهويّة البرنامج. رغم تغيّرها كثيراً، إلّا أنّها قُدّمت في إطارها «القديم»، ما كان محطّ التباس وحيرة وتشوّش لدى المشاهدين.

بداية هشام حدّاد كانت على OTV في برنامج «أوفريرا» الكوميدي، قبل أن يترك بصمة عبر برنامج «LOL» الذي أخذ ضجّة كبيرة. بعد ذلك، قدّم برنامج «حرتقجي» الذي كان وراء انتقاله إلى «المؤسسة اللبنانية للإرسال»، حيث حقّق شهرة مضاعفة مع برنامج «لهون وبسّ» الذي استوحاه بقالبه وتصميم الاستديو وصيغة الفقرات، من فئة

> تغيير واضح طرأ على «هوية» البرنامج، بما يتماشى مع تنقلات هشام حدّاد السياسية

برامج أميركية يُطلق عليها «برامج ساهرة» (late-night talk shows). بات عدد كبير من الناس ينتظر «لهون وبس» كلّ أسبوع، ما أجبر القنوات الأخرى على محاولة منافسته ببرامج مماثلة في التوقيت ذاته، كما فعلت mtv مع برنامج عادل كرم «هيدا حكي»، و«الجديد» مع برنامج شربل خليل «قدح وجم». نجاح «لهون وبس» وصل بمقدّمه إلى إنتاج فيلم «لهون وحبس» تمحورت قصّته حول البرنامج وظهر فيه إعلاميّون ومشاهير ممّن كان يسخر منهم حدّاد. بعد ذلك، قدّم بشكل موازٍ برنامج HiShow على منصّة «صوت بيروت إنترناشونال»، فدارت التكهّنات حول تفضيله وضع النكات «الأقوى» فيه على وضعها في «لهون وبس»، خصوصاً تلك التي تضمّنت رسائل سياسية ضدّ أطراف معيّنة، كما في كلّ برامج المنصّة التي لم تؤتِ أُكُلها، فتقرّر إلغاء معظمها أخيراً. كلّ ما سبق لم يكن مفاجئاً، رغم تبدّل آراء هشام حدّاد السياسية خلال سنوات تنقّله بين البرامج، بقدر المفاجأة التي فجّرها بإعلانه نقل «لهون وبسّ»، بكلّ فقراته وكوميديّيه وموسيقيّيه، إلى قناة mtv بحلّة جديدة تحت اسم «كتير هلقد».

الممثّل والكوميدي ومقدّم البرامج كان قد أعلن انتقاله الشهر الماضي من قناة بيار الضاهر إلى قناة ميشال المرّ، عبر شريط ترويجيّ غنّى فيه بلهجة خليجية مبتذلة محاولاً تبرير «قفزته» إلى القناة التي لطالما وضعها في مهداف السخرية، بأنّهم «نسيوا القضية» (في إشارة إلى LBCI من دون تسميتها) وأنّه وتلفزيون المرّ «اتّفقا على الثورة». طبعاً لم يصدّق أحد تلك الحجّة، فانهالت التعليقات الساخرة على مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصاً ما تمثّله «قناة المرّ» في النظام وعلاقاتها مع أركانه وانتمائها قلباً وروحاً لـ«حزب المصرف» وهويتها السياسية اليمينية الداعية إلى التقسيم، والقضايا الجنائية التي تلاحقها ورئيس مجلس إدارتها. استدعت هذه الحملة حدّاد أن يخصّص في الحلقة الأولى من «كتير هلقد» (كلّ ثلاثاء بعد نشرة الأخبار المسائية) في الأسبوع الأخير قبل رأس السنة، كلمة توجّه فيها إلى الجمهور محاولاً التوسّع في الشرح والتبرير.

افتتح حدّاد الحلقة الأولى على وقع موسيقى «حرب النجوم» الشهيرة، مطلاً ببزّة رائد فضاء ليزرع رايته على سطح «كوكب الكواليتي»، وهي التسمية التي كان يستخدمها للسخرية من mtv سابقاً. ابتدأ رسالته بالقول إنّ «خطّين متوازيَين لا يلتقيان أبداً، لكن نحن وmtv كسرنا كلّ قواعد الحساب والهندسة، والتقينا»، ثمّ وعد بأنّه كما خالف قواعد الهندسة، «سنخالف كلّ القواعد». أكمل: «كلّ شيء يتحوّل عندنا إلى مادة انتقادية قاسية بس لذيذة، وأهلاً وسهلاً بي على كوكب الـmtv»، مشبّهاً إطلالته «الغريبة» على «المحطة الغلط» بفرضية ظهور «هيفا وهبي على «المنار»، أو «إليسا على otv». لكنه عاد وسطّح الأمر بتبريره بأنّ «مذيعاً لبنانياً انتقل من محطة لبنانية إلى محطّة لبنانية أخرى، انتقال مهنيّ بحت». التعبير التسلسليّ الأخير كان ليكفي لولا أنّ حدّاد قرّر المبالغة وتشبيه ما حصل بانتقالات لاعبي كرة القدم، مستخفّاً بتأثير مهنة الإعلام في صناعة الرأي العام، حتى الإعلام الساخر الذي يقدّمه. يأتي غالباً انتقاداً للأوضاع الاجتماعية، وتأثيره قد يفوق تأثير الإعلام التقليديّ باشواط. وفي معرض ردّه على الحملة ضدّه على مواقع التواصل، سخّف حداد الأمر وأهان كلّ منتقديه باختصارهم بـ«حفنة» من جمهور «الزعماء» الذين يتنقّلون بين رأي وآخر كلّ يوم وأنّه «كلّها مرّة عملنا مشكل زغير مع mtv». هكذا، استغلّ مقدّم البرنامج الستاتيكو السياسي في لبنان لتمرير ما معناه «شو وقفت علَيّ؟» ومنح نفسه «شيكاً على بياض» للقيام بما يحلو له. بعد «الوعظة» الآتية من عالم آخر، أطلّ إيلي الشمالي الذي اشتهر باسم «إيلي جلادة» ليسأل الناس في الشارع، بطريقته الساخرة المعتادة، عن رأيهم بالانتقال. ظهر في التقرير المعدّ مسبقاً هامشُ حرّية لا بأس به من حيث انتقاد mtv على هوائها، وهو أمر ربّما سمحت به القناة امتصاصاً لردّة فعل الجمهور من المنزعجين من وجود البرنامج على شاشتها، على طريقة الفترة الانتقالية أو الـ«روداج». بعد «إيلي جلادة»، حلّ أخيراً الاستديو الجديد على الشاشة. صحيح أنّ الاستديو واسع، ما يعطي هامشاً مريحاً للتحرّك، خصوصاً عند استضافة فنّانين أو ضيوف آخرين، إلّا أنّ مساحته أكثر ممّا يحتمل برنامج مماثل، وتصميمه لم يبدُ جذّاباً كما الاستديو السابق في LBCI (بعد تحديث الأخير منذ مدّة غير طويلة)، ففقد البرنامج بذلك شيئاً من «بريقه». في الاستديو الجديد، تمّ الاحتفاظ بالخلفية الزرقاء التي تُظهر بيروت مضاءة ليلاً، لكنّ كلّ ما حولها تمّ تلبيسه بمادّة «خشبية» ذات لون باهت، وليس هناك ما يكسر طابعها «الملّ». قد يكون الأمر مجدّداً قد استوحي من البرامج الساهرة الأميركية، لكنّ ذلك لا يلغي حقيقة أنّ الاستديو السابق كان أكثر لفتاً للأنظار. في سيكولوجية الصورة والإعلام، اللون الأزرق هو الأكثر جذباً على شاشة التلفزيون (بدون المبالغة باستخدامه طبعاً)، وهو اللون الذي طغى في الاستديو السابق.

بالعودة إلى الحلقة الأولى، رحّب المقدّم بجاد بو كرم الذي لطالما جلس أمام الفرقة الموسيقية إلى طرف الاستديو حيث علّق بشكل ثانويّ على ما يعرضه المقدّم وأطلق النكات. لكنّ الجديد هو تخلّيه عن الغيتار الذي اشتهر بحمله في «لهون وبس»، إذ تمّ استحداث «منصّة» صغيرة له، تشبه مساحة الاستديو باتت تسمح بذلك. الأمر استدعى نكتة من هشام حدّاد لـ«طَش» فيها قناته السابقة حيث كان الاستديو ضيّقاً بعض الشيء، فقال «ليك الوساعة». وقام بحركة توميء بأنّه ينادي إلى أبو كرم من مسافة بعيدة. ثمّ ما لبث أن دعا حدّاد الجميع إلى الوقوف للنشيد الوطني اللبناني، قبل أن يتبيّن أنّه بكلمات فرنسية، في استمرار للسخرية «الإيجابية» من قناته الجديدة. من حيث الفقرات، بقيت في «كتير هلقد» كما كانت عليه في «لهون وبس»، مع إضافات جديدة لا تقدّم إلّا القليل. ما زال هشام حدّاد يفتتح العرض باخر الأخبار التي طبعت الأسبوع بطريقة ساخرة، ثمّ يستعرض بعض الهفوات التي تحصل على الشاشات. وهنا تبرز إحدى المشكلات، إذ بات المشاهدون أمام أسطوانة مشروخة، ولو أنّها ما زالت تُضحكهم قليلاً. الهفوات هي نفسها ومن الأشخاص أنفسهم، والنكات تمّ استهلاكها وتكرارها حتى ملّها الجمهور، ولم يعد هناك أيّ فكرة خلّاقة. حتى اللعب على الكلام الذي يبرع به جاد بو كرم، لم يعد كما في السابق، رغم أنّه «ينقذ» العامل الكوميديّ، فمن دونه قد ينخفض دون المستوى المطلوب، وبذلك تنتفي القدرة على إضحاك الجمهور. كذلك تفعل الفقرة التي تطلّ فيها أمل طالب، التي تأتي بأقاصيص مضحكة على طريقة البقاعية «العفوية»، فتضفي على البرنامج مزيداً من القدرة على رسم البسمة على الوجوه. لكنّها أيضاً لم تعد بالقوّة نفسها كما في السابق. هناك أيضاً فقرة إيلي الشمالي كما أسلفنا، وهي بقيت على مستواها السابق نظراً إلى سرعة بديهة الشمالي وقدرته على استدراج الناس نحو الأعيب و«الضروب». يطلّ كذلك مغنّي الراب «شمعون» الذي يقدّم أغنيات أسبوعية تختصر الأوضاع، لكنّها في الغالب لا تعدو كونها «صفّ حكي» وإعادة تدوير لكلّ ما يريده الإعلام المهيمن أن يعلق في عقول الناس. إحدى الفقرات الجديدة هي تلك التي يطلّ فيها طوني خيّاط، وهو مدير المحتوى في البرنامج وأحد كتّابه، فيستعرض لقطات مصوّرة مثيرة للسخرية ينشرها بعضهم على تطبيق «تيك توك». ليس للرجل كاريزما كوميدية، لكنّه يصيب غالباً في تعابيره الساخرة. في فقرة أخرى جديدة، تمّ استضافة أشخاص لدقائق معدودة لتلاوة «نكات الأسبوع» من الصنف الذي كان في برنامج هشام حدّاد القديم «LOL»، فظهر مثلاً الكوميديّ جورج حريق الذي كان ضيفاً متكرّراً في البرنامج الأخير. في القسم الأخير من الحلقة، تمّ استضافة أشخاص يشغلون الرأي العام حالياً أو مشاهير ومؤثّرين وسياسيّين وفنّانين أي كما درجت العادة، وغالباً ما تُنهي الحلقة بوصلة غنائية من الضيف.

هناك تغيُّر واضح طرأ على «هوية» البرنامج مقارنة بسلفه، بما يتماشى مع تبدّلات آراء هشام حدّاد السياسية أوّلاً والوجود على شاشة «المرّ» ثانياً، وهو ما تسبّب في مشكلة أخرى نظراً إلى أنّ الإطار العام بقي على قِدمه. أيّ برنامج تلفزيونيّ له روحه وجمهوره وهما عاملان ظرفيّان تأثّرا حكماً بـ«البيئة» الجديدة. كان الأمر على LBCI مختلفاً مع «لهون وبس» الذي أتى بشكل كبير تجسيداً لـ«ثورة شبابية» وتمثيل فئة معيّنة ولكن واسعة، ولو أنّه صُنع لأن يكون مغرياً لجميع الفئات، والفئة المذكورة لها أراؤها السياسية المختلفة بعض الشيء عن آراء من يكبرونها، فهي تميل (غالباً) اجتماعياً وسياسياً نحو الليبرالية، تعتبر نفسها ضدّ الأحزاب «كلّها يعني كلّها»، وقد لا تستسيغ القناة الجديدة حتى لو شاهدت البرنامج عليها. في المقابل، هناك جمهور جديد بات الوصول إليه متاحاً، وهو من مشاهدي المحطة ممّن أراؤهم الاجتماعية بشكل أساسيّ «محافظة» والسياسية تميل نحو اليمين، وقد يتبعون لأحزاب معيّنة أو حتى يعارضون بعضها دون غيره. على الأرجح، سيستهوي الفئة الأخيرة المضمون فيما الفئة «القديمة» قد يغشّها الإطار، قبل ملاحظتها أنّ الهوية تغيّرت أو انجرارها وراء المضمون بشكل تدريجي. كذلك، فإنّ انتقاد حدّاد لـ mtv في السابق لم يقتصر على مجرّد «مشكل زغير» كما يدّعي الآن متّكلاً على ذاكرة الناس القصيرة (كما يفترض)، بل توزّع على حلقات متعدّدة وفترة لم تكن قصيرة، ووصل في إحدى المرّات حدّ فضحه خبراً كاذباً بثّته المحطّة في نشرة أخبارها، مرفقةً إيّاه بمشهد من لعبة فيديو. كما أنّه كان يُبرز بشكل واضح اختلافه «الجذريّ» مع سياستها. كان يمكن لهشام حدّاد الانتقال إلى المحطّة التي يريدها وهذا حقّه، لكن من دون استغباء الجمهور ومهاجمته وتجاهل قدرة شخصيته على التأثير في صناعة الرأي وكيل التبريرات التي لا تُسمن ولا تغني.

بشكل عام، جودة البرنامج تراجعت على «كوكب الكواليتي»، ولا شيء جديداً سيفوت المشاهد. لكن تبقى للبرنامج مكانته الخاصة في عالم الترفيه. بغضّ النظر عن كلّ ما سبق، ما زالت الشاشة اللبنانية تفتقر إلى ما ينافسه. هشام حدّاد بالتأكيد أحدث فرقاً في الشاشة اللبنانية في السابق، و«عصرن» البرامج الكوميدية، واستمرار وجود برامج مماثلة على الشاشة هو أفضل من عدمه، شرط عدم تمرير الرسائل السياسية التي تضرّ بمصالح المجتمع أو التي لا فائدة منها. من الجيّد أن يكون للبنانيّين متنفّس، وخصوصاً إلى عالم الكوميديا، أكان عبر هذا البرنامج أو غيره. لكن في الخلاصة، يصحّ إطلاق تعبير «اسم على مسمّى» على البرنامج الجديد، لأنّه بجدّ «كتير هلقد»!

«كتير هلقد» كل ثلاثاء س 21:45 على mtv

شبّه إطلالته «الغريبة» على «المحطة الغلط» بفرضية ظهور «هيفا وهبي على «المنار» أو «إليسا على otv»

وقفة

عن «جائزة سليماني» و«حربٌ» الرواية

إيمان بشير

لطالما تحدّث المعنيون عن الحرب العسكرية. قلّة هم من أوغلوا شرحاً في حربنا اليومية. لا تُلقّب الحرب الثقافيّة بالأعنف في عصرنا فحسب، بل إنها الأكثر شمولية واستدامة وخطورة على مرّ التاريخ. يختصر المرشد الأعلى، السيد علي الخامنئي، الصراع القائم في هذا المجال بعبارته «الحرب اليوم هي حرب الرواية، وإذا لم نُقدّم روايتنا، فإن العدو سيقدّم روايته... المنتصر في الحرب اليوم هو من تفوز روايته للأحداث». ليس السعي لعزل وتطويق الدول التي تشهد حركات ترفع شعار المقاومة حديث الولادة. يصف الباحث السياسي الأميركي صامويل هنتنغتون، قبل أكثر من ربع قرن، الحرب الثقافية بحرب الحضارات، التي يرى من خلالها أن «صراعات ما بعد الحرب الباردة، لن تكون بين الدول القومية لعوامل سياسيّة أو اقتصاديّة أو إيديولوجيّة، لكن لأسباب دينيّة وثقافيّة».

في محاولتها لحفظ إرث قائد «فيلق القدس» الفريق قاسم سليماني، تسعى «جائزة سليماني العالمية للأدب المقاوم» في دورتها الثانية (من تنظيم جمعية أسفار للثقافة والفنون والإعلام في لبنان) إلى تخليد «رواية» الشهيد بفئات أربع هي الرواية والقصة والقصيدة والسيناريو (الفيلم القصير) بعدما أُضيفت الفئة الأخيرة هذا العام لأهميتها. ومنذ الإعلان عن إطلاق الجائزة عام 2021، واجه المنظّمون تحدّيات وقرقعة إعلاميّة في الصحف المحليّة والخليجيّة، تناولت اسم الجائزة وأهدافها في محاولة لتشويهها ودفع الكتّاب للامتناع عن المشاركة فيها. لا شك في أن تلك المحاولات تعود لخلفية الشخصيّة السياسيّة ومسيرتها في المنطقة. لم تقتصر الحرب الإعلامية ضدّ الجائزة على الصحف، بل تشترك، في حرب الرواية هذه، كبريات شركات منصّات التواصل وعلى رأسها شركة «ميتا»، التي لا تنفكّ تلعب دوراً كبيراً وفاضحاً في تقييد حرية التعبير للملايين من المستخدمين. فقد حذفت منصّة فايسبوك صفحات عدّة باسم الجمعية المُنظِّمة، وباسم الجائزة، وقيّدت استخدام اسميهما على المنصّة للحدّ من انتشارها في الدول العربية والعالم. ومن العقبات التي تشهدها الجائزة، الضغط المعنوي الذي يُمارس من قبل دعاة حرية التعبير على كل ما يخصّ الجائزة وإنتاجاتها وعلى معرفة المشاركين، بأنّ مشاركتهم، التي تعني اتخاذ موقف تجاه القضية التي يُمثلها سليماني، قد تكون سبباً في سلبهم حقّهم بالمشاركة في مسابقات في دول خليجية أكثر سخاءً وانتشاراً، كنوع من أنواع العقوبات المفروضة، ما دفع ببعض الكُتّاب والأدباء للتردد قبل الدخول إلى معترك «الحرب». أمام هذه التحدّيات الماثلة أمام المنظّمين، بقي عدد المشاركين في ازدياد وتضاعف العدد عن الدورة الثانية موزّعاً على 11 دولة: لبنان، فلسطين، سوريا، العراق، اليمن، مصر، تونس، الجزائر، المغرب، الأردن وإيران، من كُتّاب مقيمين في دول عربية والخارج. يتطلّع القيّمون على الجائزة في إطار مشاريعهم المستقبلية لأن تكون دوراتها المستقبلية بلغات عدّة. وتصل بذلك إلى مسرح «العالمية» بقدر استطاعتها، لتستقطب كُتّاباً من مختلف دول العالم. يحرص القيّمون على الجائزة على التدقيق في المشاركات للتأكّد من حيازتها الشروط المطلوبة لجهة توافقها مع النوع الأدبي، وعدم نشرها سابقاً، وانتمائها إلى «الأدب المقاوم»، على صعوبته، وعدم الاشتراك بأكثر من نصّ واحد لكل كاتب. تُحوّل المواد بعد ذلك إلى نخبة من النقاد العرب لتقييمها بشكل مهنيّ وفقاً لمعايير موحّدة. على عكس الأولى، لم تحمل الدورة الثانية التي أُعلنت أمس، عنواناً فرعياً، لتفسح بذلك المجال إلى حدود أوسع لكل مادة تتوافر فيها الشروط الفنيّة، وتتناول موضوع «نضال أي شعب من الشعوب في مواجهة الهيمنة والعدوان في أي مكان وزمان» بحسب المنظّمين.

> حذفت فايسبوك صفحات عدّة باسم الجمعية المُنظّمة

تفتح الجائزة المجال أمام المواهب الشابة والمخضرمة على حد سواء، وتتيح لها أفقاً جديداً في عالم الأدب والفنّ عبر إنتاج أعمالها. فقد صدرت في الدورة الأولى عن «دار أسفار للثقافة والإعلام»، بالتزامن مع «معرض بيروت العربي والدولي الرابع والستين للكتاب»، مجموعة كتب تضمّ النصوص الفائزة وهي: المجموعة القصصية «قصص أسفار»، والمجموعة الشعرية «ديوان أسفار»، وروايات «حرية ضوء» و«وصفات سريّة» و«أشجار القلعة»، إضافة إلى نية جديدة هذا العام بإنتاج ثلاثة أفلام فائزة في المسابقة ضمن الفئة الجديدة. على أهمية أيّ سلاح آخر، ترقى الجائزة لأن تكون إحدى أدوات المواجهة الثقافيّة المستمرة منذ عشرات السنين التي تشتد يومياً في الفضاء الرقمي، وتطاول عناصر الثقافة وعلى رأسها اللغة والمصطلحات، والتعريف، والمبادئ. وبين أهمية «الأدب المقاوم» وتعقيداته، والحرص على «الأدب الملتزم» وصعوبته، تبقى الثقافة ركناً أساسياً من أركان الهويّة، التي لا يمكن أن تستقيم بعيداً عن التوثيق والكتابة بحريّة.

نيوميديا

الحرب الافتراضية الناعمة: الموت لمن يعارض الإمبراطورية

قبل فترة، أعلن مجلس الرقابة في «ميتا» استثناء المنشورات التي تدعو إلى موت المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية السيد علي خامنئي، ولا سيما تلك التي تحتوي على شعار «الموت لخامنئي»، من

> نفاق وازدواجية معايير من شركة خاضعة تسيطر على الجزء الأكبر من العالم الافتراضي

مفاعيل قاعدة الشركة التي تحظّر أيّ منشور يتضمّن تهديدات عنيفة. وبرّرت الشركة التي تملك فايسبوك وإنستغرام وواتساب، قرارها بأنّ العبارة ليست تهديداً حرفياً للمرشد الأعلى، وبأنّه يجب «بذل المزيد من الجهد لاحترام حرية التعبير والسماح باستخدام التهديدات الخطابية. تقمع الحكومة الإيرانية بشكل منهجي حرية التعبير، وأصبحت المساحات الرقمية منتدى رئيساً للمعارضة. في هذه الحالات، من الضروري أن تدعم «ميتا» صوت المستخدمين». القرار هذا لم يكن الأوّل من نوعه، إذ سبق أن سمحت «ميتا» قبل أشهر بالمنشورات التي تدعو إلى قتل الرئيس الروسيّ فلاديمير بوتين، ضمن حملة الغرب والـ«ناتو» المفتوحة على روسيا في كلّ المجالات، قبل أن تعود عن ذلك. لا يتعلّق الأمر بالاصطفاف خلف إحدى قوّتَين متناحرتَين ولا بتبريرات أخلاقية على طريقة إيمانويل كانط لتدعيم موقف الانحياز لطرف دون الآخر. لسنا هنا لتقييم الاحتجاجات في إيران وخلفياتها، ولا تدخّلات الولايات المتحدة وتأجيجها الصراعات خدمةً لمصالحها، ولا حتّى هامش حرّية الرأي في البلدَين. هي ببساطة مسألة نفاق وازدواجية معايير من شركة خاصّة تسيطر على الجزء الأكبر من العالم الافتراضي وتهيمن عليه وتحتكره، وتقدّم خدمةً تفوق بتأثيرها الخدمات العامّة، وانتشارها لا يقتصر على حدود دولتها بل يصل إلى كلّ بلد على هذا الكوكب. حروب الولايات المتحدة لا تعدّ ولا تحصى، إلّا أنّ الشركة نفسها لا تتوانى عن حجب منشورات مستخدمين لحقهم أشدّ الضرر من تلك الحروب في حال تضمّنت عبارة «الموت لأميركا»، فكيف إذا كانت موجّهة ضدّ شخص معيّن كرئيس الجمهورية مثلاً؟ الازدواجية تبرز بشكل أقوى عندما يتعلّق الأمر بالكيان الصهيوني؛ جرائم الاحتلال واضحة ولا جدال حول مئات الشهداء الذين يسقطون قمعاً وترهيباً برصاص جيشه ومستوطنيه، إلّا أنّ أيّ منشور يناهض الصهيونية أو يتضمّن إشارة إلى دعم المقاومة الفلسطينية، كفيل بأن يُحجب ويعرّض صاحبه لتُهَم «معاداة السامية».

محمود الرفاعي - الأردن

قد يبدو بديهياً أن تروّج شركة أميركية لسياسات بلادها، إلّا أنّ ذلك لا يلغي أنّ ترويج أي شركة لسياسة أيّ بلد، ولو كان بلدها، هو أمر غير طبيعيّ مهما اتّسع نطاقه. إذ إنّ «ميتا» بهذه الطريقة تمهّد الطريق إعلامياً ونفسياً وسوسيولوجياً، أمام خطط رفع مستوى استهداف الدولة التي يضعها «العم سام» في المهداف، مع الإدراج الممجوج لهذا الارتكاب تحت شعار «الأهداف الإنسانية». هكذا، تتحجّج الشركة المملوكة من الملياردير مارك زوكربرغ بأنّ السماح بدعوات الموت لبوتين وخامنئي «متنفّس للمستخدمين في المنطقة للتعبير عن غضبهم»، متناسيةً أنّ هناك مستخدمين مؤيّدين لهما سيزيد احتقانهم. لكنّ «تناسيها» هذا ليس بريئاً تماماً؛ إذ تتقصّد «ميتا» تأجيج النقاشات والمشادات والجدالات السطحية على مواقع التواصل وما يرافقها من شتائم وتهجّمات واحتقاد، متّبعةً في ذلك سياسة «فرّق تسد» لتصيب عصفورين كبيرين بحجر واحد: زيادة الفرقة بين الشعوب، وزيادة ساعات الاستخدام، ما عدا إصابة عصافير صغيرة كثيرة.

بذلك، ارتضت «ميتا» أن تكون أداة في الحرب الناعمة التي تشنّها الولايات المتحدة على دول عدد مواطنيها المسجّلين في فايسبوك أعلى بكثير من أقرانهم الأميركيين، لتنضمّ إلى منصّات أخرى كتويتر التي تستسهل حجب كلّ من يعارض مصالح الإمبراطورية، ولو كانوا أميركيين مثل سكوت ريتر وروبرت مالون. يمكن الإشارة أيضاً إلى محاولة الولايات المتحدة والغرب اختزال الحرب على الدول بشيطنة رؤسائها، ليسهل استهدافها ونشر الفوضى فيها وتأليب مواطنيها بعضهم على بعض بحجج «الديموقراطية»، فيما تجهد الآلة الإعلامية الضخمة (التي تنتمي إليها «ميتا») إلى اعتماد بروباغندا مخابراتية تضليلية تخدم المجهود الحربيّ والمالي للدولة المتسلّطة المتسلبطة.

نزار...

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 18 كانون الثاني 2023 العدد 4827

صورة وخبر

كيف استطاع الهولندي ـ الفرنسي كيس فان دونغن (1877 ـ 1968) أن ينجح في باريس ليصبح أحد أشهر فناني القرن العشرين خلال فترة زمنية وجيزة؟ يشكّل هذا السؤال أساس المعرض الذي يحمل اسمه وانطلق أمس الثلاثاء في متحف «سينغر لارن» الهولندي، حيث يستمرّ لغاية السابع من أيار (مايو) المقبل. من خلال مئة لوحة، يُظهر الحدث كيف تطوّر هذا الرسّام في وقت قصير من شخص مغمور إلى آخر مشهور عالمياً وأحد روّاد المدرسة الوحشية

(رامون فان فلامين ـ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليك

ماتت صونيا بيروتي أوّل من أمس. الإعلام ليس كما كان وإلا كانت صورتها تحتلّ الأغلفة والشاشات. صونيا بيروتي من الرائدات في العمل الصحافي اللبناني والعربي، وليس في العمل الصحافي «النسائي». اختلق ذكور لبنان في الزمن «الجميل» مصطلحات مَقيتة مثل «الأدب النسائي» أو «الصحافة النسائيّة». عالم الرجال هو العالم الجدّي وعالم النساء هو عالم الترفيه، بنظر هؤلاء. دون ريغان، رئيس أركان البيت الأبيض في عهد رونالد ريغان قال مرّة: النساء لا يهتممن بالقضايا السياسية الكبرى مثل التسلّح بل يفضّلن التسوّق، وكانت امرأة في حينه تقود لجنة القوات المسلّحة في مجلس النوّاب. عملت صونيا بيروتي في عدد من صحف لبنان: «النهار» و«المحرّر» و«الأنوار». كما رأست تحرير مجلّة «الحسناء». لم ترد أن تبقى «الحسناء» مجلّة «نسائيّة» (بالتعريف الذكوري)، فحاولت أن تغطّي قضايا تهمّ المرأة ولا تتعلّق بالموضة والتبرّج فقط. تمرّدت صونيا بيروتي على المهنة وعلى الأشكال والمظاهر التي فرضها الرجال على المرأة الصحافيّة. لبست كما أرادت وقصّت شعرها كما أرادت، وبهذا أبلغت من يهمّهم الأمر بأنّها ستمارس المهنة على طريقتها وليس على الطريقة التي يفرضها رؤساء التحرير والناشرون على المرأة العاملة في الصحافة. قابلتها قبل أكثر من 15 سنة في مكاتب جريدة «المستقبل». تولّت بيروتي قسم «المرأة» في الجريدة ونجحت في تحويله إلى أفضل قسم متعلّق بالمرأة في الصحافة العربيّة. واشتكت من أنّ الإدارة تريد تحويل قسم المرأة إلى عرض أزياء وتبرّج، لكنّها غطت قضايا تُعنى بالمرأة والنسويّة. أجروا معي للقسم مقابلة من حلقتيْن عن شؤون النسويّة (تحوّل القسم في ما بعد إلى صفحة «نسائيّة»). كانت بيروتي حزينة لأنّ الإعلام الجديد لم يفِها حقّها ولم يقدّر دورها. هي مسؤولة (أكثر من سيمون أسمر بكثير) عن نجاح أوّل برنامج منافسة مواهب في العالم العربي. هي كانت «استديو الفن». هل مَن يذكر اسم الرجل الذي كانوا يصرّون على أن يرافقها في تقديم البرنامج؟ لا نتذكّر إلا صونيا بيروتي التي عرفت كيف تقابل سياسيّين أو فنانين أو الناس العاديّين. صونيا بيروتي هي عكس مارسيل غانم.

المفكرة

عدسة مختلفة على الإمام علي

■ احتفى «مسرح المدينة» في بيروت أول من أمس بعرض وثائقي «الإمام علي (ع)... بين الله والإنسان» خلال لقاء شارك فيه الأب يوسف مونس، والشاعر جورج شكور، والوزير السابق كريم بقرادوني، وشخصيات ثقافية من لبنان والعراق. وشارك في احتفال إطلاق الفيلم مئات المشاركين الذين تفاعلوا مع العرض وصفقوا طويلاً للمخرجة زينب خضر و«مؤسسة الإمام علي بن أبي طالب (ع) للدراسات والتوثيق» المنتجة للعمل الذي قدّم مضموناً بعيداً من الصورة النمطية السائدة في الإعلامين العربي والعالمي. علماً أنّ عروض الشريط (تنفيذ الصحافي جورج حايك ـ نص وكتابة وإعداد الروائي والإعلامي خضر عواركة) انطلقت عبر منصة المؤسسة. imamali-ali.com

دور الإعلام في السياسة والمجتمع

■ ينظم «معهد العلوم الاجتماعية» (الفرع الثالث) في الجامعة اللبنانية، اليوم الأربعاء ندوة سوسيو إعلامية بعنوان «أثر وسائل الإعلام في بناء المعاني حول السياسة والمجتمع» في «قاعة عصام فارس». النشاط الذي تديره نقيبة العاملين في الإعلام المرئي والمسموع في لبنان رندلى جبور، يجري بمشاركة الباحثة في الأنثروبولوجيا والإعلام ليلى شمس الدين والإعلامي والأكاديمي ضياء أبو طعام.

ندوة «أثر وسائل الإعلام في بناء المعاني حول السياسة والمجتمع»: اليوم الأربعاء ـ الساعة العاشرة صباحاً ـ قاعة عصام فارس في «معهد العلوم الاجتماعية» في الجامعة اللبنانية (الفرع الثالث ـ طرابلس ـ منطقة القبة/ طريق مجدليا).

جميل ملاعب: أسرار الزهرة

■ «أزهار ملاعب» هو الاسم الذي يطلقه جميل ملاعب (1948) على معرضه الفردي الجديد الذي ينطلق اليوم الأربعاء في «غاليري جانين ربيز»، ليستمرّ حتى 25 شباط (فبراير) المقبل. أحد أكثر التشكيليين اللبنانيين المعاصرين غزارة في الإنتاج والعرض، يركّز في لوحاته الجديدة على الأزهار. وفي تعريفه عن الحدث المنتظر، يقول: «الزهرة، هدية الأرض. هدية الربيع لبداية جديدة. أقحوانة من حديقتنا، صديقة قديمة لمنازلنا المتواضعة، علامة على العودة إلى الوطن». ويضيف: «اللون، والشكل، والرائحة، والإيقاع، وفرحة الأرض، والاحتفال بالحياة. أزهار أجمعها لأنسجها في عملي، وأكتبها في كتاب الزمن، بالألوان والأشكال على قماش. أزهار أحلم بالاحتفال والانتماء إليها بلمسة لا تموت. أصورها برؤية جديدة، وأتوق إلى تحريرها من الزوال، بلغة خالية من الكلمات». ويؤكد ابن بلدة بيصور أنّه يركّز حالياً على الزهرة التي تبلغ من خلالها «تطلعاتي ذروتها... أدرسها بصبر، وأكشف أسرارها الدقيقة. لا يسعني إلا أن أطمح إلى محاكاة جوهر جمالها. من الزهور أستوعب نقاء اللون، وأسعى إلى الألوهية في وجودنا».

افتتاح معرض «أزهار ملاعب»: اليوم الأربعاء ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ «غاليري جانين ربيز» (الروشة ـ بيروت) ـ للاستعلام: 01/868290

السهرة شعرية في «برزخ»

■ يخصّص «برزخ» (الحمرا) موعداً جديداً للشعر. اليوم الأربعاء، يدعو الفضاء البيروتي إلى حضور أمسية بعنوان «ضفتان لنهرٍ ثالث»، يحييها الشاعران ضياء الكيلاني من مصر وقاسم الشمّري من العراق، وتقدّمها الشاعرة نور الهدى قاسم. درس الكيلاني في كلية التجارة في جامعة القاهرة، وحصل بعدها على دبلوم في فنون الموسيقى الأكاديمية من «جامعة عين شمس». وهو شاعر وملحن ومؤلف وموزّع وأستاذ للموسيقى. طُبع له ديوانا شعر، هما: «خربشات شيطان» و«قبل الرحيل»، بالإضافة إلى «الصين تتكلم»، وهي دراسة حول الأدب والفن. أمّا الشمّري، فقد شارك في مهرجانات وفعاليات عدة داخل العراق وخارجه، كما نُشرت قصائده في العديد من الصحف العراقية والعربية. فاز بـ «جائزة سعاد الصباح للإبداع العربي» في الكويت، وجائزة «ملتقى ابن المقرب الأدبي في السعودية للمسرح»، وغيرهما. صدرت له كتب ودواوين بعناوين: «غيمة البخور» و«حروف لم تصل لأبي» و«أخطاء» وسواها.

أمسية «ضفتان لنهرٍ ثالث»: اليوم الأربعاء ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ «برزخ» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 78/909472

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com